مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية

العدد الثالث– يناير2026م

دورية علمية محكمة يصدرها المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

الترقيم الدولي: ISSN 3062-4819

مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية

دورية علمية محكمة نصف سنوية (يناير – يوليو)

رئيس التحرير

أ. د / احمد محمد يوسف عليق

رئيس لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة (سابقاً)

عميد كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان (الاسبق)

أعضاء هيئة التحرير

- رئيس التحرير	أ.د/ أحمد محمد يوسف عليق
- نائب رئيس التحرير	أ.د/ وسام عبدالصادق الشاذلى
- مدير التحرير	أ.د/ سحر فتحى مبروك
- سكرتير التحرير	أ.م.د/ إبراهيم شريف عبد العزيز
- مساعد سكرتير التحرير	أ / دعاء محمود رمضان

ثانيا : هيئة تحرير المجلة :-

- أ.د/ عبد القادر عبد القادر البحراوى	عضوا – جامعة بنها
- أ.د/ فوزى الهادى	عضوا – جامعة الفيوم
- أ.د/ أحمد حسنى إبراهيم	عضوا – جامعة الفيوم
- أ.د/ زغـلول عبــاس	عضوا – جامعة حلوان
- أ.د/ عبد الحكيم عبد الهادى	عضوا – معهد خدمة اجتماعية القاهرة
- أ.د/ عزة عبد الجليل عبد العزيز	عضوا – جامعة حلوان
- أ.د/ جيهان سيد بيومى القط	عضوا – جامعة حلوان
- أ.د/ هنداوى عبد اللاه	عضوا – جامعة بنى سويف
- أ.د/ كريم حسن همام	عضوا – جامعة حلوان
- أ.د/ نها ممدوح الهرميل	عضوا – معهد خدمة اجتماعية ببنها
- د / محسن عابد السعدنى	عضوا – جامعة بنها
- أ.د/ يوسف أحمد الرميح	عضوا – جامعة القصيم – السعودية
- أ.د/ عبد الصمد عبدالله العمرى	عضوا – جامعة الملك عبد العزيز
- أ.م.د/ سهام على أحمد القبندى	عضوا – جامعة الكويت – الكويت

ثالثا : الهيئة الأدارية للمجلة :-

- أ / مني عبد المنعم سليمان	مسئول مالي
- أ / مني نشأت	مسئول تقني و تكنولوجي
- أ /ابتسام رزق نصر	مسئول إداري
- أ/ محمد متولي الجزيري	مسئول فني طباعة

قواعد النشر

مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية

تُعدّ **مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية** دورية علمية مُحكّمة، تصدر مرتين سنوياً عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها. تسعي المجلة لتكون منبراً فكرياً يُعني بكل ما هو مرتبط بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، مع التركيز علي قضايا ومجالات الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، مُقدمةً بذلك إسهامات أصيلة تُثري المكتبات الأكاديمية.

ترحب المجلة باستقبال الأبحاث والدراسات الجادة ذات المستوي الأكاديمي الرصين، سواء كانت باللغة العربية أو الإنجليزية، كما تستقبل الأبحاث المُترجمة إلي اللغة العربية. علي الباحثين الراغبين في النشر الالتزام بالشروط والقواعد التالية لضمان الجودة العلمية:

قواعد النشر وشروطه

1. **المعايير الأكاديمية :**يجب أن تتبع الأبحاث المنهجية العلمية المُتعارف عليها، مع الالتزام بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع. يتضمن التوثيق ذكر: اسم المؤلف، عنوان العمل (الكتاب أو المقال)، اسم الناشر أو المجلة، مكان وتاريخ النشر، بالإضافة إلي رقم الصفحة / عدد الصفحات.
2. **الشكل الفني لمتن البحث:** يُشترط إعداد البحث علي برنامج وورد (Word) مع الالتزام بالتنسيقات التالية:
   - **المتن الرئيسي :**خط Times New Roman حجم 14.
   - **الهوامش والمراجع :**خطTimes New Roman حجم 12.
   - **العناوين الفرعية :**خطTimes New Roman حجم 16.
   - **العنوان الرئيسي :**خط Times New Roman حجم 18.
   - **أبعاد الصفحة**: 12 × 20 سم، بما يشمل الهوامش والجداول.
3. **ترتيب المراجع :**يُفضل إرفاق قائمة منفصلة بالمراجع في نهاية البحث. في حال وجود مصادر أجنبية، يجب فصلها في قائمة مستقلة عن قائمة المصادر العربية.

4. **الملخصات والمرفقات :**علي الباحث تزويد المجلة بملخص مُكثّف للبحث لا يتجاوز صفحة واحدة، باللغتين العربية والإنجليزية. كما يجب إرسال ثلاث نسخ ورقية من البحث بالإضافة إلي نسخة إلكترونية كاملة علي قرص مدمج.(CD)
5. **سياسة التحكيم والنشر :**تُرفض الأبحاث التي سبق نشرها أو التي يجري النظر في نشرها في دوريات أخري. تُعرض جميع الأبحاث علي مُحكّمين سريين يتم اختيارهم بعناية من قِبل هيئة التحرير. يحق لهيئة التحرير طلب تعديلات علي البحث قبل الموافقة النهائية علي نشره.
6. **حقوق الطبع والنشر :**جميع الأبحاث المنشورة في المجلة تخضع لتحكيم علمي دقيق. تُحفظ حقوق الطبع والنشر للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها. يُمنع منعاً باتاً إعادة طبع أو نشر أو نسخ أي جزء من محتويات المجلة بأي وسيلة (إلكترونية أو آلية) دون الحصول علي موافقة كتابية صريحة من مدير التحرير. تعبر الآراء الواردة في الأبحاث عن وجهات نظر كُتابها ولا تمثل بالضرورة رأي المعهد.

مدير التحرير

جميـــع المراسـلات تتـــم علـــي العنـــوان التـــالي:

مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنهـا

مدنية بنها - ش. الامل المتفرع من الطريق السريع

محافظة القليوبية – جمهورية مصر العربية.

ت. فاكس: 3220619 (00202)

(00202) 3220441

محمول 0101006053876

Email:

humanities.r.s.unit@gmail.com

الهيئة الاستشارية للمجلة من الدول العربية

م	الاسم	التخصص	الجامعة
1	أ.د. أحمد عبد الله العجلان	أستاذ الخدمة الاجتماعية	جامعة القصيم
2	أ.د/ أفراح جاسم محمد	أستاذ الخدمة الاجتماعية	كلية الأداب - جامعة بغداد
3	أ.د/المختار عمر الحواشي	أستاذ علم الاجتماع السياسي	الاكاديمية الليبية طرابلس
4	أ.د/أمينة الجندي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة أم القري - السعودية
5	أ.د/توفيق مفتاح مريحيل	رئيس قسم علم النفس	الاكاديمية الليبية طرابلس
6	أ.د/ خالد يوسف برقوي	أستاذ الخدمة الاجتماعية	جامعة أم القري - السعودية
7	أ.د/ ساره صالح عياده	أستاذ الخدمة الاجتماعية	جامعة الأميرة نورا - السعودية
8	ا.د/ سهام القبندي	أستاذ التخطيط الاجتماعي	كلية العلوم الاجتماعية - الكويت
9	أ. د/ لحسن بوعبد الله	أستاذ علم النفس	جامعة سطيف– الجزائر.
10	ا.د/ لبني القاضي	أستاذ علم السكان	كلية العلوم الاجتماعية - الكويت
11	أ.د/ عبد المحسن بن فهد السيف	أستاذ الخدمة الاجتماعية	جامعه الملك سعود
12	أ.د/ مها مشاري السجاري	أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا	كلية العلوم الاجتماعية - الكويت
13	أ. د/ نادية بوشلالق	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة قاصدي ورقلة – الجزائر.
14	أ.د / نادية عزيز بعيين	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة باتنة - الجزائر
15	أ.د /نوري محمد شقلابو	استاذ علم الأجتماع .	الاكاديمية الليبية طرابلس
16	أ.د/ هند المصعب	استاذ الاجتماع	كلية العلوم الاجتماعية - الكويت
17	أ.د/ هيفاء يوسف الكندري	أستاذ خدمة اجتماعية	كلية العلوم الاجتماعية - الكويت
18	أ. د/ يعقوب الكندري	أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا	كلية العلوم الاجتماعية- الكويت
19	أ.د /يمني اسماعيلي	أستاذ علم النفس العام	جامعة المسيلة – الجزائر
20	أ.د/ عبد الله بن سعد الرشود	أستاذ الخدمة الاجتماعية	جامعة الإمام

الهيئة الاستشارية للمجلة من جمهورية مصر العربية

21	ا.د/ أبوالحسن عبد الموجود	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة بني سويف
22	أ.د / أحمد حسني ابراهيم	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة الفيوم
23	أ.د/ احمد عبد الفتاح ناجي	أستاذ التنمية والتخطيط	جامعة الفيوم
24	أ.د/ احمد وفاء زيتون	استاذ التخطيط الاجتماعي	جامعة الفيوم
25	أ.د/ أحمد إبراهيم حمزة	استاذ التخطيط الاجتماعي	جامعة حلوان

26	أ.د/ أسماء سعيد محمد	استاذ التخطيط الاجتماعي	جامعة حلوان
27	أ.د/ أميرة عبد العزيز العربي	أستاذ خدمة الجماعة	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
28	أ.د/ جمال مشرف ابوالعزم	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	معهد الخدمة الاجتماعية - بنها
29	أ.د/ جمال شحاته حبيب	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
30	أ.د/ جيهان سيد بيومي القط	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
31	أ.د/ حمدي محمد منصور	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
32	أ.د/ زكنية عبد القادر خليل	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
33	أ.د/ زينب معوض علي الباهي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة الفيوم
34	أ.د/ سامية بارح فرج	أستاذ تنظيم المجتمع	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
35	أ.د. ساميه عبد الرحمن همام	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
36	أ.د/ سلامة منصور عبد العال	أستاذ خدمة الفرد	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
37	أ.د/ سناء محمد حجازي	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
38	أ.د./شفيق أحمد شفيق	أستاذ تخطيط اجتماعي	جامعة حلوان
39	أ.د/ طارق إسماعيل الفحل	أستاذ تخطيط اجتماعي	معهد الخدمة الاجتماعية ببنها
40	أ.د. طلعت مصطفي السروجي	أستاذ تخطيط اجتماعي	جامعة حلوان
41	أ.د/ عاطف خليفه محمد	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
42	أ.د/ عائشة عبد الرسول امام	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
43	أ.د/ عبد الحكيم احمد عبد الهادي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
44	أ.د/ عبد النبي أحمد عبدالنبي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
45	أ.د/ عزة عبد الجليل عبد العزيز	أستاذ خدمة الجماعة	جامعة حلوان
46	أ.د/ علي حسين زيدان	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
47	أ.د/ علي سيد مسلم	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
48	أ.د/ عماد عبد الحي شلبي	أستاذ تخطيط اجتماعي	معهد الخدمة الاجتماعية -بنها
49	أ.د/ عوني محمد توفيق قتصوة	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة الفيوم
50	أ.د/ علي عباس د ندراوي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة جنوب الوادي
51	أ.د/علي علي التمامي	أستاذ خدمة الجماعة	معهد الخدمة الاجتماعية ببنها
52	أ.د/ فريد علي محمد فايد	أستاذ خدمة الفرد	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
53	أ.د/ فوزي محمد الهادي شحاته	أستاذ خدمة الفرد	جامعة الفيوم
54	أ.د/ لبني محمد عبد المجيد	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
55	أ.د/ ماجدة احمد عبدالوهاب	أستاذ تخطيط اجتماعي	جامعة حلوان

56	أ.د/ ماجدة سعد متولي	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
57	أ.د/ محمد محمود عبدالرحيم	أستاذ تخطيط اجتماعي	جامعة بني سويف
58	أ.د/ محمد جابر عباس	أستاذ تخطيط اجتماعي	جامعة أسوان
59	أ.د/ محمد جمال الدين عبدالعزيز	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة الفيوم
60	أ.د/ محمد عبد الحميد شرشير	أستاذ خدمة الفرد	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
61	أ.د/ محمد محمود عويس	أستاذ تخطيط اجتماعي	معهد الخدمة الاجتماعي القاهرة
62	أ.د/ محمد محمود محمد حسن	أستاذ خدمة الفرد	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
63	أ.د/ محمد محمود مصطفي حميد	أستاذ خدمة الجماعة	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
64	أ.د/ محمد مصطفي شاهين	أستاذ خدمة الفرد	معهد الخدمة الاجتماعية ببنها
65	أ.د. مريم ابراهيم حنا	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
66	أ.د/ مدحت محمود ابوالنصر	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
67	أ.د. مصطفي عبد العظيم فرماوي	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
68	أ.د/ ملاك أحمد الرشيدي	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
69	أ.د/ نصر خليل عمران	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
70	أ.د/ نظيمة احمد سرحان	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	جامعة حلوان
71	أ.د/ نها ممدوح الهرميلي	أستاذ تنظيم المجتمع	معهد الخدمة الاجتماعية ببنها
72	أ.د/ نيفين صابر عبد الحكيم	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
73	أ.د/ هالة منصور عبد الرحمن	أستاذ الاجتماع	معهد الخدمة الاجتماعية القاهرة
74	أ.د/ هشام سيد عبد المجيد علام	أستاذ خدمة الفرد	جامعة حلوان
75	أ.د/ هنداوي عبد اللاهي حسن	أستاذ خدمة الجماعة	جامعة بني سويف
76	أ.د/ هيام شاكر خليل	أستاذ خدمة الجماعة	جامعة حلوان
77	أ.د/ هيام علي حامد	أستاذ خدمة الجماعة	معهد الخدمة الاجتماعية-القاهرة
78	أ.د/ وسام عبد الصادق الشاذلي	أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية	معهد الخدمة الاجتماعية ـ بنها
79	أ.د/ وفاء هانم محمد الصاوي	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان
80	أ.د/ يسري شعبان عبد الحميد	أستاذ تنظيم المجتمع	جامعة حلوان

مقدمة العدد الثالث

يسعد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها أن يعلن عن صدور العدد الثالث من مجلته العلمية المحكمة "مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية"؛ هذا الصرح العلمي الذي يأتي تتويجًا لمسيرة أكاديمية طويلة، وامتدادًا لجهود المعهد في دعم البحث العلمي وتطوير المعرفة المتخصصة في ميادين الخدمة الاجتماعية. وتمثل المجلة خطوة متقدمة نحو تعزيز الإنتاج العلمي الرصين، وفتح آفاق جديدة تجمع بين الأصالة المنهجية والتجديد المعرفي.

تأتي المجلة في سياق ما يشهده العالم من تطورات متسارعة في عصر المعرفة والتحول الرقمي، وما تفرضه هذه التغيرات من ضرورة توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تنمية البحث العلمي وإثراء الممارسة المهنية. ففي ظل تزايد تعقيد الظواهر الاجتماعية وتنامي التحديات أمام الأخصائي الاجتماعي، تبرز الحاجة إلى منابر أكاديمية متخصصة تُعزز التكامل بين البحث والتطبيق، وتُتيح للباحثين والممارسين فضاءً رحبًا لتبادل الرؤى والخبرات، وصياغة حلول مبتكرة تعتمد على التقنيات الحديثة والمداخل المهنية المعاصرة. ولهذا يُسهم صدور هذا العدد في مواكبة القضايا الراهنة، وتقديم محتوى علمي قادر على دعم الممارسة الفعّالة والارتقاء بالنموذج المهني للخدمة الاجتماعية.

إن "مجلة آفاق" لا تهدف فقط إلى نشر المعرفة العلمية، بل تسعى لأن تكون مختبرًا فكريًا يدعم الابتكار المهني، ويواكب المستجدات العلمية في مهنة الخدمة الاجتماعية، ويُسهم في بلورة استراتيجيات عمل ميداني فعالة بما يعزز دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وختامًا، يأمل فريق تحرير المجلة أن يكون هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة المهنية العربية، ورافدًا علميًا يثري البحث والتطبيق، ويدعم الباحثين والممارسين في تطوير أدائهم المهني ومواكبة التحديات المستقبلية

هيئة التحرير

فهرس المحتويات

م	عنوان الدراسة	الصفحة
1	افتتاحية العدد الثالث	10
2	ممارسة برنامج من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية أ.م.د/ أسماء مصطفى السحيمي	12
3	وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أ.د/ إبراهيم شريف عبد العزيز	45
4	رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة ا.د / سحر فتحي مبروك	84
5	ملف العدد : المؤتمر العلمي الأول مستقبل الخدمة الاجتماعية والتخصصات البينية بين الممارسة والتنظير ، كلية الخدمة الاجتماعية التنموية - جامعة بني سويف 2 سبتمبر 2025 م	135

افتتاحية العدد الثالث

يسرّ هذا العدد المميز من **"مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية "**أن يقدم باقةً علميةً منتقاة من الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تُسهم في إثراء المعرفة النظرية والممارسة المهنية في ميدان الخدمة الاجتماعية. إذ تتناول هذه الدراسات قضايا محورية تمسّ جوهر المهنة وأدوار الأخصائي الاجتماعي في مواجهة التحولات المجتمعية الراهنة.

ومن الدراسات الرئيسية المُتضمنة في العدد الثاني:

الدراسة الأولي: ممارسة برنامج من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

أستهدفت الدراسة إلى : اختبار فعالية برنامج تدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية، طبق المقياس على عدد (200) طالب وطالبة من الفرقة الرابعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بطريقة عشوائية، وتوصلت نتائج الدراسة أن هناك تأثير قوى للبرنامج التدريبي في تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية بما يعزز بناء الذات المهنية والالتزام الأخلاقي والمعرفي للطلاب في ضوء الاتجاهات الحديثة للممارسة المهنية

الدراسة الثانية: وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

يستهدف البحث التعرف على وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ورصد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية. واعتمدت الدراسة على نظرية المجال العام في تفسير قضية الدراسة، ، وتمثلت عينة الدراسة في 240 مفردة تم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة ، وتوصلت الدراسة الي تعدد العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في: سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية، تنوعت تصورات الشباب حول قوانين

مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛ إعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية، والوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية.

الدراسة الثالثة: رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة

جاءت **الدراسة الثالثة** لتقدم رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة، انطلاقًا من مبادئ العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، وبما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 في تعزيز التكافل الاجتماعي والحد من الفقر

و تضمن ملف العدد عرض لفاعليات المؤتمر العلمي الأول " مستقبل الخدمة الاجتماعية والتخصصات البينية بين الممارسة والتنظير " كلية الخدمة الاجتماعية التنموية - جامعة بني سويف - سبتمبر 2025.

يُعد هذا المجهود البحثي قيمة علمية مضافة للمكتبة العربية، ونتاج عمل دؤوب لفريق متميز من الباحثين والممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية. ودعوة من هيئة التحرير للمشاركة وإثراء المعرفة من جانب المتخصصين والمهتمين بالخدمة الاجتماعية للاطلاع بعمق علي هذه الدراسات والأبحاث المنشورة في "مجلة آفاق لبحوث وقضايا الخدمة الاجتماعية" لدعم مسيرة التنمية المهنية .وفقنا الله وإياكم لما فيه خير شبابنا ومجتمعنا. وفقنا الله وإياكم،

مدير التحرير

الدراسة الأولي

ممارسة برنامج من منظور المدخل الانتقائي
في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية
لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

إعـــــداد

أسماء مصطفى السحيمي

أستاذ خدمة الفرد المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

أولاً : مشكلة الدراسة:

يعتبر التحدث عن الهوية المهنية لأى مهنة من المهن اعترافاً مجتمعياً بممارسة هذه المهنة للسلطة الشرعية التي تؤكد معرفة وقدرات ممارسيها في إطار العمل في المؤسسات المعنية بها (Céline Bacon.2007,19) ,

ولأن الاعتراف الاجتماعي بمهنة ما لا يأتي جزافا، فكان لابد لمهنة الخدمة الاجتماعية أن تؤسس مكانة مرموقة لها من خلال سعيها الدؤوب في تلبية احتياجات المجتمع المتجددة، وهذا لن يأتي إلا عن طريق تلبية تلك الاحتياجات بكفاءة وفاعلية تقنع الآخرين بأهمية المهنة والأدوار التي تؤديها في خدمة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمع، كما يتحقق ذلك من خلال دعم وتشجيع البحث العلمي وتطوير أساليب ومهارات الممارسة المهنية بما يتناسب مع مجتمعاتنا العربية، ليس هذا فقط بل يجب أن يتم التركيز على تدريب طلاب وطالبات الخدمة الاجتماعية على تنمية الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية، وأن يعطى ذلك الجانب أهمية قصوى لا تقل عن التعليم النظري، كما يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أن تكتسب مكانتها من خلال قيام الممارسين المباشرين لها بتطوير أنفسهم علمياً وعملياً والالتزام بمبادئ وقيم الممارسة المهنية والإخلاص للعملاء واحترام المهنة التي أمضوا من أجلها سنوات من التعليم والتدريب بهدف إجادتها . (الدخيل، 2013، ص 10).

ويعتبر الشعور بالاعتراف لدى الفرد بمهنته ودورها في المجتمع من العوامل الهامة في تكوينه للهوية، و بالمقابل ان الشعور بعدم اعترافه بمهنته يساهم بصورة سلبية في بناء التصورات الذاتية للمهنة، كجزء من هويته، ما قد يجعله يتجه للعزل الذاتي، وعدم الإيمان بدوره وبالتالي لا يستطيع ممارسة عمله المهني بنجاح (Pelini ،2013،1724)

ولذلك يعتبر الرضا عن العمل دافع لاختيار المهنة، كأن يقول الفرد اخترت هذه المهنة، لأني أحب التعليم، و بالتالي يمكن للجانب العاطفي أن يأخذ بعد مهم في اختيار المهنة والاستمرار في ممارستها، حيث أن التعلق العاطفي بالمهنة يعتبر جزء من هويتنا المهنية، حيث إذا كان يعتقد الفرد أنها مهنة نبيلة، فسوف تسمح له بالاستمرارية في مهنته، ما قد يساعد في بناء هوية اجتماعية سليمة (كارى 2010، ص 36)

وهناك بعض المهن الغير مثمنة اجتماعياً مما يؤثر في تكوين الهوية المهنية عند الأفراد، ويكون عامل الرضا والتصور الشخصي للمهنة أنه لا يحصل على وزنه في الإطار الاجتماعي الثقافي كمهنة الأخصائي الاجتماعي، ما يجعل المهنة صعبة التطبيق سواء من حيث الأداء أو من حيث التصور الاجتماعي لها (marjoline, 2008,p25)

ومن خلال عمل الباحثة كعضو هيئة تدريس بالمعهد لاحظت أن الطلاب لديهم لا مبالاة وعدم اعتراف بدورهم في المجتمع وتدنى ثقتهم بأنفسهم ولديهم شعور بالإحباط والفشل وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة والتي من بينها دراسة الحارثي (2010)، دراسة نهاد (2020)، دراسة الشاذلي (2020)، دراسةGallagher 2017، دراسة Hamby & Banyard2015، دراسة (Heffer & Willoughby 2017)، دراسة Ishitani) (2006، دراسة Sardasht Khaledi 2018 ،(2018) ، دراسة Krause & Pargament (2018)، حيث أتفقوا جميعهم على ضرورة تقديم برامج تدريبية وإرشادية الطلاب المرحلة الجامعية ، لما في ذلك من تأثير فعال في تحقيق معالجة الآثار النفسية المترتبة على إحساسهم بالإحباط والفشل الذي يؤدي بهم أحياناً إلى ترك الدراسة أو الانحراف السلوكي، مع ضرورة توضيح الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال تدريبهم على المتطلبات المهنية لممارسة الخدمة الاجتماعية كمؤشر للإعداد المهني الجيد لهم.

وذلك كان أحد أهم الدوافع في اختيار موضوع البحث الحالي، حيث تتميز الهوية المهنية بازدواجية السمة ، من حيث الذات والآخر، أي أنها تكمن في ذاتها وفي الآخر ، حيث على مستوى الذات نجد أن الأفراد لديهم قيم شخصية و تطلعات ذاتية إلى ماذا يريد الفرد أن يكون . أما على مستوى الآخر فلكل مؤسسة قيم مهنية، حيث أنه من خلال الجماعة يتم تعريف الأفراد، وعلى هاذين المستويين اللذان يعيشهما الأفراد في الحياة التنظيمية يجيبون على (من أنا في من نحن ؟) ، هاتين الجانبين يدفعان الفرد إلى تكثيف التكوين من أجل التمكن في الممارسة و بالتالي التخلص من صعوبة الأداء ، و في حالات يتأثر الفرد بالتصور الاجتماعي للمهنة فيأخذ مسافة سلبية بالتخلي عنها أو مسافة ايجابية مما قد يزيد من خبراتهCatherine(,2012,p 18

ولأن الأخصائي الاجتماعي من القوى البشرية التي تساهم مع غيرها من المتخصصين في تحقيق أهداف التنمية المتكاملة في المجتمع، فكان لابد من الاهتمام بإعداد طلاب الخدمة الاجتماعية وهم أخصائيو المستقبل حتى يمكن أن يساهموا في تحقيق التنمية بعد التخرج عفيفي، 2012، ص 123).

فالإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي يجب أن يكون عملية مستمرة في إطار المتغيرات المختلفة وفقا لمتطلبات الممارسة ولا يقتصر ذلك على سنوات الدراسة فقط حيث أن التغيرات التي تستجد في الوظيفة تتطلب احتياجات تدريبية وتستلزم نوعا من التدريب لمواجهتها وذلك بهدف فهم التغيير والقدرة على التكيف معه ، كذلك فإذا نجح التدريب في الإعداد المهني وتهيئة الاخصائيين الاجتماعيين للأعمال المنوطة بهم وصقل مهاراتهم وتعميق أفكارهم وتنمية

دوافعهم ترتب على ذلك تحقيق المؤسسة لأهدافها وكذلك أهداف المجتمع (منقريوس و على، 2000، ص 16).

وهذا ما تؤكده دراسة عبد النبي، أميرة محمد (2011) أن الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية ترتبط بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي حيث يقوم بدوره المهني ومسئولياته الوظيفية في إطار المؤسسة التي يعمل بها معتمداً على معارف الخدمة الاجتماعية والمهارات التي اكتسبها من خلال إعداده المهني خلال عمليات التنمية المهنية، وذلك لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية في المؤسسة التي يعمل بها.

وباستقراء الدراسات والبحوث السابقة والتي تناولت الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين بصفة عامة والتي من بينها دراسة سعيد (1019) دراسة البريثن (٢٠١٦)، (Osmond & O'Connor 2006 ، دراسة(Yut-ming 2003) ، دراسة(Cooper) (2005، دراسة(Andharia 2011)، دراسة(Collingwood 2005)، دراسة Gray 2017وجد أن معظم هذه الدراسات اتفقت على:

1-ضرورة الاهتمام بالإعداد المهني الجيد للأخصائيين الاجتماعيين بما يتناسب مع متغيرات العصر واحتياجات المؤسسات والمجتمعات.

2-ضرورة رفع المعارف النظرية وزيادة المعلومات والاهتمام بتطوير وتحديث هذه المعارف لدى الاخصائيين لرفع كفاءة الأداء المهني لديهم.

3-اتساع الفجوة بين ما يتلقاه الطلاب والخريجين وواقع الممارسة المهنية التي تتطلب معارف ومهارات خاصة لتضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق.

4-ضعف مهارات الأخصائي الاجتماعي في كافة المجالات بصفة عامة لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بالإعداد المهني، وعدم القدرة على التطبيق، وعدم الاقتناع بجدوى الممارسة، ولذلك كان لابد من الاهتمام بتنمية مهاراتهم المختلفة لرفع كفاءة الأداء المهني.

5-عدم توفر الاستعداد لدى الاخصائيين حتى نضمن سعيهم للاطلاع على الحديث من المعارف والمعلومات وتنمية معارفهم ومهاراتهم لرفع كفاءة أدائهم المهني.

6-التأكيد على عقد برامج تدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية كمؤشر لضمان جودة الاعداد المهني لهم، ومن ثم رفع مستوى الأداء المهني، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج.

7-حاجة الاخصائيين الاجتماعيين في ظل عالم متغير تتغير فيه الظواهر والمشكلات والقضايا إلى تحديث وتطوير المعارف والمهارات والخبرات حتى يكونوا أكثر قدرة على أداء مسئولياتهم وواجباتهم المهنية والإسهام بشكل فعال وإيجابي في التعامل مع مثل هذه المشكلات والظواهر والقضايا المستحدثة.

8-تأكيد نتائج الدراسات السابقة على أن هناك قصور في الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في كافة مجالات الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية من زمن بعيد، حتى الآن بالرغم من تطور الحياة ومتغيراتها ومستحدثاتها والتي تتطلب التدريب المستمر والإعداد المهني للطلاب لمواكبة هذا التطور الهائل في كم هذه المعارف والمهارات حتى يمكن تطوير وتحسين مستوى أدائهم المهني في كافة مجالات وميادين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

يتضح مما سبق أن هناك قصور واضح في فعالية ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في كافة المجالات، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وضوح الهوية المهنية بالنسبة لطلاب الخدمة الاجتماعية، وعدم وعيهم ووعي الممارسين المهنيين بمتطلبات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة والتي من بينها دراسة راشد (2005)، دراسة المسعود (2015)، دراسة عبد المجيد (2007)، دراسة، دراسة محمود (2015)، دراسة أبو (2015) الحسن (2015)، دراسة عبد العال (2016) دراسة أحمد (2018)، دراسة علام (2017)، دراسة تادرس)دراسة على (2020)، عطية (2015)، دراسة جلالة (2011)، دراسة عبد العال (2016)، دراسة البريثن (٢٠١٦)2020(دراسة سعيد (2019)، دراسة راشد (2020)، دراسة الفقى (2011)، دراسة عاصي (2021)، دراسة عبد ربه دراسة إبراهيم (2020)، حيث أوضحوا جميعهم أن وضوح الهوية المهنية للممارسين المهنيين له أهمية خاصة، وذلك لأن فهم وإدراك الاخصائيين الاجتماعيين لها يؤثر بوضوح على نشاطاتهم وتدخلاتهم مع المستفيدين وتزداد أكثر أهمية لارتباطها بأداء الأخصائي الاجتماعي، لأن درجة استيعاب الهوية المهنية تنعكس على ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية في المنظمات المختلفة ويمكن من خلالها تقديم خدمات ذات مستوى أعلى يمكن تطويره باستمرار.

حيث أن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية تتطلب نسقاً للتعليم والتدريب المستمر وبدونهما تصبح الممارسة المهنية في حالة ضعف في حين وجودهما يساعد في دعم ممارسة المهنة بشكل مستمر (زيد، 2019، ص (145)، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة في هذا الاتجاه، والتي من بينها دراسة أبو المعاطي (1996)، دراسة إبراهيم (2001)، دراسة عبد الوهاب (2001)، دراسة عوض (2001)، دراسة عبد الرحمن (2005)، دراسة أبو الحسن (2011)، دراسة الياس 2001)، دراسة(Barbara 2006)، دراسة عوض (2009) دراسة الفقى (2011)، دراسة راشد (2020)، دراسة (20) Hansen)حيث أوصوا جميعهم بضرورة الاهتمام بالبرامج التدريبية المستمرة لتعليم طلاب الخدمة الاجتماعية ممارسة المهارات المهنية، لاعتبارها من أكثر الطرق فعالية للتغلب على المعوقات التي أفرزتها

الممارسة المهنية في التدريب الميداني بمجالات الممارسة المهنية، والمرتبطة بنقص المعارف والمهارات الشخصية والاجتماعية كنتيجة حتمية لضعف الإعداد المهني المتمثل في وجود فجوة بين ما يدرسه الطلاب في قاعات الدراسة وبين ما يطبقونه في التدريب الميداني، ومن ثم تتضح الهوية المهنية للطلاب، وتستنتج الباحثة مما سبق أن هناك قصور واضح في الإعداد المهني لخريجي الخدمة الاجتماعية في عدم وعيهم بالمتطلبات المهنية) شخصية - وقيمية - ومعرفية - ومهارية (الممارسة الخدمة الاجتماعية في كافة مجالات الممارسة، والتي من المفترض أن يدرب الطلاب على اكتسابها باستمرار ما دامت هناك تغيرات ومستحدثات حياتية تفرض علينا ضرورة مواكبة هذه المستحدثات وذلك من شأنه أن يساعد في تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

ونظرا لأن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة حية، لذا فإنها بحاجة ماسة وبشكل مستمر لتطوير أدبياتها وأساليبها المهنية، وتقييم ممارساتها، لتواكب التغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة، وقد أشار بعض الكتاب في الغرب إلى أن مهنة الخدمة الاجتماعية في أزمة، كما أن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي دعي إلى ضرورة تطوير مناهج ونظريات الخدمة الاجتماعية وسبل ممارستها المهنية، لتتمكن من العمل على إحداث التغيير الهادف في المجتمعات التي تعمل معها، وبالتالي العمل على مستوى السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها الارتقاء بالدور الذي تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر (عمران 2011، ص (13)

ولما كانت خدمة الفرد كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية لم تتطرق إلى هذا الموضوع في حدود علم الباحثة - هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ثرائها بالمداخل والنماذج والنظريات العلاجية، لذا فقد وقع اختيار الباحثة على المدخل الانتقائي في خدمة الفرد وتعتبر أن الانتقائية منظوراً يتفق مع نظريات الشخصية في احترامها للإنسان وفرديته، حيث تتضمن الانتقائية

مجموعة متنوعة من النظريات يتم وضعها معاً في البرامج التدريبية للتعامل مع نوعية معينة من العملاء ومشكلاتهم Susan2013.P 30

فقد ظهر تيار بين المعالجين، يدعو إلى أن تنتهج منهجاً انتقائياً Eclectic method توائم فيه بين الفنيات العلاجية، بما يلائم كل عميل علي حدة، حسب نوعية شخصيته ومدى حدة مشكلته من ناحية، وبما يتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطور علاج المريض من ناحية اخري (الخطيب، 2009، ص (299)

وتؤكد نتائج الدراسة التي قام بها فان (Vann) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995، بأن الاتجاه المتعدد) الانتقائي من أهم الاتجاهات النظرية التي يعتمد عليها العلاج النفسي في كثير من مراكز الصحة النفسية (الليل 2001 (70)

وقد شهدت الخدمة الاجتماعية منذ الستينيات تطورات في المعرفة، كما شهدت تغيرات في أنماط الممارسة المهنية الخاصة بها وأساليبها وطرقها وتقنياتها. وتعد الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية أحدث هذه التطورات التي طرأت على المهنة. ولقد اتفقت هذه التطورات والتغيرات في مضمونها التقسيمات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية طبقا لطرقها او طبقا لمجالات ممارستها، وتبنت المهنة أدواراً جديدة، كما تبنت لغة جديدة لوصف الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين الذين يرتكز عملهم الأساسي على الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة Swenson, 1995,p.502-512

وخدمة الفرد في سعيها نحو بناء اساس علمي سليم يمكن تطبيقه في الواقع الامبريقي، قامت ببناء نظريات خاصة بها، وقد اعتمدت في محاولاتها الأولى علي نظريات العلوم الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع، وهي في ذلك لا تسعى فقط نحو بناء النظريات، بل تهتم بكيفية تطبيقها واستخدامها لتحقيق اهدافها في الواقع الامبريقي، ووضع تفسيرات للوقائع والعوامل المؤدية لها وتساعد علي التنبؤ بالوقائع باستخدام المنهج العلمي والملاحظة الدقيقة والدراسة الواقعية والتجربة، للوصول لتعميمات بشأن الظواهر والمشكلات التي يتم دراستها) حلمي، 2002، ص (619)

وهناك نزعه معاصرة للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الفرد بصفة خاصة إلى الاتجاه الانتقائي أي الاستفادة من العديد من المداخل والنماذج والاستفادة بالجوانب الايجابية بوضع توليفة تتناسب مع طبيعة المشكلة النوحي، 1999، ص728)

ويشير (2010) Babra Teater إلي أن الأخصائيين الاجتماعيين يمتلكون مستوي من الاختيار عندما يد مجون طرق ونظريات في الممارسة المهنية، فالأخصائيون الاجتماعيون يستطيعون تحقيق فائدة أكثر من استخدام منهجية ونظرية واحدة، وذللك عندما يختارون الأخذ بالمدخل الانتقائي، فالمدخل الانتقائي يعطي الحرية للأخصائي الاجتماعي في الاختيار للنظريات والطرق المنهجية المختلفة من خلال مزيج من الجوانب المتنوعة لهما في الممارسة المهنيةBarbra Teater, 2010,p6 .

ومن امثلة البحوث والدراسات التي تناولت المنظور الانتقائي في الخدمة الاجتماعية سواء على مستوى التنظير او الممارسة المهنية، ما يلي-:

دراسة عثمان (2017) متطلبات تنمية مهارات الكفاءة الاجتماعية للطلاب المتعثرين أكاديمياً من منظور النموذج الانتقائي في خدمة الفرد، دراسة الطائفي (2004) مدخل انتقائي في خدمة الفرد للتخفيف من المشكلات الاجتماعية للتقاعد المبكر، وقدمت دراسة 1997 Reisner Andrewنموذجاً فعالاً لاستخدام المدخل الانتقائي في الحد من معدلات الأعراض الاجتماعية المؤلمة التي تواجه الأشخاص البالغين من العمر الثلاثينات حيث دمج العديد من النظريات لمساعدتهم على مواجهة عدد من المشكلات، واهتمت دراسة أبو النور (2000)

بدراسة أثر العلاج الانتقائي في تعديل الاتجاه نحو الزواج العرفي لدى عينة من الشباب الجامعي، ودراسة الشيري (2007) فعالية الارشاد الانتقائي في خفض مستوى سلوك العنف لدى المراهقين، وتناولت دراسة شرشير (2008) العلاقة بين استخدام النموذج الانتقائي والمشكلات الاجتماعية للطلاب المتفوقين دراسياً، دراسة كرمه (2018) فعالية نموذج انتقائي لتحقيق الكفاءة الاجتماعية لحالات متلازمة داون.

وفي ضوء ما تم عرضه، واستجابة لما أوصت به العديد من الدراسات السابقة والتي من بينها دراسة راشد (2020))2015(Hamby & Banyard 2017)دراسة Gallagher) دراسة نهاد (2020)، دراسة الشاذلي (2020)، دراسة(Krause 2018 ، دراسة Tian &) Wang 2006)، دراسة (Ishitani 2017)دراسة Heffer & Willoughby)دراسة Pargament & (2011)، حيث أتفقوا جميعهم على ضرورة تقديم برامج تدريبية وإرشادية لطلاب المرحلة الجامعية وخاصة طلاب الخدمة الاجتماعية، للتغلب على ضعف الأداء المهني الناتج عن القصور في الإعداد المهني للطلاب، لتتضح الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية، لذلك تهتم الدراسة الحالية باختبار فعالية ممارسة برنامج تدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

اختبار فعالية ممارسة برنامج من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية-:

1-اختبار فعالية ممارسة برنامج تدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية استكشاف وفهم الذات المهنية الطلاب الخدمة الاجتماعية.

2-اختبار فعالية ممارسة برنامج تدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الرضا المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية.

3-اختبار فعالية ممارسة برنامج تدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الرؤية المهنية المستقبلية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً : اهميه الدراسة:

1-تأكيد الدراسات السابقة على غياب الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية وعدم وعيهم بمتطلبات الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

2-رغبة الباحثة في المساهمة بتنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية ومساعدتهم في اكتشاف ذاتهم المهنية وترغيبهم في طبيعة العمل بمجال الخدمة الاجتماعية.

3-محاولة معالجة واقع أزمة الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية التي يعيشها الشباب.

4-ما يشهده واقع الممارسة المهنية من قصور وضعف في الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي، مما يستدعي تدريب الطلاب على تنمية هويتهم المهنية.

5-تأتى هذه الدراسة استجابة لما أوصت به العديد من الدراسات السابقة التي توضح أهمية المدخل الانتقائي في خدمة الفرد في تدريب وتعليم طلاب الخدمة الاجتماعية على فهم ذواتهم المهنية ورؤيتهم المستقبلية تجاه المهنة.

رابعاً : فروض الدراسة:

انطلاقاً من التخصص العلمي لطريقة خدمة الفرد، واستناداً إلى الدراسة النظرية لموضوع البحث الحالي، وبناءاً على ما انتهت إليه الدراسات السابقة، تحددت فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول : توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

الفرض الثاني : توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

الفرض الثالث : توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

الفرض الرابع : توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي لحالات المجموعة التجريبية على أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

خامساً مفاهيم الدراسة:

أولاً: مفهوم البرنامج التدريبي:

يعرف البرنامج التدريبي بأنه الأداة التي تربط الاحتياجات التدريبية والأهداف المطلوب تحقيقها من البرنامج والموارد والأساليب والموضوعات التدريبية مع بعضها البعض بطريقة علاقية منظمة، بهدف تنمية القوى البشرية المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة (الشهران، 2013، ص (29)

كما عرفه (Omer 2014 (بأنه : مجموعة أنشطة مهنية وتعليمية تهدف لتحسين المهارات والمعارف التي يمتلكها المعلمين، وتحسين كفاءتهم وزيادة معارفهم ومعلوماتهم، وكذلك تحسين نوعية التعليم، والقدرة على خلق بيئات التعلم التي تمكن المعلمون من تطوير أدائهم المهني (Omer.2014 ,034),

كما يعرف بأنه الاجراءات المخططة التي تصمم وفقا لاحتياجات المتدربين بهدف تنمية مهاراتهم المهنية من خلال مجموعة معارف نظرية منتقاه، وأساليب تطبيقية ترتبط بتلك المهارات ويكسبها المدرب للمتدربين في إطار خطة زمنية محددة (242محفوظ (2008 ص

ويعرف البرنامج التدريبي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه:

1-مجموعة الاجراءات التي تهدف إلى تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية والتي تتضمن) استكشاف وفهم الذات المهنية - الرضا المهني - الرؤية المستقبلية المهنية.(

2-تتضمن تلك الاجراءات مجموعة من الأساليب المتعددة (ورش العمل - المحاضرات المناقشة الجماعية - الواجبات المنزلية - التدريبات العملية - التعلم التعاوني - الترغيب - الإقناع - اعادة البناء المعرفي).

3-يستهدف تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية من خلال المدخل الانتقائي في خدمة الفرد مع الطلاب.

ثانياً : مفهوم المدخل الانتقائي:

تعتبر الانتقائية منظومة ذات طابع منسق من الفنيات العلاجية، تنتمي فيها كل فنية إلى نظرية علاجية خاصة بها، إلا أن انتقاء هذه الفنيات يتم بشكل تكاملي بحيث تسهم كل منها في علاج جانب من جوانب اضطراب شخصية العميل، ويتم انتقاء هذه الفنيات لتشكيل منظومة تكاملية بالرجوع إلى تشخيص دقيق لحالة العملاء لتحديد أفضل الفنيات، ومدي ملائمتها للخطة العلاجية ولطبيعة الاضطراب أو المشكلة السلوكية عزب، 2002، ص (80)

وحتى لا يتم الخلط بين الانتقائية النظرية وبعض المفاهيم والمصطلحات القريبة منها، يجب ان تتم التفرقة بينها وبين تلك المفاهيم والمصطلحات، فالانتقائية النظرية تختلف عما تم التعارف عليه وسمي بالتكامل المعرفي، حيث أن التكامل المعرفي يشير إلى إمكانية الاستفادة من النظريات والأطر النظرية المتاحة في العلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو نفسية أو طبيعية، والانفتاح الواعي على ما لديها، وتوظيفها أثناء الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية، أو كحد أدنى الاستفادة منها لشرح وتفسير الظواهر الاجتماعية وفهم السلوك الإنساني، وعدم الاكتفاء بما هو متوفر في حدود العلم نفسه أو التخصص نفسه، والتكامل المعرفي لا يعني بأي حال من الأحوال استخدام أو توظيف أكثر من نظرية، بل يشير إلى إمكانية الاستفادة من التخصصات الأخرى وما هو متوفر لديها (الدامغ، 01996 ص (212.(

وتعنى الباحثة بالانتقائية في هذه الدراسة الأخذ بالأفكار من بعض النظريات والجمع بينهما معا، وذلك للعمل على وضع وإنتاج طراز معين من العمل المهني والذى يتلاءم مع طبيعة طلاب المرحلة الجامعية، وبالتالي فهناك مساحة من الحرية للممارس في استخدام العديد من النظريات للتعامل مع العملاء دون التقييد بنظرية واحدة في الممارسة.

ثالثاً: الهوية المهنية:

أستخدم هذا المفهوم لأول مرة في مجال العمل من طرف الباحث R.Sainaulieu في مجال علم الاجتماع، وتعرف حسب R.Sainselieu أن الهوية هي تعريف الذات بالذات من خلال الذات و الغير في العمل.

ويعرف .. Dubar إن الهوية هي نتيجة التنشئة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة، وترتكز على الشعور بالانتماء و ليس الانتماء، و على عضوية الفرد في الجماعة.

هي بعد من أبعاد هوية الشخص النفسية والاجتماعية، و لكنها في نفس الوقت محددة لأنماط من تفاعلات هذا الشخص في المجالات الاجتماعية التي يتواجد فيها، و ينشط فيها كراشد مسؤول في العمل، وما يعدل سلوكه حسب ثقافة المنظمة، و يطور معارفه و أفعاله.

وتعرف الهوية المهنية أنها مجموعة الخصائص الثقافية التي تعكس انتماء الفرد لجماعة العمل، ويطور ويتفاعل على أساسها مع باقي زملائه (لبوخ علي، 2016،ص 04

وتعرف على أنها سلوك توافق مع شروط المهنة وأخلاقياتها، ملتزم بقيم الجماعة حتى يضمن الانتماء للجماعة بمعنى أن الهوية لا تنفصل عن الآخر من خلال عمليات التواصل والتفاعل، كما أنها بنية معيارية اتفاقية مرتبطة بأدوار اجتماعية محددة. (شنوف 2013، ص91.

والهوية المهنية هي عملية بناء و تعريف الذات، حيث أنه يجب أن يكون راضيا عن تعريفه لنفسه، و مؤكدا من طرف Alienor, 2013,p19 المؤسسة التي ينتمي إليها، ومرسخاً اجتماعياً، كما أنها محصلة متتالية من التنشئة مر بها الأخصائي الاجتماعي كفرد داخل النسق الكلي للمجتمع والتي تظهر أساسا من خلال التمثلات التي يحملها عن نفسه ويحملها الآخر عنه في ظل التفاعل الاجتماعي الذي يجمع بينهما في إطار العمل وخارجه على اعتبار أن المؤسسة نسق مفتوح (البقيعي، 2014، ص (365)

وتقصد الباحثة بالهوية المهنية في هذه الدراسة بأنها: تعريف الذات وفق إدراك الفرد لمهنته ثم رؤيته لنفسه أثناء ممارسة الدور ضمن تنشئة المؤسسة وخبرته وعلاقاته الاجتماعية وفخره بالانتماء لمهنته.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-**نوع الدراسة** تنتمي هذه الدراسة لنمط الدراسات شبه التجريبية التي تستهدف اختبار تأثير متغير مستقل (البرنامج التدريبي) على متغير تابع (تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية).

2-**المنهج المستخدم** تمشياً مع طبيعة أهداف الدراسة واتساقاً مع نوع الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج شبه التجريبي حيث تم اختيار تصميماً تجريبياً هو التجربة (القبلية - البعدية) باستخدام مجموعة واحدة بإجراء قياس قبل إدخال المتغير التجريبي (البرنامج التدريبي (ثم إدخال المتغير التجريبي في الفترة المحددة (ثلاثة أشهر تقريباً)، ثم

إجراء القياس البعدي باستخدام نفس المقياس، وأخذ النتائج ومعرفة الفرق بين القياسين القبلي والبعدي، وتعتبر الفروق بين القياسين القبلي والبعدي راجعة إلى استخدام البرنامج التدريبي من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد.

3-مجالات الدراسة

(أ) المجال البشرى :

طبق المقياس على طلبة وطالبات الفرقة الرابعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها للعام الجامعي 2021 2022م، على عدد (200) طالب وطالبة بطريقة عشوائية، وتم اختيار العينة من الذين حصلوا على أقل الدرجات على مقياس الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية)، وعددهم (20) طالب وطالبة، قوام كل منها (10) طلبة، (10) طالبات.

وقد وقع اختيار الباحثة على طلاب الفرقة الرابعة وذلك للأسباب الآتية:

1-وصول الطلاب المستوى مناسب من الإدراك، وبالتالي يمكن تعديل استجابتهم المختلفة

2-رغبة الباحثة في تنمية الهوية المهنية كمتطلب أساسي لزيادة الرغبة والاستعداد لممارسة الخدمة الاجتماعية التي يحتاجها سوق العمل بعد التخرج.

3-الطلاب في الفرقة الرابعة يبدأون البحث عن هويتهم المهنية والتفكير في مستقبلهم المهني بعد التخرج.

(ب)المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها وذلك للأسباب التالية:

-1-توافر عينة الدراسة -2- موافقة المسئولين على إجراء الدراسة. -3- الباحثة عضو هيئة تدريس بالمكان.

(جـ) المدى الزمني :

طبقت الدراسة الحالية في الفترة من 10/10/2021م الى 27/12/2021م

سابعاً : أدوات الدراسة تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(1)المقابلة الفردية - الجماعية كأداة علاجية.

(2)البرنامج التدريبي.

(3)مقياس الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية (إعداد الباحثة.(

1-قامت الباحثة بتصميم مقياس الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة الشرعة (2000)، دراسة سالم (2018) دراسة نورة (2019) دراسة ساري (2018) دراسة شويمات (2013)، دراسة اللحام (2019)، دراسة الشربيني (2019)، دراسة بدير (2021)

2-تم تحديد الأبعاد التي يشتمل عليها المقياس والتي تمثلت في ثلاثة أبعاد وهي : البعد الأول : استكشاف وفهم الذات المهنية وعدد عباراته (13)، البعد الثاني الرضا المهني وعدد عباراته (21)، البعد الثالث: الرؤية المهنية المستقبلية وعدد عباراته (16)، وتم إجراء الصدق الظاهري من خلال عرض المقياس على المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية، كما تم حذف وإضافة بعض العبارات مع الإبقاء على العبارات التي حصلت على موافقة 85%، وأصبح عدد عبارات المقياس (40) عبارة وللمقياس ثلاث استجابات نعم (3) درجات)، أحيانا (2) درجة)، لا (1) درجة.

وتم إجراء الصدق التجريبي على مجموعتين قوام كل منهما (15) مفردة دون عينة البحث الأساسية ولهم نفس الخصائص وبلغت قيمة ت - 2,88 وهى دالة معنوياً عند 10 0، كما بلغ معامل ثبات المقياس بتطبيق معامل ارتباط سبيرمان 0.91 وهو معامل ثبات يمكن الوثوق به.

ثامناً : البرنامج التدريبي:

(1)أهداف البرنامج التدريبي:

يتمثل الهدف العام للبرنامج في تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية من منظور المدخل الانتقائي في خدمة الفرد.

(2)اختيار المتدربين

قامت الباحثة باختيار طلاب الخدمة الاجتماعية بالفرقة الرابعة الحاصلين على أقل الدرجات على مقياس الهوية المهنية الطلاب الخدمة الاجتماعية، مما يساعد على الاستفادة من البرنامج التدريبي.

(3)الأساليب المستخدمة:

استخدمت الباحثة عدداً من التكتيكات العلاجية من المداخل العلاجية في خدمة الفرد والتي تناسب العمل مع حالات الدراسة وشملت الآتي:

1-**العلاقة العلاجية،** وذلك من خلال قيام الباحثة بالآتي:

-حسن الاستقبال والترحيب بالطلاب.

-الاطمئنان على أحوالهم في بداية المقابلات وخارجها.

-منح الطلاب حق تقرير ما يريدون تجاه مساعدتهم والتعبير الحر عن مشاعرهم.

-الانصات الجيد لكل طالب وطالبة عند عرض وجهة نظرهم.

-تجنب نقد الطلاب وتشجيعهم على المشاركة وتقديم المعونة النفسية لهم.

-تجنب أسلوب الاستجواب أثناء سير المقابلة.

2-**تنمية البناء المعرفي،** وذلك بهدف إدراك الطلاب بالهوية المهنية، وتم ذلك من خلال:

-التعرف على الواقع المعرفي (معلومات قيم، سلوكيات (لدى الطلاب عن الهوية المهنية لممارسة الخدمة الاجتماعية.

-تزويد الطلاب بالإطار المعرفي الذي ينقصهم.

-الادراك الصحيح للمهنة من خلال فهم الأدوار المهنية التي تناسب التخصصات المختلفة لمهنة الخدمة الاجتماعية

3- **المدعمات اللفظية** باستخدام كلمات الشكر والثناء رائع - مبدع - أكثر من ممتاز في حالة استحسان الطلاب الطريقة عرض ما، أو إدارة المناقشة الفاعلة بين الطلاب وبعضهم البعض أو تطبيقهم ما تعلموه داخل المقابلة وخارجها.

4 **المدعمات الرمزية** وذلك من خلال قيام الباحثة بإعطاء درجات لكل طالب وطالبة عقب كل مقابلة وتشجيعهم للقيام بالأداء الأفضل.

5 **أساليب التعلم** وقد استخدمتها الباحثة بهدف تثبيت الخبرات المتعلمة التي اكتسبها الطلاب بحيث تساعد في تعديل عاداتهن ومنها : (التوضيح - الإقناع - التعميم - الترغيب - التوجيه - المواجهة بالخطأ - الحكم على السلوك - التعلم الذاتي - بناء الاتصالات الايجابية - تصحيح المغالطات والأفكار الخاطئة).

(4) القائمين بتطبيق البرنامج التدريبي الباحثة.

(5) مدة البرنامج التدريبي: استغرق تطبيق البرنامج التدريبي ثلاثة شهور تقريباً بواقع (12) مقابلة ومدة المقابلة ساعتان

تاسعاً : أساليب التحليل الإحصائي:

تتم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS V) 26. (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية:

1-التكرارات والنسب المئوية.

2-المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

3-معامل ثبات ألفا كرونباخ.

4-معادلة سبيرمان - براون Brown - Spearman للتجزئة النصفية.Split - Half

5-اختبار (ت(T-Test)

6-معادلة بلاك لحساب الكسب المعدل.

7-معامل ايتا سكوير.

عاشراً: نتائج الدراسة:

فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفرض الأول: " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (1)

يوضح الفروق بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة T	درجة الحرية	الانحراف المعيارى	المتوسط	القياس
دالة عند مستوى (0.01)	**28.627**	**19**	**1.984**	**18.60**	**القبلى**
			1.713	**35.25**	**البعدى**

تكشف بيانات الجدول السابق عن متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد **استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية،** وقد جاء متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس القبلي (18.60) وانحراف معياري (1.984) في مقابل متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس البعدي والذي بلغ (35.25) وانحراف معياري (1.713)، وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (28.627)، وهذا يعنى أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية لصالح القياس البعدي.

مما يجعلنا نقبل الفرض الأول الذي مؤداه " توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (2)

يوضح مدى فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

بحساب الكسب المعدل (معادلة بلاك وحجم تأثير برنامج التدخل بمعادلة (إيتا سكوير)

حجم التأثر	نسبة الكسب المعدل	الدرجة المهنية	درجة القياس البعدى	درجة القياس القبلي
0.98	**1.24**	**39**	**35.25**	**18.60**

ويتبين من الجدول السابق أن **هناك تأثير قوى للبرنامج التدريبي في إطار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية استكشاف وفهم الذات المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية؛** حيث بلغت نسبة الكسب المعدل للبعد الأول (1.24) وحجم تأثير قوي حيث بلغ (0.98)

مما يؤكد على **فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية** في القياس البعدي للمجموعة التجريبية بشكل واضح ومؤثر

فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفرض الثاني: " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (3)

يوضح الفروق بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة T	درجة الحرية	الانحراف المعيارى	المتوسط	القياس
دالة عند مستوى (0.01)	**47.816**	**19**	**1.226**	**14.65**	**القبلى**
			1.553	**28.90**	**البعدى**

تكشف بيانات الجدول السابق عن متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية، وقد جاء متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس القبلي (14.65) وانحراف معياري

(1.226) في مقابل متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس البعدي والذي بلغ (28.90) وانحراف معياري (1.553)، وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (47.816)، وهذا يعنى أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية لصالح القياس البعدي،

مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني: الذي مؤداه " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (4)

يوضح مدى فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

بحساب الكسب المعدل (معادلة بلاك وحجم تأثير برنامج التدخل بمعادلة (إيتا سكوير)

حجم التأثر	نسبة الكسب المعدل	الدرجة المهنية	درجة القياس البعدى	درجة القياس القبلي
0.99	**1.21**	**33**	**28.90**	**14.65**

ويتبين من الجدول السابق أن هناك تأثير قوى للبرنامج التدريبي في إطار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية الرضا المهني لدى طلاب الخدمة الاجتماعية.

حيث بلغت نسبة الكسب المعدل للبعد الأول (1.21)، وحجم تأثير قوي (0.99)حيث بلغ مما يؤكد على فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية في القياس البعدي للمجموعة التجريبية بشكل واضح ومؤثر

فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفرض الثالث : " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية ".

جدول رقم (5)

يوضح الفروق بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة T	درجة الحرية	الانحراف المعيارى	المتوسط	القياس
دالة عند مستوى (0.01)	**45.889**	**19**	**1.210**	**19.90**	**القبلى**
			1.899	**42.35**	**البعدى**

تكشف بيانات الجدول السابق عن متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية، وقد جاء متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس القبلي (19.90) وانحراف معياري (1.210) في مقابل متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس البعدي والذي بلغ (42.35) وانحراف معياري (1.899)، وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (45.889)، وهذا يعنى أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على بعد الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية لصالح القياس البعدي .

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث: الذي مؤداه " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات حالات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي على الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية ".

جدول رقم (6)

يوضح مدى فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

بحساب الكسب المعدل (معادلة بلاك وحجم تأثير برنامج التدخل بمعادلة (إيتا سكوير)

حجم التأثر	نسبة الكسب المعدل	الدرجة المهنية	درجة القياس البعدى	درجة القياس القبلي
0.99	**1.27**	**48**	**42.35**	**19.90**

ويتبين من الجدول السابق أن هناك تأثير قوى للبرنامج التدريبي في إطار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية الرؤية المهنية المستقبلية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية؛ حيث بلغت نسبة الكسب المعدل للبعد الأول (1.27) وحجم تأثير قوي حيث بلغ (0.99)

مما يؤكد على فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية في القياس البعدي للمجموعة التجريبية بشكل واضح ومؤثر

فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفرض الرابع " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي لحالات المجموعة التجريبية على أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (7)

يوضح الفروق بين متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي لحالات المجموعة التجريبية على أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة T	درجة الحرية	الانحراف المعيارى	المتوسط	القياس
دالة عند مستوى (0.01)	**52.490**	**19**	**3.297**	**53.15**	**القبلى**
			3.859	**106.50**	**البعدى**

تكشف بيانات الجدول السابق عن متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي لحالات المجموعة التجريبية أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية، وقد جاء متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس القبلي (53.15) وانحراف معياري (3.297) في مقابل متوسط درجات الطلاب في المجموعة التجريبية في القياس البعدي والذي بلغ (106.50) وانحراف معياري (3.859)، وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (52.490)، وهذا يعنى أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي الحالات المجموعة التجريبية أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية لصالح القياس البعدي.

مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع " توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات القياس القبلي والبعدي لحالات المجموعة التجريبية على أبعاد مقياس تنمية الهوية المهنية لطلاب الخدمة الاجتماعية."

جدول رقم (8)

يوضح مدى فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية

بحساب الكسب المعدل (معادلة بلاك وحجم تأثير برنامج التدخل بمعادلة (إيتا سكوير(

حجم التأثر	نسبة الكسب المعدل	الدرجة المهنية	درجة القياس البعدى	درجة القياس القبلي
0.99	**1.24**	**120**	**106.50**	**53.15**

ويتبين من الجدول السابق أن هناك تأثير قوى للبرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية؛ حيث بلغت نسبة الكسب المعدل الإجمالي المقياس (1.24) وحجم تأثير قوي حيث بلغ (0.99).

مما يؤكد على فعالية البرنامج التدريبي القائم على ممارسة المدخل الانتقائي في خدمة الفرد لتنمية الهوية المهنية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية في القياس البعدي للمجموعة التجريبية بشكل واضح ومؤثر.

التوصيات:

1-إعادة النظر في أساليب إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم، وذلك من خلال تقييم واقع تدريس الخدمة الاجتماعية، وتطوير المناهج وأساليب التدريس والتدريب الميداني، وتأهيل مشرفي التدريب، وصولاً إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات والأخلاقيات التي تجعله مؤهلاً لانتقاء النظريات الحديثة للخدمة الاجتماعية في مجالاتها المختلف.

2-إثراء البرامج التدريبية المعدة للأخصائيين الاجتماعيين بالقيم والأخلاقيات المهنية، إذ يعد التدريب والتعليم عنصرين هامين في زيادة حساسية الأخصائي الاجتماعي للأمور الأخلاقية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء.

3-إعطاء الأولوية في تعيين الأخصائيين الاجتماعيين لمن يحمل مؤهلا أكاديميا في الخدمة الاجتماعية، لأنهم هم المؤهلون فقط لممارسة الخدمة الاجتماعية والالتزام بقواعدها وأخلاقياتها.

4-إدخال موضوع الهوية المهنية للأخصائي الاجتماعي ضمن إعداد وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين، سواء قبل الخدمة أو أثنائها.

5-اعداد برامج تدريبية لرفع مستوى الهوية المهنية للأخصائي الاجتماعي ودراسة أثرها على ممارسة الخدمة الاجتماعية

6-المطالبة بتفعيل قانون تراخيص الممارسة المهنية لمزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية بحيث تكون رخصة متعددة المستويات، يخضع حاملها لاختبارات معينة تؤكد أهليته لممارسة المهنة، وذلك توكيدا وتأكيدا، على أهمية الدور الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي في مختلف مجالات الممارسة المهنية والذي لا غنى عنه في التعامل مع الفئات الضعيفة والمهمشة، وذلك من شأنه أن يؤكد قيمة ومكانة المهنة بين المهن الأخرى في المجتمع ويوضح الهوية المهنية لممارستها في مختلف مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

1- إبراهيم، أحمد حسنى (2001) تقويم دور التوجيه الاجتماعي في تحقيق التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس في ضوء التحولات الجديدة، المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

2- إبراهيم، قصى عبد الله (2020) الاعتراف المجتمعي الجزائري بمهنة الخدمة الاجتماعية: رؤية مسقاة من وجهة نظر الطلبة، بحث منشور، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مج 12، ع1.

3- أبو الحسن، نبيل محمد (2011) المعوقات التي تواجه المشرفين في تحقيق جودة التدريب الميداني بالمجال المدرسي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع 31 أكتوبر .

4- أبو الحسن، نبيل محمد محمود) (2015) المتطلبات المعرفية والمهارية للأخصائي كممارس عام في مجال العمل الخيري : دراسة مطبقة على الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الخيرية العامة بمكة المكرمة، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ع 54، يونيو .

5- أبو المعاطي، ماهر (1996). برنامج تدريبي مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي القاهرة، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ع 7.

6- أبو النور، بهية (2000) دور الاتصال التنظيمي في تكوين الهوية المهنية لدى العامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر .

7- أحمد، أحمد عبد المقصود محمد (2018) متطلبات تطوير الأداء المهني للمرشد الطلابي للتعامل مع الحالات الفردية من ذوى الاحتياجات الخاصة بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع 60، مج 4، إبريل.

- إلياس إيمان محمد (2006) جودة تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية على مهارات الممارسة المهنية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع 20 إبريل.

و بدير، مها فتح الله و محمود ، مديحة حمدي السيد (2021) أثر أنشطة إثرائية في الاقتصاد المنزلي قائمة على التعلم الخبراتي لمهن المستقبل لتعزيز التأهب الريادي وتشكيل الهوية المهنية للتلاميذ بمدارس التعليم المجتمعي، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا.

10 - البريث، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠١٦) الفجوة بين النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية، ع ٢٧، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.

11 - البقيعي، نافر (2014) . الهوية الوظيفية لدى عينة من معلمي وكالة الغوث الدولية في الأردن، مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة آل البيت مج 20، ع 2، عمان.

12 - تادرس ايلين رزيق (2015) المتطلبات المهارية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمدارس نظام التعليم والتدريب الفني المزدوج، بحث منشور بالمجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، مج 1، العدد 2، ديسمبر.

13- جلالة، أيمن أحمد حسن (2011) برنامج تدريبي في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية المتطلبات المعرفية والمهارية لطلاب التدريب الميداني بنظام التقويم التربوي الشامل، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مج 4، ع 31 أكتوبر.

14 - الحارثي، صبحى سعيد (2010). فاعلية برنامج إرشادي نفسى لتنمية مهارات الحياة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الطائف، بحث منشور، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة العدد 16، يناير.

15 - حلمى سالم بن ناصر (2002) الفروق بين النوع والصف الدراسي والقلق في حالات الهوية المهنية لدى طلبة الصفين التاسع والعاشر بسلطنة عمان مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، مج (1).

16 - الخطيب محمد إبراهيم (2009) - الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق القاهرة.

17 - الدامغ، سامي بن عبد العزيز (1996). الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية : التخصص الجديد في الخدمة الاجتماعية.

18 - الدخيل، عبد العزيز عبد الله (2013) معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية إنجليزي - عربي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع.

19 - راشد سوزان عادل محمد (2020). فعالية برنامج تدريبي قائم على ممارسة المدخل الروحي في خدمة الفرد لإكساب طلاب الخدمة الاجتماعية مهارة بناء التقدير الإيجابي للذات بحث منشور، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، الفيوم، مج 26، ع 2 يناير .

20 - راشد سوزان عادل محمد (2020) فعالية برنامج تدريبي لتعليم ممارسة مهارة التسجيل المهني في التعامل مع الحالات الفردية في المجال المدرسي باستخدام الفصل الافتراضي المتزامن zoom، بحث منشور، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، حلوان، ع 2 يوليو.

-21 - زيد عصام فتحي زيد (2019). الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب القاهرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

22 - ساري، زينب (2018) مسألة الهوية المهنية لدى الشباب الجامعي، بحث منشور بمجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع 15.

23 - سالم، يعقوب (2018) الهوية المهنية وأخلاقيات العمل في المؤسسة الجزائرية، بحث منشور، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

24 - سعيد، موزة بنت (2019) المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالكفاءة المهنية لدى الأخصائيين في المجال المدرسي بمحافظة جنوب الباطنة، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس عمان

25- الشاذلي، وائل أحمد سليمان (2020) فاعلية برنامج معرفي سلوكي لتنمية الأمل وأثره في أساليب مواجهة الضغوط لدى عينة من طلاب كلية التربية، بحث منشور، المجلة التربوية، ع 77، سبتمبر .

26 - الشربيني، صفاء أحمد (2019). العلاقة بين هوية مجموعة العمل والأداء الإبداعي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، ع 2.

27- شرشير، محمد عبد الحميد محمد (2013) المدخل الانتقائي في خدمة الفرد وتنمية مستوى الطموحللتلميذات اللاتي تعانين من ضغوط مدرسية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان -كلية الخدمة الاجتماعية، ع 35، ج 15 اكتوبر

28 - الشرعة، حسين سالم ضيف الله (2000). الأمن النفسي وعلاقته بوضوح الهوية المهنية، بحث منشور، جامعة مؤتة سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 15، ع 3.

29 - شنوف زينب (2013) . تشكيل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.

30 - الشهران، نورة ((2013). واقع البرامج التدريبية بمركز الأمير سلمان بناء القادة بمدرسة الرياض الأهلية. رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية .

31 - شويمات، كريم (2013). الشباب بين البحث عن الهوية المهنية وتحقيق المكانة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، يناير،

32 - الشيرى عبد الرحيم . (2008) الهوية المهنية للمدرس : الأزمة وضرورة البحث، مجلة فكر ونقد ع 12 الدار البيضاء - المغرب.

33- الطائفي، دوبار (2004) . أزمة الهويات، المكتبة الشرقية، بيروت

34- عاصي حمدي السيد على على (2021) متطلبات ممارسة الأخصائي الاجتماعي للنماذج المهنية مع جماعات المسنين، بحث منشور، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مج 4، ع1.

35- عبد الرحمن، عفاف راشد (2005). تقويم الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي نحو تصور لتصميم دورة تدريبية متطورة من منظور خدمة الفرد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع 25، أكتوبر .

36- عبد الرحمن، عفاف راشد (2005) تقويم الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي نحو تصور لتصميم دورة تدريبية متطورة من منظور خدمة الفرد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع 25 أكتوبر .

37 - عبد العال، السيد منصور محمد (2016) متطلبات جودة ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية مع مرضى الصرع وأسرهم : دراسة من منظور الممارسة العامة مع الأفراد، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع 55، يناير.

38-عبد المجيد، هناء محمد السيد (2007) متطلبات تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الطبية دراسة مطبقة على المستشفيات العامة الحضرية والمراكز الطبية الحضرية بمحافظة الفيوم، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مج 2، ع 23 أكتوبر.

39-عبد النبي أميرة محمد أحمد (2011) المتطلبات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين اللازمة لتفعيل دور الرائدات الريفيات تجاه السلوك الإنجابي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية31، 13مج

40-عبد الوهاب، نعيم (2001). فعالية استخدام التدريب المصور في اكساب مهارات التعامل مع الحالات الفردية لدى طلاب الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، 2-3 مايو.

41-عبد ربه زهرة بنت ناصر بن سليمان (2020) متطلبات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع المشكلات الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، عمان.

42-عثمان مروة محمد فؤاد (2017) متطلبات تنمية مهارات الكفاءة الاجتماعية للطلاب المتعثرين أكاديمياً من منظور النموذج الانتقائي في خدمة الفرد، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع 58، ج 2.

43-عزب، شرف الدين (2002). الخدمة الاجتماعية، تحليل المهنة والجذور، جامعة بنها، كلية الآداب قسم الاجتماع، القاهرة.

44-عطية، سحر بهجت محمد (2015) آليات تفعيل الممارسة المهنية المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية رؤية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مج14، ع 39، أكتوبر.

45-عفيفي، عبد الخالق محمد (2012) منهجية تعليم وممارسة المهارات المعاصرة للخدمة الاجتماعية القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

46-علام، منتصر علام محمد محمود (2017) المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية للعاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسرى : دراسة تطبيقية على العاملين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة بالمملكة العربية السعودية مجلة التربية جامعة الأزهر، كلية التربية، يناير، مج 2، ع

47-على، نورا على محمد (2020) متطلبات الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين للتخفيف من التنمر لدى أطفال الروضة، بحث منشور، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، مج 2، ع 12 ديسمبر.

48-عمران، نصرخليل (2011)الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسات المهنية، ط 2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

49- عوض، ابتسام محمد (2001) أثر برنامج تدريبي في زيادة أداء الاخصائيين الاجتماعيين المدارس منطقة دبي التعليمية بدولة الامارات العربية المتحدة رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

50- عوض، أحمد محمد (2009). فعالية برنامج تدريبي مقترح في تنمية ممارسة الأخصائي الاجتماعي العمليات خدمة الفرد بالمجال المدرسي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 27 أكتوبر .

51 - الفقى، صلوحة محمود عبد الرحمن (2011) المتطلبات المهارية لتحسين الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي المدرسي رؤية تحليلية للممارسين والخبراء، بحث منشر، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مج 10 مارس

52 - كارى، سلاف (2010) الهوية المهنية للمدرس وعلاقتها بالالتزام بأخلاقيات المهنة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية (9)، سبتمبر .

53 - كرمة، نافر .(2018) الهوية الوظيفية لدى عينة من معلمي وكالة الغوث الدولية في الأردن مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة آل البيت عمان الأردن، مج (20) ع (2).

54 - لبوخ، علي (2016) . الممرض داخل المؤسسة الاستشفائية بين هوية المجتمع المحلي والهوية المهنية) دراسة ميدانية ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، ديسمبر، الجزائر

55 - اللحام، يزن (2019) . أهمية تعليم الخدمة الاجتماعية في تطوير الهوية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين، من وجهة نظرهم في محافظة بيت لحم، بحث منشور، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية،

56 - الليل، علي إسماعيل (2001) وعي معلمات المرحلة الإبتدائية بهوية الدور كمدخل لقياس الهوية المهنية للمعلم دراسات تربويه ونفسية : مجلة كلية التربية، الزقازيق مصر، ع 88

57- محفوظ، بركات بشير حسين (2008)، استقصاء مستويات الهوية المهنية لدى معلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ع 32 أبريل.

58 - محمود خالد صالح (2015) المتطلبات المعرفية والمهارية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب التأهيل الاجتماعي للمعاقين، بحث منشور، بمجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع 53، يناير.

59 - منقريوس نصيف فهمى و على ماهر أبو المعاطي (2000) مهارات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مركز نشر الكتاب الجامعي.

60 - نهاد الياوراسي (2020) المكانة الاجتماعية للأسرة وعلاقتها باختيار الطالب للتخصص في الجامعة رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي.

61- النوحي، عبد العزيز فهمى (1999) نظريات خدمة الفرد، القاهرة، سلسلة نحو رعاية اجتماعية علمية متطورة، الكتاب الأول.

62 - نورة بن رأس (2019) الهوية المهنية وعلاقتها بالالتزام في العمل لدى أساتذة جامعة قاصدي مرباحورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية.

- **English References**:

1. .Alienor, K. (2013): Assessing Teachers Professional Identity in a Postsecondary Institution in Singapore, The Online Journal of New Horizons in Education, 6(4),.51-38
2. .Andharia, J(2011), Fieldwork education in community organization: privileging the process of political engagement, Community Development Journal, Volume .46
3. Asakura, K. et al (2018). Strengthening the Signature Pedagogy of Social Work:
4. Conceptualizing Field Coordination as a Negotiated Social Work Pedagogy, Journal of Teaching in Social Work, 38:2
5. Barbara, D. (2001). Learning and Professional Practic, Astudy of four Professional, adult Education Quarterly, Vol (52). No(1), New York.
6. Barbra.T. (2010). Attitudes, Beliefs, Motivation and Identity in Mathematics Education, ICME- 13Topical Surveys, Springer International Publishing, DOI.
7. Catherine. D. (2012). Teachers' perceptions of professional identity: An exploratory study from a personal knowledge perspective. Teaching and Teacher Education, .16
8. Celine.B. (2007). Teacher Identity in the Early CareerPhase: Trajectories that Explain and Influence Development. Australian Journal of Teacher Education, 38(4). 107-90
9. Collingwood, P(2005), Integrating theory and practice: The Three Stage Theory Framework, Journal of Practice Teaching 6(1), Whiting and Birch.
10. Coper, D (2016): Education Policies for Students at Risk and Those with Disabilities in South Eastern Europe, Bosnia Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Kosovo, FYR of Macedonia, Paris, OECD Publications.

11. Gallagher, M., (2017). Hope and the academic trajectory of college students. Journal of Happiness Studies, 18(2), 352-341. doi: 10.1007/s9727-016-10902-z.
12. Gray M(2017), The role of social work field education programmes in the transmission of developmental social work knowledge in Southern and East Africa, Social Work Education, The International Journal, Volume 36, Issue
13. Hamby, S., & Banyard, v. (2015). Coping Scale. Research Gate doi: 10.13140/RG..2.1.3094.0001
14. Hansen, E (2008). School Social Workers Relationships with Parents, A critical Incident field Study, Minnesota, University of Minnesoin.
15. Heffer, T. & Willoughby, T. (2017). A count of coping strategies: A longitudinal study investigating an alternative method to understanding coping and adjustment. PLoS ONE, 12(10), 16-1. https://doi.org/10.1371/journal.pone..0186057
16. Ishitani, T. (2006). Studying attrition and degree completion behavior among first generation college students in the United States. Journal of Higher Education, 77(.(5
17. Khaledi Sardashti, F., et al (2018). Effect of hope therapy on the mood status of patients with diabetes. Iranian Journal of Nursing and Midwifery Research, 23(.(4
18. Kinni, R(2021), Integration of theory and practice in social work education. Analysis of Finnish social work students' field reports, department of social science, university of eastern, Finland.
19. Krause, N. & Pargament, K. (2018). Reading the Bible, Stressful Life Events, and Hope: Assessing an Overlooked Coping Resource Journal of Religion & Health, 57(4), p.p 1439-1428. doi: 10.1007/s.6-0610-018-10943
20. Marjoline, A. (2008). Teachers' professional identity: A content analysis. Procedia Social and Behavioral Sciences, 78. .319-315

21. Omer, C. (2014). The Need for In-Service Training for Teachers and its Effectiveness in School. International Journal for Innovation Education and Research, 2(11), .9-1
22. Osmond, J & O'Connor J (2006) Use of Theory and Research in Social Work Practice: Implications for Knowledge-Based Practice, Australian Social Work joumal, Volume 59, Issue 1
23. Patricia, F(2019), Social Work Field Education: A Survey of Field Instructors' Experiences in Site-Based and Distance Education BSW and MSW Programs, Phd Dissertations, School of Human Service Professions, Widener University.
24. Pelini, N. (2013). Early Teacher Identity Development, Procedia Social and Behavioral Sciences 70(2013) 212-207
25. Phillippo, K(2018), School Social Worker Practice Decisions: The Impact of Professional Models, Training, and School Context, SAGE journal.
26. Reisner, A. (1997): Does Entrepreneurship Education in the First Year of Higher Education Develop Entrepreneurial Intentions? The Role of Learning and Inspiration. Studies in Higher Education, 43 (3), 452-46.
27. Susan, Y. (2013). Measuring the professional identity of Hong Kong in service teachers. Journal of In-Service Education, 34(3).
28. Swenson, S. (1995). Le diagnostic de l'identité professionnelle: Une dimension essentielle pour la qualité au travail (Managent et avenir(. 8/ N°38.
29. Tian, M. & Wang, N. (2018). Evaluating the Effectiveness of Snyder's Theory-Based Group Hope Therapy to Improve Self-Efficacy of University Students in Finance. NeuroQuantology, 16 (6). 118-124 doi: 10.14704/nq.2018.16.6.1314.
30. Yut-ming, N(2003), The impact of learning styles on student's learning in social work fieldwork education, M.Ed. Dissertations, School of Professional Education, Hong Kong.

الدراسة الثانية

وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ـ دراسة ميدانية

إعداد

أ.د/ إبراهيم شريف عبد العزيز

أستاذ علم الاجتماع المساعد- قسم العلوم التأسيسية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

مقدمة:

أصبحت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالاً وانتشاراً على شبكة الأنترنت والأكثر جلباً لمختلف شرائح الجمهور نظراً لما تحتويه من خدمات وخصائص تميزها عن باقي المواقع الإلكترونية مما جعل الإقبال الجماهيري عليها عبر كافة أنحاء العالم في تزايد مستمر وهو الأمر الذي جعل عدد منتسبيها ومستخدميها كذلك في تزايد يوماً بعد يوم.

تعد وسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة على شبكة الإنترنت خاصة الفيس بوك، وتوتير، واليوتيوب وغيرها الظاهرة الإعلامية الأبرز في العالم الآن، كونها تستقطب شرائح اجتماعية متعددة، وخاصة الشباب باعتبارهم الأكثر تأثيرًا في أي مجتمع، وبما يمثلونه من طاقة قادرة على التغيير والتطوير.

بقدر ما حققته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد عديدة في مجال الرقي والتقدم الإنساني، فإنها في الوقت ذاته مهدت السبيل إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم بالغة الخطورة.

أسهم دخول التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت إلى إفراز أنماط مستحدثة من الجرائم لم يكن للبشرية سابق عهد بها، وتتميز هذه النوعية من الجرائم بأنها معقدة في طرق ارتكابها، ووسائل كشفها، كما أنها ذات طابع دولي، لذلك أصبحت تمثل خطرا داهما يؤرق دول العالم بأسره.

تزايدت خطط مكافحة الجرائم الإلكترونية، وانصبَّت الجهود على دراستها المتعمِّقة، وخلق آليّات قانونيّة للحماية من أخطارها، وبرز في هذا المجال المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة المنظمات والهيئات الإقليميّة الأوروبية. وإدراكًا لقصور القوانين الجنائيّة بما تتضمّنه من نصوص التجريم التقليديّة عن أن تحيط بالجرائم الإلكترونية ، كان لا بد للعديد من الدول من وضع قوانين وتشريعات خاصّة، من أجل ضمان توفير الحماية القانونية الفاعلة ضد هذه الجرائم.

ولاشك أنَّه من الضروري أن تواكب التشريعات المختلفة هذا التطور الملحوظ في الجرائم المعلوماتية، فالمواجهة التشريعية ضرورية للتعامل من خلال نظم قانونية غير تقليدية لهذا الإجرام غير التقليدي، هذه المواجهة تتعامل بشكل عصري متقدم مع جرائم الكمبيوتر المختلفة، التي يأتي في مقدمتها الدخول غير المشروع على شبكات الحاسب ونظم المعلومات، والتحايل على نظم المعالجة الآلية للبيانات ونشر الفيروسات وإتلاف البرامج وتزوير المستندات، ومهاجمة المراكز المالية والبنوك وتعدتها إلى الحروب الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، ونشر الشائعات والنيل من هيبة الدول، إضافة إلى نشر الرذيلة والإباحية وغيرها من الجرائم الإلكترونية، وقد لفتت بالفعل هذه الأعمال الإجراميّة أنظار الدول والهيئات الدولية

التي أدركت خطورتها وسهولة ارتكابها وتأثيرها المباشر؛ لتجعل مكافحتها من أولى أولويات المجتمع الدولي والحكومات، ما حتّم أهمية الحماية القانونية لمواجهة هذه الأفعال الإجرامية.(الشهري، 2011)

وفي ظل تعدد المخاطر الأخلاقية والأمنية المختلفة التي تواجه الفرد والمجتمع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، فقد اهتمت الحكومة المصرية بمواجهة هذه الجرائم من خلال عدد من القوانين، والإجراءات، وتدريب القائمين على تنفيذ هذه القوانين من خلال التقنيات المتقدمة التي تساعد في مواجهة هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها من خلال هذه الوسائل.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:
مشكلة الدراسة:

تعد وسائل التقنية الحديثة من أهم ما أفرزته الثورة المعلوماتية في الزمن الحاضر، والتي تزايد الاعتماد عليها في مجالات الحياة كافة، ما جعلها عرضة لارتكاب الجرائم التي تقع عليها مباشرة، أو ترتكب من خلالها أو استخدامها كبيئة لارتكاب الجرائم. ولخصوصية هذه الجريمة وتميزها ظهرت الحاجة لسن قوانين لمعاقبة مرتكبيها، إلا أنه برز وبشكل واضح قصور القوانين الوطنية للجريمة المعلوماتية، لمحدودية نطاق تطبيقها باعتبارها محلية لا أثر لها خارج حدودها

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً هاماً للمعلومات الخاطئة والأفكار المنحرفة والمتطورة ، والأخبار الكاذبة، التي تؤدي إلى الإضرار بالأمن، والتضليل الإعلامي، إضافة إلى العديد من الجرائم التي يمكن أن ترتكب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ومنها؛ جرائم التزوير، واختراق الحسابات الشخصية، أو الاستيلاء على الأرصدة البنكية، والتجسس على المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية والقومية لاستغلال بياناتها أو تدمير شبكاتها، والتجارة غير المشروعة سواء كانت تجارة الأسلحة أم المخدرات، أو تهريب البشر. ومن أهم الوسائل التي استخدمتها الجماعات الإرهابية لنشر العنف والإرهاب والتنسيق بين الإرهابيين والمجرمين لارتكاب الأعمال الإجرامية.

إن انتشار الجريمة له تأثيراته المختلفة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية في أي مجتمع. والجريمة، عموماً، إذا شاعت سواء في شكلها التقليدي أو الحديث تهدد الأمن والسلم الاجتماعي والوطني لأي دولة.

وتقوم أحيانا بإعادة تغيير وتحريف هذه المعلومات والأخبار ونشرها، ونشر الشائعات والمعلومات غير الصحيحة، اعتماداً على بعض المصادر الصحفية التي لاتخضع للرقابة، وتعمل خارج سيطرة ورقابة إدارات هذه المؤسسات(النجار، 2011، ص 69). كما تقوم بتشويه سمعة بعض الأفراد والأنظمة أو استخدامها في جرائم مثل الدعارة أو السرقة أوالترويج للمخدرات.

ويتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي جرائم إلكترونية مستجدة نسبياً على المجتمع ، وينجم عنها العديد من المخاطر، حيث أنها جرائم تدبر ويتم تنفيذها في الخفاء، ويقترفها مجرمون أذكياء، يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، تُوَجَّه للنَّيْل مِنَ الحق في المعلومات، وتَطَال اعتداءاتها معطيات الكمبيوتر المخزَّنة، والمعلومات المنقولة، عبر نُظُم وشبكات المعلومات، وفي مقدمتها الإنترنت.(عرب، 2002/2/12)

واهتمت بعض الدول بمكافحة هذه الجرائم الإلكترونية من خلال المواجهة الأمنية أو التشريعية ، حيث وضعت بعض الدول تشريعات لمواجهة التطرف، ومنها مصر، وهو ما يحقق الاستقرار والأمن.

يؤدي تطور الجريمة الإلكترونية وأشكالها وتطور أساليب إخفائها إلى ضرورة الاهتمام بسن تشريعات وقوانين لمواجهة سوء استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب الجرائم ، غير أن هذه التشريعات وأساليب مواجهة هذه الجرائم قد تواجه مشكلة صعوبة وجود أدلة جنائية على هذه الجرائم، وصعوبة الترصد الفني ، والتحقيق الجنائي في هذه الجرائم الرقمية، إضافة إلى صعوبة تدريب القائمين على مواجهة هذه الجرائم، أو إثباتها، وضعف قدرة المؤسسات الأمنية الموكلة بالمهمة فنياً على التصدي لهذه الجرائم في ظل تقدم أساليب إخفائها. فالخبرة المطلوبة للتحقيق في الجريمة المعلوماتية يجب ان تكون على درجة عالية من الكفاءة العلمية او العملية أيضا.

كما أن التشريعات والقوانين تعرضت وتناولت الجرائم التقليدية ، غير أن هناك أشكال مستحدثة من الجرائم ، حيث أصبح للسرقة أشكال غير تقليدية مثل سرقة الحسابات الإلكترونية، والقيام بالتحويلات الإلكترونية من أي مكان في العالم في لحظات محدودة، كما تم اختراق الشبكات والأنظمة المعلوماتية عن طريق برامج وأساليب إلكترونية ، حيث تجاوز المجرمون عصر التزوير الورقي إلى عصر تكنولوجيا المعلومات بآلياته المتجددة والمتطورة في ارتكاب الجرائم الرقمية.

وقد اهتمت التشريعات المختلفة بكيفية توفير مواد قانونية أدلة إثبات حول القيام بجرائم الحاسب الآلي، سواء فيما يتعلق بالتعرف على هوية المستخدم، سواء كان فرد أم جهة ، إضافة إلى تحديد المعلومات التي تم تخزينها إلكترونيا وحفظها في صورتها الأصلية حتي يمكن أن تتم المسائلة حول هذه البيانات، واعتبارها أدلة ثبوت، دون أن تتعرض للتلف أو التحريف(*).

اهتمت الدول العربية بسن التشريعات التي تجرم الجرائم الإلكترونية وتضع لها العقوبات المناسبة، وقد صدر قانون عن جامعة الدول العربية يتكون من 27 مادة تسترشد به الدول العربية في وضع تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الجرائم المعلوماتية.(**)

كما تلتزم كل دولة بتجريم الأفعال الإجرامية، وذلك وفقا لتشريعاتها وأنظمتها الداخلية وتتمثل أهم هذه الجرائم في؛ جريمة الدخول غير المشروع على وسائل التواصل الاجتماعي، وإلحاق الضرر بالمستخدمين والمستفيدين سواء من خلال استغلال بياناته أو حذفها وتشويهها، والحصول على معلومات حكومية سرية، الاعتداء على سلامة البيانات مثل الاعتراض المعتمد بدون وجه حق لخط سير البيانات، تدمير أو محو أو إعاقة أو تعديل أو حجب بيانات تقنية المعلومات عن عمد، إساءة استخدام وسائل تقنية المعلومات، سواء من خلال الانتاج أو البيع ، أو اختراق كلمة السر لاستخدامها في أغراض غير مشروعة، جريمة التزوير والتي تتمثل في استخدام وسائل تقنية المعلومات من أجل تغيير الحقيقة، واستخدامها بطريقة من شأنها الإضرار بصاحبها. (**قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم2013/31)**

وحرص المشرع المصري على مواكبة النهضة التكنولوجية والمعلوماتية، فأصدر قانون خاص للاتصالات() (رقم10 /2003م) لتأمين نقل وتبادل المعلومات، وقانون آخر للتوقيع الإلكتروني (رقم 2004/15م) لتأمين معاملات الأفراد عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، فضلاً عن أنّ هناك جهودًا تبذل لإصدار قانون خاص بالمعاملات الإلكترونية لسلامة وتأمين المعاملات المختلفة من كافة جوانبها القانونية والجنائية، وهناك دراسات جادة لإعداد مشروع قانون لمكافحة الجريمة المعلوماتية.

ويحاول البحث الحالي التعرف على وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ورصد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية. ورؤية الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في :

1) أهمية علمية: وتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع القانوني. خاصة ما يتعلق بقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

2) أهمية مجتمعية: وتتمثل في رصد الجرائم الإلكترونية على شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تؤثر على الفرد والمجتمع. وتوضح القوانين التي تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومواجهة هذه الجرائم الإلكترونية. يعكس الاهتمام بدراسة جرائم التطور التكنولوجي جانبا من الوعى والإدراك بخطورة هذا النمط المستحدث من السلوك الإجرامي الذى انتشر فى العالم منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وبدأ يظهر منذ بداية التسعينيات فى المجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية. فجرائم التطور التكنولوجي ظاهرة عالمية تكاد تعانى منها كافة دول العالم ومن بينها مصر مع اختلاف فيما بينها حول حجم الظاهرة واتجاهاتها وتكراراتها.

أهداف الدراسة:

1) التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية.
2) رصد تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية.
3) التعرف على رؤية الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

تساؤلات الدراسة:

1) ماأهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية؟
2) ما تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية ؟
3) ما تصورات الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية؟

مفاهيم الدراسة:

(1) **وسائل التواصل الاجتماعي:**

تتمثل وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تنطوي على مستخدمين يتعاونوا من خلال المشاركة وعرض ملفاتهم الشخصية كأصدقاء أو جهات اتصال عبر شبكة الويب العالمية، وقدرة المستخدمين على الاطلاع على ملفات الأصدقاء وما يعرضونه على صفحاتهم، ومشاهدة تعليقات الآخرين على هذه الصفحات. (Eikenberry, Angela M., "2012, p450)

ويشير مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام إلى الروابط التي تقوم بين الأفراد وذلك لتحقيق أغراض محددة، أو تعبئة بعض فئات المجتمع لتحقيق أهداف محددة، سواء كانت هذه الأغراض تتفق مع أهداف النظم الاجتماعية أو تختلف عنها، وقد تكون العلاقات بين تنظيمات أو جماعات أو أفراد، وتلتقي العلاقات في اهتمامات أو مصالح مشتركة (الجوهري، 2011، ص 196)

ويرى البعض أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل مواقع تتشكل من خلال الإنترنت، وتتيح للأفراد أن يعرضوا بعض حياتهم وخبراتهم، وتتيح لهم فرصة الاتصال بعدد من المسجلين على الشبكة، بما يساعد على عرض أفكار وخبرات الأفراد من خلال هذه الوسائل التي تختلف باختلاف الموقع.(زكي، 2010، ص 96)

وتعرف بأنها مواقع إلكترونية يلتقي الأفراد ذوو الاهتمامات المشتركة، للقيام بالدردشة والاتصال ونشر الأخبار والمعلومات والأفكار ذات الاهتمام المشترك، أو التي تهتم المجتمع وتتفق مع طبيعته الدينية أو الطائفية. (صادق ، 2008، ص 100.)

ويعرف الباحث وسائل التواصل الاجتماعي بأنها" مجموعة من المواقع الإلكترونية المتاحة شبكة الإنترنت العالمية تتيح التواصل بين الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية بين أفراد من جميع أنحاء العالمي يتبادلون من خلالها الأفكار والمعلومات والأخبار والمناقشات، وأيضاً هي عبارة عن تطبيقات يتم رفعها على الهواتف الذكية بهدف التواصل بين الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

(2) تعريف الجريمة الإلكترونية:

تعدَّدت ألفاظ ومفردات وصِيَغ ومصطلحات التعريف بالجريمة الإلكترونية تعدُّدًا يحمل صورة التنوُّع والثراء لا التنازع والتضاد، فأُطْلِقَ على الجريمة الإلكترونية هذا المسمَّى (crime-e)، وجرائم الكمبيوتر والإنترنت، وجرائم الحاسب الآلي (Computer Crimes)، وجرائم التقنية العالية (High-Tick)، والجرائم المعلوماتيّة (Information Crimes)، والجرائم الرقمية (Digital Crimes)، والسيبر كرايم (Cyber Crime)، وجريمة أصحاب الياقات البيضاء (**White Collar**)، والجرائم الناعمة (Soft Crimes). (عبدالهادي، رجب 1427)

ويمكن تعريف الجريمة الإلكترونية إجرائياً بأنها" الجرائم التي تتم عن طريق الحاسب الآلي بهدف الإضرار المادي أو غير المادي بالأفراد أو المجتمع، أو بمنظومة القيم والأخلاق، أو بالبرامج والمعلومات بما يخالف القوانين.

(3) الشباب

يمثل الشباب شريحة اجتماعية تشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع. فالشباب كفئة عمرية هم أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنهم الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملاً على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل والاندماج والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، وتكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير من خلال القيم الجديدة التي يتبناها الشباب، والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع ككل (الساعاتي، ، 1999، ص100).

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الشباب بين باحثي العلوم الاجتماعية والسياسية، وهذا راجع لأسباب كثيرة أهمها الاختلاف حول الحدين الأدنى والأعلى لمرحلة الشباب، فبعض الباحثين يخفض من مستوى الحد الأدنى ليضعه في مستوى سن الثانية عشر، والبعض الآخر يرفع هذا الحد قليلاً ليضعه حول (15) عامًا وحتى (18) عامًا، وتظهر نفس درجة الاختلاف حول الحد الأعلى والذي يتراوح ما بين الرابعة والعشرين، والخامسة والثلاثين. وكذلك يساهم طبيعة الغرض من الدراسات التي تتناول ظاهرة الشباب في تنوع وتعدد التعريفات التي قدمت من جانب الباحثين لمفهوم الشباب (حجازي، 2010، ص 11).

ويعرف الباحث الشباب في هذه الدراسة بأنه الفئة العمرية التي تقع بين 18-25 من الطلاب المقيدين بالجامعة.

الدراسات السابقة:

يعرض هذا المحور الدراسات السابقة، وذلك باعتبار أن التكامل في المعرفة يقتضي أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، ليكمل المسيرة العلمية ويحقق التقدم، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الاطلاع على تلك الدراسات السابقة، فهي تمثل الإطار المرجعي للدراسة.

مصطفى، إسلام مصطفى جمعة(2023) الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والمختلط

عرض هذا البحث التعريف بتقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط فيما بينهما. كما تناول البحث القواعد القانونية والتنظيمية لاستخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط بينهما في القانون المصري، وذلك من خلال عرض الوصف القانوني للشخصية الافتراضية في العالم الافتراضي، والنصوص القانونية المتعلقة باستخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط بينهما في القانون المصري. والجرائم الناشئة الحدوث باستخدام تلك التقنيات، والمتمثلة في جريمة الاعتداء على حرمة وسلامة الجسد، لما لهذه التقنيات من آثار جانبية من سرعة واضطراب خفقان القلب والأزمات القلبية وضعف السمع والبصر واضطراب الحالة العصبية والمخ للتلاعب بوعي ونفسية المستخدم. وجريمة الاعتداء على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، في حالة عرض البرنامج لمحتوى لا يتناسب مع قيم وأخلاق الأسرة المصرية ومجتمعنا العربي. وخصوصًا الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على الإنترنت وبرامج التقنيات الحديثة، وخلص البحث لضرورة توعية وتوجيه اكتساب المهارات اللازمة للوقاية من الانتهاك والإساءة عبر الإنترنت وتعلم كيفية الإبلاغ عنها. ومراعاة وضع تقنين خاص بالحد من الإفراط في استخدام تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز والمختلط بما لا يتعارض مع مصلحة المستخدم في البرامج التعليمية أو التربوية. وضرورة وجود جهة رقابية لعرض المحتوى بطلب موافقة ولي الأمر على المشاهدة أو استخدام البرنامج بما لا يتعارض مع مبادئ وقيم المجتمع المصري. وأخيرًا بإلزام مقدمي خدمات تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز بإقرار المستخدم عن حالته الصحية وشرح الآثار الجانبية لاستخدام هذه التقنيات..

دراسة (2023)Wisdom Umeugo التوعية بالجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي.

توفر وسائل التواصل الاجتماعي أرضًا خصبة لارتكاب الجرائم الإلكترونية .يستهدف مجرمو الإنترنت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل نشط، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل أنشطة الجرائم الإلكترونية الخاصة بهم، ويعلنون عن أنشطتهم الإجرامية على وسائل التواصل الاجتماعي .تتطلب المخاطر المحتملة للجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي أن تقوم المؤسسات بوضع سياسات الجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي للحماية من هذه التهديدات وتزويد الموظفين بالوعي بالجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي .(CASM) يعد CASM مهمًا نظرًا لأن استخدام الشركات والشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي أصبح غير واضح بشكل متزايد .حاولت هذه الدراسة قياس درجات CASM للموظفين في القطاعات ذات الأهمية الأمنية وتحديد ما إذا كان للإعاقة السمعية أي تأثير على درجات .CASM تم استطلاع آراء موظفي قطاعات التعليم والمالية والحكومة وتكنولوجيا المعلومات والقانون والطب والجيش والشرطة في الولايات المتحدة .وأظهرت النتائج أن درجة CASM كانت متوسطة في جميع القطاعات .لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية في درجة CASM بين المجموعات التي تعاني من صعوبات في السمع أو لا تعاني منها .على الرغم من أن درجات CASM كانت أقل قليلاً

بالنسبة للموظفين الذين يعانون من صعوبات في السمع .وتشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التدريب على CASM للموظفين في القطاعات التي شملتها الدراسة.

علي، أماني زاهر (2022) ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة: الدوافع والأسباب - المخاطر والآثار.

يهدف البحث إلى التعرف على الابتزاز الإليكتروني الموجه ضد المرأة ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة التعرف على واقع ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في المجتمع المصري ومفهومه وأشكاله والكشف عن الدوافع والعوامل المؤدية لانتشار تلك الظاهرة والكشف عن المخاطر والآثار المترتبة عليه على المرأة (الفتاة) وعلى المجتمع ككل، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بعمل دراسات حالة من خلال مقابلات متعمقة لفتيات تعرضن للابتزاز الإليكتروني كما قامت بعمل استبيان إليكتروني على طلاب الجامعة من الجنسين (ذكور وإناث) وتم التحقق من الخصائص السوسيومترية لأداة الاستبيان من خلال تطبيقها على عينة تقنين قوامها (100) طالب وطالبة من طلاب الجامعة، ولاختبار صحة تساؤلات وفروض البحث تم تطبيق الصورة النهائية لأداة الاستبيان على عينة أخرى من طلاب الجامعة قوامها (250)، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها أن الابتزاز الإليكتروني ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري بصورة كبيرة وأن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها الابتزاز الإليكتروني هو الفيسبوك كما أثبتت النتائج أن تلك الظاهرة لها الكثير من الآثار السلبية على الفتاة أهمها التوتر والقلق والخوف من تشويه السمعة ونظرة الأسرة والمجتمع للفتاة وتصل في الكثير من الأحيان إلى التفكير في إنهاء حياتهن بالانتحار.

العراقي، خالد علي (2022) جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتحدث هذا البحث عن الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات عموما وفي دولة الإمارات كنموذج أصدرت التشريعات والقوانين اللازمة لمكافحة هذه الجرائم، أصبحت الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات أحد أكبر المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والحكومات والدول، وذلك بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ووجود وسائل التكنولوجيا الحديثة في يد كل فرد من الكبار والصغار مما يعني سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات ونشرها. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي . وتوصل البحث إلى تفاقم الجريمة الإلكترونية وجرائم الشائعات وتعدد أنواعها وازدياد حجم خسائرها في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية واستقرار المجتمعات والدول. بحيث أصبحت مهددا للدول والأفراد، بل مصدر خطورة على الأمن القومي وعلى السلم والأمن في العالم بسبب استخدام الإنترنت في النشاطات الإرهابية، وأنشطة الجريمة المنظمة. كذلك يتسبب انتشار الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات في ظهور جيل غير طبيعي يبرر ويرتكب الجريمة ولا يحترم القانون دون رادع ودون الالتفات إلى خطورة ذلك وتداعياته بسبب زيادة استخدام وانتشار وسائل الاتصال وسهولة دخولهم إلى كل بيت وبين جميع أفراد المجتمع.

ابن شفلوت، جعفر محمد ذيب (2022) العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار الجرائم الإلكترونية، والعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب تلك الجرائم، والمعوقات التي تحد من فاعلية مواجهتها، والحلول المقترحة لمواجهة هذه الجرائم في المجتمع السعودي. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي وطبق الاستبانة على عينة من المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (119) محقق. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن أكثر الجرائم الإلكترونية انتشارا في المجتمع السعودي هي: جرائم الابتزاز عبر الإنترنت، وجرائم النصب والاحتيال الإلكتروني، وجرائم انتهاك خصوصية (بيانات ومعلومات). كما تبين أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي هي: التفكك الأسري، والفضول لدى بعض الشباب، وضعف الرقابة الأسرية، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة. وأظهرت النتائج أيضا أن من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي هي: سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جدا، وقلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الإلكترونية، وقلة خبرة المحققين في هذا المجال، وضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والأمنة عند استخدام الحاسوب.

عبداللطيف، سهير صفوت عبدالجيد(2019) الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت.

لقد ساهمت، التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية في انتشار أنواع جديدة من العنف ضد النساء والفتيات، وتجدر الإشارة إلى أن أمن المرأة وسلامتها لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن، وخاصة في ظل تزايد جرائم الإنترنت وفي ضوء ذلك تبلورت إشكالية الدراسة حول تساؤل مؤداه: هل ثمة تدابير ينبغي الأخذ بها لحماية أمن المرأة؟ وما الاستراتيجية التي ينبغي إتباعها لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت؟ ومن هذا المنطلق تم تطبيق دليل دراسة الحالة في موقف مقابلة متعمقة على 20 حالة من النساء مستخدمي الإنترنت، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي من أبرزها: تعرض الحالات لصور متعددة من الجريمة الإلكترونية وإن كان أبرزها التحرش الجنسي الإلكتروني، وأوضحت الحالات أن أكثر التطبيقات التي يتعرضن فيها للجريمة الإلكترونية الفيس بوك بنسبة 90% وتتركز معظم الجرائم التي ترتكب ضد المرأة على فيس بوك في التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة، ما بين التحرش اللفظي أو بالصور الخادشة للحياء أو المحتوي الذي يحمل مضمونا جنسيا، أو رسالة تحمل فيروسا عند فتحها ينتقل الفيروس إلى جهاز المتلقي ويتم اختراق حسابه، كما تبين من الدراسة أن جهل الضحايا بمعلومات تشغيل هذه التطبيقات هو السبب الأبرز في تعرضهن لهذه الجرائم.

علي، محمد حسين محمد (2017) دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات: دراسة مطبقة على مكاتب رعاية الشباب جامعة الأزهر بنين-فرع أسيوط. واعتمدت الدراسة على المنهج المسح الاجتماعي. وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة استبانة، تم تطبيقها على عينة مكونة من (154) طالباً من طلاب جامعة الأزهر بنين "فرع أسيوط" المشاركين في النشاط الأسري التابع لإدارة رعاية الشباب بجامعة الأزهر فرع أسيوط، في الفترة من مارس حتى مايو (2017). وانقسمت الدراسة إلى عدد من النقاط، تناولت الأولى نشأة وتطور الجرائم الإلكترونية، وتصنيفها وخصائصها وأهدافها وأهم الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية، والأسباب والآثار. وجاءت الثانية بأهم الأدوار الملائمة للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعة تتمثل في القيام بالأدوار "دور الخبير، ودور المرشد، ودور المدافع، ودوره كمخطط، ودوره المعالج، ودور المنشط، ودور الوسيط، ودور المساعد، ودور الممكن". واستعرضت الثالثة الأساليب المهنية التي يستخدمها المنظم الاجتماعي في طريقة تنظيم المجتمع، وشملت "الاجتماعات، والمقابلات، واللجان، والندوات، والمؤتمرات". وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن الآثار المترتبة على الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات، ومنها سوء العلاقات الاجتماعية، والتورط في علاقات عاطفية عبر شبكة الإنترنت .

دراسة بشير، هشام (2014) الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في العالم العربي

سعت هذه الدراسة إلى الحديث عن تعريف الإرهاب الإلكتروني وخطر هذا الإرهاب، وأهدافه وخصائصه وأشكاله، وأضاف الكاتب في هذه الدراسة الحديث عن بعض التطبيقات في العالم العربي حول الإرهاب الإلكتروني ومنها تناول بعض المواقع الإلكترونية مثل: موقع النداء ، وصحيفة ذروة السنام و مجلة صوت الجهاد ، هذه المواقع التي يستخدمها تنظيم القاعدة ، بالإضافة إلى ذلك تحدث الكاتب عن تجنيد الشباب من خلال الإنترنت ، والترويج والدعاية لهذه الجماعات الإرهابية على الأنترنت ، والحرب النفسية التي تشنها الجماعات الإرهابية على الإنترنت والعديد من التطبيقات الأخرى ، وقد تحدث الكاتب في نهاية دراستها عن سُبل مُكَافحة الإرهاب الإلكتروني، و التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في بلورة استراتيجيات للتصدي لهذا النوع من الإرهاب. وتوصلت الدراسة أنه يتم بث ثقافة الإرهاب عبر الانترنت عن طريق تأسيس مواقع افتراضية تمثل المنظمات الإرهابية، وهي مواقع آخذة في الازدياد، حيث تعلن عبر هذه المواقع تحملها مسئولية إحدى الهجمات التي ارتكبت. تنطلق الجهود القضائية في مواجهة الإرهاب من مجموعة من المحاور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: إعادة النظر في التشريعات القائمة وسن قوانين جديدة تشمل المخالفات والجرائم التي قد تنجم عن التحريض الإلكتروني على العنف والتطرف.

دراسة سماح عبد الصبور (2014) استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، (اتجاهات الأحداث)

سعت هذه الدراسة إلى الحديث عن الدور الذى تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي ، وكيف أصبحت هذه الشبكات الأداة الأهم في يد الجماعات المسلحة لوضع وتنفيذ خططها وأهدافها ، وقد ركزت هذه الدراسة على تنظيم داعش كأحد التنظيمات التي تستخدم هذه الوسائل بدرجة كبيرة وخاصة لتجنيد العديد من الشباب وانضمامهم إلى هذا التنظيم الإرهابي ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي أصبح مكثفاً من قبل الجماعات المسلحة ، وذلك لتجاوز حاجز الزمان والمكان والرقابة الأمنية ، وتوفير الوقت والجهد ، وأن الرقابة على تلك الوسائل من قبل الأجهزة الأمنية قد ظهر بشكل واضح ، وأصبح هناك نوع من الحروب غير التقليدية بين تلك الجماعات وهذه الأجهزة الأمنية ، وذلك من أجل التعامل مع هذه المستجدات التكنولوجية التي تهدد الأمن القومي للدول.

تعقيب:

تناولت الدراسات السابقة الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري، ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة، جرائم الشائعات، الإرهاب الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية، العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية،الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت، استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي.

استخدمت غالبية الدراسات منهج المسح الاجتماعي، وتم استخدام الاستبيان في غالبية الدراسات ، كما تم استخدام استبيان إلكتروني، ودليل مقابلة ، ودليل دراسة حالة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في رصد وعي الشباب بالجرائم الإلكترونية، والحماية القانونية من الجرائم الإكترونية.

المدخل النظري للدراسة:

نظرية المجال العام :

تأسست نظرية المجال العام على يد الفيلسوف الألماني (جورجن هابرماس) عام (1962)، من منطلق أن المجال العام يتوسط السلطة العامة والمال الخاص، ويهتم بشرح ووصف الرأي العام، وتمارس فيه المناقشات السياسية والتي تساعد على بلورة وتشكيل الرأي العام (نرمين زكريا، 2009، ص 943) . حيث يرى هابيرماس أن المجال العام هو شبكة الاتصال بين الأفراد بما يعكس خبرات الحياة اليومية والقضايا والمشكلات المجتمعية المتعلق بالشأن العام، وتبرز القدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بحرية ، والمناقشات الحرة والديمقراطية التي تستند إلى معلومات واقعية ومنطقية، وتبادل الرأي والمعلومات حول القضايا والأوضاع السياسية. (وائل إسماعيل عبد الباري، 2009)

يمثل "المجال العام" حيزاً من الحياة الاجتماعية، ويتشكل من خلال تفاعلات الأفراد وحواراتهم مع بعضهم البعض، دون اعتبار للفروق الديموغرافية أو الاجتماعية. حيث ينشأ من خلال الحوارات بين الأفراد سواء على مستوى الواقع أو التجمعات الافتراضية من خلال وسئل التواصل الاجتماعي.

ساهمت شبكة الإنترنت في بزوغ "المجال العام "حيث في تشكيل علاقات تتجاوز العلاقات الواقعية أو المجتمع الواقعي، أو علاقات الوجه للوجه، حيث يجمع بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي اهتمامات مشتركة، مجتمعاً يطلق عليه " المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات أو أفراد تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتواصلون ويتقاربون عبر شاشات الكمبيوتر ووسائل التواصل الاجتماعي ، ويتبادلون الأفكار والآراء، ويكونون الصداقات(وليد رشاد، 2007، ص5)

ومع انهيار المجال العام التقليدي، نشأ مجال عام جديد افتراضي، إلا أن هذا المجال العام الجديد يتميز حتى الآن بأنه بتأثير الثورة الاتصالية وأصبح مجالاً لتبادل المعلومات والأخبار والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي، وقد أدت إلى إعادة صياغة المجال العام بعد أن اتسعت أفاقه بلا حدود، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه "المجال العام الافتراضي"(السيد يسين، 2009، ص27)

و"المجال العام" من وجهة نظر الباحث هو مجموعة أشخاص لديهم القدرة المعرفية والمهارة الاتصالية لمناقشة المسائل العامة، حيث يلتقون مع بعضهم في عالم افتراضي دون قيود رقابية أو سيطرة من الحكومات أو مكانية للتعبير عن أفكارهم ومقترحاتهم بحرية ، مع إمكانية نشر هذه الأفكار وتلك المقترحات على نطاق واسع (مجال افتراضي واسع)، وهو ما يؤكد على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على التأثير السياسي، وتحقيق ديمقراطية الحوار والنشر إلى حد كبير.

وأكد Habermas على الدور النقدي للوسائل التقليدية والحديثة للإعلام (في المجال العام) إذ تحولت وسائل الإعلام إلى منظمات رأسمالية احتكارية، حيثُ تغير دورها في المناقشات الجماعية وتحول من نشر معلومات ذات مصداقية إلى تشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى ما تنادي به نظرية المجال العام بالنقاش الديمقراطي الجماعي في مجتمع مفتوح بعيداً عن هيمنة وسائل الإعلام عليه. فالإعلام الذي يتمتع بالشفافية والمصداقية والثقة كما عرفه Habermas بأنه أداة حيوية لنشر الحرية في التعبير عن رأى أفراد المجتمع بعيدا عن السلطة وصنَّاع القرار.

وأشارHabermas هابرماس إلى أن نجاح المجال العام يعتمد على :

1- مدى الوصول والانتشار بين الفئات المختلفة على مستوى العالم.

2- مدى التحرر والتخلص من السيطرة والهيمنة والإجبار.

3- المساواة في المشاركة بين الأفراد.

4- الثقة والوضوح في المضمون الإعلامي الذي يقدم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

5- وجود سياق اجتماعي ملائم. (James Johnson, 2007,p.428)

ويمكن رؤية المجال العام أنه يعكس الحياة الاجتماعية ويساعد في تشكيل الرأي العام، حيث يتيح إمكانية خلق حوارات ونقاشات خارج سيطرة الحكومة، إضافة إلى التأثير السياسي للإنترنت على الأفراد، ودوره في تحقيق الديمقراطية (محمود حمدي عبد القوي، 2009، ص 158).

يمثل المجال العام تلك المساحات التي يعرض فيها الأفراد تفضيلاتهم، ويقررون أوضاعهم وأساليب معيشتهم المستقبلية، وذلك من خلال المشاركة المفتوحة، والمساواة بين المشاركين على اختلاف خصائصهم، وعدم وجود محظورات على تناول ومناقشة جميع القضايا. (هشام عبد المقصود، 2009، ص14).

ويرى الباحث أن ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي ساهمت في انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على ظهور فضاء عام، يساعد على حرية المعلومات وتبادل الأفكار، ونشر المعلومات والأفكار بين عدد كبير جدا من مستخدمي هذه الوسائل مما يؤثر على الحكومات وصناع القرار.

وتساعد نظرية المجال العام في تفسير قدرة الشباب المصري على الوصول إلى دائرة الاتصال والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، والحرية التي يتمتع بها الشباب في الاتصال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبنية المناقشة، وطرح خطاب مبرر بأدلة إقناعيه محددة.

صُوَر الجرائم الالكترونية:

1- **الدخول غير المشروع** في **نُظُم وقواعد معالجة البيانات**، سواء أحدثَ هذا الدخول تلاعبًا أو لا.

2- **الاعتداء على المواقع الإلكترونية** سواء كان ذلك بمسح أو تعديل بيانات أو التلاعب فيها، أو إعاقة تشغيل النظام.

3- **انتهاك السريَّة والخصوصيَّة للبيانات الشخصيَّة**، والإضرار بصاحبها، والإطّلاع على المراسلات الإلكترونية، والإدلاء بالبيانات الكاذبة في إطار المعاملات والعمليات الإلكترونية.

4- **الاعتداء على الأموال الإلكترونية** - وهي الأموال المتداولة إلكترونيًّا - سواء أكان ذلك في إطار التجارة الإلكترونية أو غيرها، مثل عمليات سحب وإيداع الأموال التي تقوم بواسطة

أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي أو الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت للبنوك؛ إذْ يمكن أنْ تتعرّض هذه الأموال للسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وذلك بواسطة بطاقات ائتمان مزورَّة أو انتهت صلاحيتها أو مسروقة، أو إختراق المواقع الإلكترونية للبنوك،أو اختراق أجهزة الحاسب الآلي للبنوك أو عملاء البنوك...الخ .

5- **التعدي على أموال غيره بالوسائل الإلكترونية** مثل: الدخول لمواقع البنوك والدخول لحسابات العملاء وإدخال بيانات أو مسح بيانات بغرض اختلاس الأموال أو تحويلها من حساب لآخر.

6- **تزوير أو تقليد التوقيع الإلكتروني** الذي هو عبارة عن رموز تميّز صاحب هذا التوقيع، وهو بهذا المعنى يعد وسيلة تعتمد في المعاملات الإلكترونية ويقوم مقام التوقيع الكتابي. (سندالي، 2007، ص69).

تزايدت خطط مكافحة الجرائم الإلكترونية، وانصبَّت الجهود على دراستها المتعمِّقة، وخلق آليّات قانونيّة للحماية من أخطارها، وبرز في هذا المجال المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة المنظمات والهيئات الإقليميّة الأوروبية. وإدراكًا لقصور القوانين الجنائيّة بما تتضمّنه من نصوص التجريم التقليديّة عن أن تحيط بالجرائم الإلكترونية ، كان لا بد للعديد من الدول من وضع قوانين وتشريعات خاصّة، أو العمل على جبهة قوانينها الداخلية لجهة تعديلها من أجل ضمان توفير الحماية القانونية الفاعلة ضد هذه الجرائم. وأظهر تحليل الجهود الدولية، واتجاهات القانون المقارن بشأن جرائم الكمبيوتر والإنترنت أنّ مواجهة هذه الجرائم تم في ثلاثة قطاعات مستقلة:

- حماية استخدام الكمبيوتر، أو ما يُعرَف أحيانًا بجرائم الكمبيوتر ذات المحتوى الاقتصادي.
- حماية البيانات المتصلة بالحياة الخاصة (الخصوصية المعلوماتية).
- حماية حق المؤلف على البرامج وقواعد البيانات (الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية).

التحديات القانونية والتشريعية لمواجهة الجرائم المعلوماتية:

تتعدد التحديات التي تواجه القوانين والتشريعات وأساليب تنفيذ هذه القوانين في الجرائم الفكرية المستحدثة عبر شبكات المعلومات والوسائط الإلكترونية، من حيث تنازع جهات الاختصاص ، وصعوبة وضع معايير محددة لتحديد ما هو الموقع المتطرف حيث الخلط بين بين الدعوات المتطرفة وغيرها من الرسائل بما يؤدي إلى الغموض ، وعدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء، وعدم قدرة الثقافة القانونية على استيعاب بعض المتغيرات أو تحليل بعض الرسائل وضعف الثقافة مما يعقد النظر في بعض القضايا حيث انه في القضايا الفكرية على الإنترنت يكون العامل الديني حاسم في كل قضية ما يجعل القضاء في كثير من القضايا لا يستطيع أن يحسم القضية بسرعة وبحكم مؤثر يحقق الردع.(ذياب البداينة، 2012، ص18)

وتتمثل الصعوبات والتحديات فيما يلي:

أ) صعوبة الإثبات الجنائي للجرائم الإلكترونية:

الإثبات هو إقامة الدليل أمامَ القضاء بالطريقة التي يحدّدها القانون على وجود واقعةٍ قانونية تَرتّبت عليها آثارُها) وذلك لبيان مدى تطابق الجريمة الواقعة تحت طائلة القانون ، وذلك من خلال بعض وسائل الإثبات.

ووسيلة الإثبات، هي كل نشاط يتم استخدامه في إثبات الحقيقة سواء تعلقت بحالة أو مسألة أو شخص أو شيء ما، في إطار إظهار عناصر وأدلة الإثبات المختلفة ونقلها إلى المجال الواقعي. (الطوالبة، 2009م)

وتواجه أدلة الإثبات العديد من الصعوبات سواء كانت تتعلق برصد واكتشاف هذه الجرائم، وذلك حيث يصعب اكتشافها، وذلك لتقنياتها المرتفعة، إضافة إلى أنه يمكن إخفاء أدلة ثبوتها، وعدم وجود أدلة مادية يمكن رصدها، وذلك لأنها تتطلب مهارة تقنية لرصدها، لإمكانية محوها أو تزييفها بما يزيل أدلة الثبوت التي تم تخزينها من الحاسب الألي. (العريان، 2004، ص 53، 54)

ب) صعوبات التحقيق:

يواجه التحقيق في الجرائم التكنولوجية صعوبات، خاصة أن هذه الجرائم تحتاج إلى تقنية عالية لاكتشافها ، كما أن بعضها قد يمكن تبريره، إضافة إلى اشتراك أفراد من أماكن مختلفة من العالم في القيام ببعض الجرائم سواء فيما يتعلق بالتنسيق أو التنفيذ
ويعترض التحقيق في الجرائم الإلكترونية بعض الصعوبات وتتمثل فيما يلي:

- بعض الجرائم الإلكترونية تتم بالتعاون مع جناة في أكثر من دولة، حيث يمكن أن يتصل الجاني بآخر موجود خارج الدولة وبالتالي فإن البيانات المخزنة تكون موجودة على الشبكة في دولة غير التي تقع فيها الجريمة ، وهو ما يتطلب اتفاقية تعاون بين الدول لكي تسمح لبعضها باسترجاع المعلومات المخزنة لديها.
- انعدام الدليل المرئي. وذلك لأنه عند البحث عن بيانات الجاني يصعب قراءة بياناته ومعلومات عنه للشخص العادي ، وذلك لأن هذه البيانات والمعلومات مسجلة إلكترونيا ولكنها مقروءة من قبل آلة الحاسوب نفسها.
- سهولة محو الدليل. يستطيع الجاني أي أثر للبيانات التي قام بإدخالها في زمن وجيز والتي تتعلق بالجريمة ويمكن أن يتم الاستناد إليها في التحقيق وأمام القضاء.
- تشفير المعلومات وتأمينها باستخدام كلمة سرية لا تسمح لأي شخص بالوصول إليها، وهو ما يصعب على بعض المحققين غير المتمرسين على استخدام برامج تساعد على الوصول لهذه البيانات م ن الوصول للمعلومات.
- معوقات قانونية تتعلق بالقوانين التي تؤكد على حماية للحياة الخاصة وتمنع التفتيش من هذا المنطلق. (الديربي، 2012، ص 45)

(2) الحماية القانونية من الجرائم الالكترونية:

قامت الدولة المصرية بسن القوانين لحماية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. ويتضمن قانون مكافحة جرائم الإنترنت عددا من العقوبات لمواجهة الاستخدام غير المشروع

للحواسيب وشبكات المعلومات، وحماية البيانات والمعلومات الحكومية والأنظمة والشبكات المعلوماتية الخاصة بالدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة من الاعتراض أو الاختراق أو العبث بها أو إتلافها أو تعطيلها بأي صورة، والحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة التي كفلها الدستور للمراسلات الإلكترونية، وعدم إفشائها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب ومن هذه القوانين:

- المادة 11 من القانون الخاص بمكافحة الجرائم المختصة بتقنية المعلومات(*)
- كذلك المادة 27 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات(**)

إن "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يستهدف بشكل أساسي، المواقع التي تروج للعنف أو تشجع على التطرف والإرهاب بحسابات مزيفة، نظرا للانتشار المتزايد لهذه المواقع الأمر الذي حتم ضرورة تدخل الدولة عبر قانون للتصدي لها، مثل إنشاء حسابات مزيفة لتركيب الصور المفبركة لفتيات وسيدات عبر اختراق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدامها في أفلام مخلة للآداب، تعرضهن للابتزاز الجنسي والمالي، وهى جريمة خطيرة تهدد استقرار العديد من الأسر المصرية.

- والمادة 28 من قانون مكافحة تقنية المعلومات(***) تنص على أنه:" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 20 ألف ولا تجاوز 200 ألف أو إحدى هاتين العقوبتين، كل مسؤول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي، إذا أخفى أو عبث بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي وقعت على موقع أو حساب أو بريد إلكتروني بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة." (فريق قانوني،2022)
- ويعد نص المادة (49) من قانون مكافحة الإرهاب أول سند قانوني واضح وموجه تجاه حجب المواقع، حيث جاء فيه: "وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 29 من هذا القانون أو حجبها أو حجب ما يتضمنه أي وجه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة"(سلسلة الإنترنت والقانون في مصر، **2021**).
- الحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي، تسبب بإهماله في تعرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وكان ذلك بعدم اتخاذه التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية .
- الحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن 300 ألف جنيه ولا تجاوز 500 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من حاز أو أحرز أو جلب أو باع أو أتاح أو صنع أو أنتج أو استورد أو صدر أو تداول أي جهاز أو معدات أو برامج أو أكواد مرور أو شفرات أو أي بيانات مماثل، بدون تصريح من الجهاز أو مسوغ من الواقع أو القانون، وثبت أن ذلك السلوك كان بغرض استخدام أي منها في ارتكاب أية جريمة من المنصوص

عليها في هذا القانون أو إخفاء أثرها أو أدلتها أو ثبت ذلك الاستخدام أو التسهيل أو الإخفاء.

- الحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 30 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من اصطنع بريدا إلكترونيا أو موقعا أو حسابا خاصا ونسبه زورا لشخص طبيعي أو اعتباري، فإذا استخدم الجاني البريد أو الموقع أو الحساب الخاص المصطنع في أمر يسيء إلى من نسب إليه، تكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تجاوز 200 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين، وإذا وقعت الجريمة على أحد الأشخاص الاعتبارية العامة فتكون العقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تزيد على 300 ألف جنيه.(مصر.. 11 حالة في قانون جرائم الإنترنت تعرضك للحبس والغرامة،2021)
- كما تناول قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 في المادة 116 مكرراً(*).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتمثل الإجراءات المنهجية في:

1) نـوع الدراسة: ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التحليلية

2) منهج الدراسة: يعتبر منهج المسح من الطرق المنهجية للتحليل الاجتماعي، وهو يعتبر منهجاً لجمع وتحليل البيانات بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين

3) أداة الدراسة: وتتمثل في استمارة البحث باعتبارها أداه تساعد على التعرف على أراء واتجاهات وواقع المبحوثين، باعتباره أسلوب لجمع البيانات من خلال استثارة المبحوثين.

(4) الثبات والصدق:

- **الصدق السطحي أو الظاهري** Face Validity**:** تم عرض استمارة البحث على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع ، وذلك لأخذ آرائهم للتعرف على مدى صدق استمارة البحث. وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق علي الأسئلة بنسبة (82%) فأكثر، وهو ما يؤكد على صلاحية استمارة البحث للتطبيق.
- **الثبات:** تم اختبار الثبات من خلال (إعادة الاختبار) في إطار التعرف على ثبات أداة الدراسة وللتأكد من صلاحيتها تم تطبيقها على عينة صغيرة قوامها (20) فرد, ثم تم تطبيق استمارة البحث على نفس العينة بعد أسبوعين لقياس نسبة الثبات.

جدول(1) حساب الثبات

المحور	معامل الثبات (الفا كرونباخ)	عامل الارتباط
1- أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرا الإلكترونية	0.741	0.716
2- تصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية	0.754	0.702
3-تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية	0.713	0.714

وتم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات في التطبيق القبلي والبعدي فكانت درجة الارتباط (0.736) وهي معاملات ارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى 0.01 وهو ما يؤكد على ارتفاع نسبة ثبات استمارة البحث وصلاحيتها للتطبيق.

4) حدود الدراسة:

اعتمد الباحث لتطبيق الدراسة على الحدود الآتية:

(أ) **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، حيث يقوم الباحث بالتدريس بالمعهد ، وهو ما ساعده في التطبيق، كما أن الباحث شعر بالولاء لطلاب المعهد، فحاول دراسة مشكلاتهم وقضاياهم ، والقيام برصد الوعي بالجرائم الإلكترونية والحماية القانونية من هذه الجرائم لدى هؤلاء الطلاب.

(ب) **الحدود البشرية:** وتمثل في الشباب الجامعي من طلاب الجامعات (ذكورا وإناثاً).

(ج) **الحدود الزمنية** : أجريت الدراسة في الفترة من يناير 2023 وحتى 15 مايو2023.

5) عينة البحث: وتمثلت عينة الدراسة في 240 مفردة تم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة من كشوف الطلاب .

6) صدق وثبات صحيفة الاستبانة:

يتم اختبار صدق صحيفة الاستبانة باستخدام الطرق التالية:

أ- **صدق المحكمين:**

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على المحكمين المتخصصين في مجال علم الاجتماع، وأدى هذا إلى إدخال بعض التعديلات على عبارات الاستبيان بعد إجراء التعديلات

في ضوء أراء وملاحظات السادة المحكمين تراوحت نسبة اتفاقهم ما بين 0.80 و0.92 وجميعها أكبر من 0.70 مما يدل على اتفاق المحكمين على الأسئلة الخاصة بمحاور الاستبانة وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق.

ب-الثبات:

يتم اختبار الثبات وذلك من خلال تطبيق صحيفة الاستبانة مرتين على 20 مفردة بفاصل زمني أسبوعين بين المرتين وتم حساب معامل الثبات مع مراعاة أنه يجب ألا يقل عن 80%.

(8) التحليل الإحصائي للبيانات:

يتم التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ويتم الاستعانة ببعض المعالجات الإحصائية منها :

1- التكرارات والنسب المئوية لتوضيح مواصفات عينة الدراسة .
2- معامل ارتباط بيرسون لاختبار الثبات لاستمارة البحث.

3- اختبار (ت T.test) لحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

- **نتائج الدراسة الميدانية**:

شكل(1) توزيع العينة وفقا للنوع

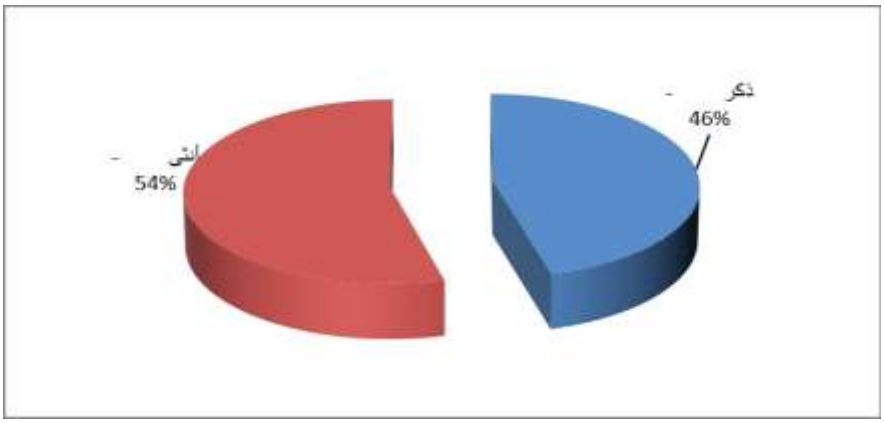

فيما يتعلق بالنوع تشير التحليلات الاحصائية الى ارتفاع نسبة الإناث لتصل الى 54.2% مقابل الاناث بنسبة 45.8%. وهو ما يشير إلى توزيع العينة وشمولها لكلا الجنسين.

جدول(2) توزيع العينة وفقا لمكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	%
ريف	159	66.3
مدينة	81	33.7
الإجمالي	240	100

فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا لمكان الإقامة ارتفعت نسبة من يقيمون بالريف لتصل إلى 66.3% ، وبنسبة 33.7%. وهو ما يشير إلى شمول العينة لسياقات اجتماعية مختلفة، ويمكن أن يعطي التنوع في السياق الاجتماعي إلى تنوع الاستجابات.

جدول(3) أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية

العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية	التكرار	%
- ضعف الرقابة الأسرية	102	42.5
- ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة	84	35
- الفضول لدى بعض الشباب	69	28.8
- انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة	92	38.3
- أصدقاء السوء	88	36.7
- الإعجاب ببعض المجرمين	54	22.5
- التأثر بجماعات انحرافيه	43	17.9
- البحث عن الربح السريع	76	31.7
- سهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية	90	37.5
- سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية	111	46.3
- عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.	85	35.4
- عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية.	71	29.6
- عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بأساليب حماية البيانات والحسابات الخاصة	105	43.8
تنسب النتائج إلى	**240**	

يشير جدول(3) إلى تعدد العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في:

- **سهولة ارتكاب الجرائم وسهولة التخفي والهروب:** حيث أكدت الدراسة على سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية بنسبة46.3%. حيث أن بعض الجرائم الإلكترونية

يسهل هروب مرتكبيها واختفاؤهم من سلطات الأمن نتيجة قدرتهم على استخدام صفحات بأسماء مزيفة، أو استخدام برامج تقنية متقدمة تساعد على إخفاء معالم الجريمة. اتاحة الفرصة للمجرمين من اجل ارتكاب جرائمهم بالشكل الذي يسهل عليهم الكثير في حياتهم، بدون أي اثار، ومخاطر قليلة، وضعف إمكانية الوصول الى مكان المجرم. وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية بنسبة37.5%: سهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن الرقابة الأمنية، فهي ترتكب عبر جهاز الكمبيوتر مما يسهل تنفيذها من قبل المجرم دون أن يراه أحد أو يكتشفه.

- **عوامل أسرية** : وتتمثل في؛ ضعف الرقابة الأسرية بنسبة42.5%: حيث أن انشغال الوالدين عن متابعة الأبناء إما نتيجة العمل أونتيجة انشغالهم بمتابعة وسائل الاعلام الجديدة، وقدرة الأبناء على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعيد عن الرقابة الأسرية يتيح الفرصة للأبناء لارتكاب مخالفات قانونية، أو ارتكاب جرائم تكنولوجية. ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة بنسبة35%: حيث ينشغل أفراد الأسرة بالأعمال الإضافية أو أنشطة أخرى مثل متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، ويترك الوالدين الأبناء لوسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام لتقوم بدور أكبر في التنشئة الاجتماعية.
- **عوامل قانونية:** وتمثلت في عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية بنسبة35.4% بعض البلاد العربية ليس لديها قوانين متخصصة في الجريمة الإلكترونية، والقليل منَ البلدان تُحاوِل سن تشريعات لهذا النَّوع منَ الجرائم، إلا أنَّها ما زالت في مراحلِها الأولى، وتَحتاج إلى المزيد منَ التَّحسينات والتَّنقيح.
- **عوامل تتعلق بالمجرمين** : وتتتمثل في ؛ الإعجاب ببعض المجرمين بنسبة22.5%: أصبت وسائل الإعلام الجديد تروج لبعض الشخصيات الإجرامية، والنظر لهم كأفراد ناجين، وهو ما يؤدي إلى إعجاب بعض الشباب بهذه الشخصيات ويحاول تقليدها. التأثر بجماعات انحرافيه بنسبة17.9%: حيث تروج بعض الجماعات الانحرافية لأفكارها،

وتعرض بعض الإغراءات التي تدفع الشباب للانضمام لهذه الجماعات، والقيام بأعمال انحرافية.

- **ضعف الوعي لدى الشباب** : عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة43.8%: حيث يتم استخدام أسماء غير حقيقية وهو ما يساعد على ارتكاب الجرائم تحت أسماء وهمية، والهروب من العقاب. عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية.بنسبة29.6% برامج التَّوعية بأمن المعلومات من أكثر الطرائق فعالية في محاربة الجريمة الإلكترونية، فهناك نقص شديد جداً في برامج التوعية بأمن المعلومات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات، وقد يستغل المجرمون عوامل قلة فعالية برامج التَّوعية بأَمْنِ المعلومات المتاحة في ارتكاب مثل هذه الجرائم. الفضول لدى بعض الشباب بنسبة28.8%: يتم ارتكاب الشباب لبعض الجرائم الإلكترونية بغرض الفضول والتجربة، وحب اقتحام الجديد، أو التقليد لبعض المنحرفين.
- **عوامل تتعلق بالإغراءات:** انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة بنسبة38.3%: حيث تساعد التقنية الحديثة على انبهار المجرمين بأساليب التخفي ، وأساليب الاستفادة من هذه المواقع على حساب الآخرين دون التعرض للعقاب. وأصدقاء السوء بنسبة36.7%: حيث يتأثر الشخص باصدقاء السوء، خاصة في ظل الإغراءات التي قدمها بعض الأصدقاء نتيجة ارتكاب بعض الجرائم الإلكترونية. والبحث عن الربح السريع بنسبة31.7%: حيث أن ارتكاب العديد من الجرائم الإلكترونية تتم بغرض الحصول على أموال كثيرة والربح السريع، دون اعتبار لحقوق الآخرين سواء أفراد أو مجتمع.

جدول(4) المتوسطات والانحرافات المعيارية لتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية

	ما تصورك عن الجرائم الإلكترونية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار العنف لدى الشباب	2.90	0.793	.96	1
2	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الفكر المتطرف والتسهيل للعمليات الإرهابية	2.88	0.791	.96	2
3	التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة	2.74	0.818	.91	8
4	يتم انتشار صور أو مواقع إباحية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.80	0.777	.93	4
5	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على الترويج لمعلومات خاطئة	2.60	0.798	.86	15
6	يتم نشر صور أو فيديوهات منافية للآداب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.79	0.777	.93	5
7	لا يشترط وجود الجاني والمجني عليه في مكان واحد	2.71	0.704	.90	10
8	يتم سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان	2.57	0.857	.85	16
9	يتم الترويج لعلاقات جنسية عن طريق الانترنت	2.66	0.849	.88	13
10	سهولة الترويج للمخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.65	0.736	.88	14
11	سهولة إخفاء مرتكبي الجرائم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.68	0.774	.89	12
12	صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية	2.70	0.779	0.90	11
13	سهولة إخفاء أو محو الدليل على الجريمة للجرائم المعلوماتية	2.73	0.813	.91	9

14	سهولة سرقة المعلومات والبيانات الخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.71	0.732	.90	10
15	مرتكب الجريمة الإلكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية	2.75	0.795	.91	7
16	تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة	2.86	0.821	.95	3
17	نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع	2.76	0.705	.92	6

يوضح جدول(4) إلى تنوع الاستجابات المتعلقة بتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية ، وجاءت على النحو التالي:

- **انتشار العنف والتطرف:** تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار العنف لدى الشباب بمتوسط 2.90وانحراف معياري0.793 حيث تروج هذه الوسائل لبعض صور العنف، والنظر للعنف على أنه وسيلة لتحقيق بعض الأهداف، وتساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الفكر المتطرف والتسهيل للعمليات الإرهابية بمتوسط2.88 وانحراف معياري0.791 حيث أن انتشار لعنف بين الشباب يؤثر على استقرار المجتمع والأمن الاجتماعي، وتحاول وسائل الإعلام الجديد نشر ثقافة العنف والإعلاء منها بما يؤثر سلبياً على ثقافة الشباب، ويضح ذلك بصورة أكبر في الألعاب الإلكترونية.

- **انتشار الاشاعات:** تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة بمتوسط 2.86وانحراف معياري0.821 التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة بمتوسط2.74 وانحراف معياري0.818 ويؤثر انتشار الشائعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلى التأثير على رموز المجتمع ، والإضرار بالأمن الاجتماعي، والتأثير على ثقة الأفراد بالمجتمع ورموزه ومؤسساته.

- **تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار جرائم منافية للآداب:** يتم انتشار صور أو مواقع إباحية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.80وانحراف معياري0.777،يتم نشر صور أو فيديوهات منافية للآداب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط2.79 وانحراف معياري0.777 يتم الترويج لعلاقات جنسية شاذة عن طريق الانترنت بمتوسط 2.66وانحراف معياري0.849 ويؤدي انتشار الإباحية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلى إلى الإضرار بقيم وأخلاقيات الشباب، ويؤثر ذلك على مدى المحافظة على قيم المجتمع، وسهولة التأثير على هذه الفئات بما يضر بأمن المجتمع.
- **الإضرار بالأمن الاجتماعي:** نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع بمتوسط 2.76وانحراف معياري0.705، تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على الترويج لمعلومات خاطئة بمتوسط 2.60وانحراف معياري0.798، يتم سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان بمتوسط2.57 وانحراف معياري0.857 لاشك أن الإضرار بالأمن الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الانتماء والمواطنة، وزيادة المشكلات بالمجتمع، إضافة إلى أنه يؤثر على الاستقرار والترابط الاجتماعي، وهو ما يتطلب إجراءات وقوانين لمواجهة أساليب التأثير على الأمن الاجتماعي.
- **يتطلب مهارات تقنية مرتفعة:** مرتكب الجريمة الإلكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية بمتوسط 2.75وانحراف معياري0.795 حيث يحاول مرتكبي الجرائم الإلكترونية التخفي، وإخفاء الأدلة. وهو ما يتطلب إجراءات حديثة وتشريعات تساعد على تتبع الأدالة، ومعاقبة المجرمين.
- **السهولة في إخفاء الأدلة وعوامل إثبات الجرائم:** سهولة إخفاء أو محو الدليل على الجريمة للجرائم المعلوماتية بمتوسط2.73 وانحراف معياري0.813، وسهولة إخفاء مرتكبي الجرائم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط2.68 وانحراف

معياري0.774 أن السلوك الإجرامي عن تدفق للمعلومات عبر نظم الحاسب الآلي لا يمكن الإمساك ماديا بها، فمسرح الجريمة هو العالم كله ، ولذلك ينبغي الوقوف على تحليل سلوكها الإجرامي لتحديد مستوى الجرم وطبيعة عقوبته، خاصة ما يتعلق ببعض الأفكار مثل فكرة المال في جريمة الاعتداء على المال الخاص أو المال العام، وكذلك فكرة التزوير في مخرجات الحاسب الآلي(حجازي، 2009، ص114) . صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية بمتوسط2.70 وانحراف معياري0.779 يختلف الدليل الجنائي لإثبات الجريمة المعلوماتية تماما عن الدليل الجنائي في الجريمة التقليدية. وذلك من حيث كم البيانات المدونة في جهاز الحاسب، وكيفية إثباتها سواء من حيث وسيلة الأثبات أو القائم بالإثبات، وما إن كانت تتوافر لديه خبرة كافية في هذا المجال من عدمه، سيما وأن أجهزة العدالة الجنائية في الوقت الحالي غير مؤهلة للقيام بهذا الدور. وهي ثغرة يعتمد عليه المجرم المعلوماتي الذي يتسم بأنه مجرم ذكي في ذاته يعكس أعلى درجات المهارة في فنون التعامل مع الحاسب الآلي (حجازي، 2009، ص115)

- **سهولة ارتكاب الجرائم:** حيث سهولة سرقة المعلومات والبيانات الخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.71وانحراف معياري0.732 وتظهر تلك الجرائم في سرقة الحسابات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات، واختراق أساليب الحماية الإلكترونية، سهولة الترويج للمخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.65وانحراف معياري0.736 تتجه بعض المواقع إلى الترويج للمخدرات وتشويق الأفراد لاستخدامها، بل تتعداه إلى كيفية زراعة المخدرات وصناعتها بجميع أصنافها وأنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة.لا يشترط وجود الجاني والمجني عليه في مكان واحد بمتوسط 2.71وانحراف معياري 0.704 حيث يقوم الجاني بالترويج للجريمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتسهل الأنظمة الإلكترونية ارتكاب الجرائم عن بعد.

جدول(5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية

م	التصورات المرتبطة بقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية:	المتوسط Mean	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لقوانين رادعة ضد مرتكبي الجرائم الالكترونية	2.70	0.743	0.90	6
2	تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية	2.83	0.761	.94	1
3	لابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت.	2.80	0.761	.93	2
4	تتطلب الجريمة الإلكترونية تشريعات دولية باعتبارها قد تتجاوز الحدود الجغرافية	2.64	0.715	.88	8
5	يتم نشر قوانين الجرائم الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي	2.43	0.809	.81	10
6	يوجد قوانين لمعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت	2.62	0.764	.87	9
7	يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت	2.73	0.726	.91	5
8	تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة	2.77	0.687	.92	4
9	يوجد قوانين لمعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة	2.66	0.729	.88	7
10	يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص	2.78	0.793	.92	3

توضح البيانات الميدانية كما في جدول(5) تنوع تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛

- **تصورات تتعلق بإعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية:** تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط2.83 وانحراف معياري0.761وهو ما يعكس وعي الشباب بضرورة التخصص في المجال الشرطي لمواجهة هذه الجرائم. ولابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت بمتوسط2.80 وانحراف معياري0.761 وهو ما يؤكد على الوعي بأهمية التدريبات الحديثة في مواجهة نوع الجرائم الإلكترونية، ومتطلبات اكتشاف المجرمين.
- **تصورات تتعلق بالوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية:** يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص بمتوسط2.78 وانحراف معياري0.793 تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة أو العامة بمتوسط2.77 وانحراف معياري0.687 وقد أدى ظهور تلك التقنية في عمليات سحب الأموال من نوافذ الصرف الآلي (A.T.M) إلى حدوث أخطار تهدد العمل المصرفي تنتمي إلى فقد الأموال بالكامل خاصة في حالة ضياع الأموال بالكامل خاصة في حالة ضياع البطاقة وتعرف المحتالين على الرقم الشخصي لصاحب الحساب. يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت بمتوسط 2.73وانحراف معياري0.726 وهو ما يكشف عن الوعي القانوني للشباب بقوانين مكافحة الإرهاب والتطرف والترويج له من خلال شبكة الانترنت. تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لقوانين رادعة ضد مرتكبي الجرائم الالكترونية بمتوسط 2.70وانحراف معياري0.743 وتكشف هذه الاستجابة الوعي لدى الشباب بخطورة الجرائم التي تتم عن طريق الإنترنت، وأهمية وجود قوانين لمواجهتها، وتأثير هذه القوانين على مواجهة هذه الجرائم. ويوجد قوانين لمعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف

إلى الترويج لارتكاب أية جريمة بمتوسط 2.66وانحراف معياري0.729 حيث أن الترويج لاتكاب جرائم يؤثر على أمن المجتمع، وتقوم مباحث الانترنت بتعقب هذه المواقع، وغلقها ومحاسبة مرتكبي الجرائم عن طريقها. يوجد قوانين لمعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت بمتوسط 2.62وانحراف معياري0.764 يستخدم الكثير من الأشخاص الإنترنت عند الرغبة في الإساءة بأي شخص على اعتقاد منهم بأن هذه الأفعال لن تعرضهم للعقوبة. و في حالة استخدام الإنترنت في الإساءة لشخص ما يعاقب الشخص بالسجن لمدة لا تتجاوز 3 سنوات، يعاقب الشخص الذي يقوم بالتشهير بالغير عن طريق السب بالألفاظ الخارجة بالسجن مدة تصل إلى 3 سنوات. ويتم نشر قوانين الجرائم الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.43وانحراف معياري0.809

- **الوعي بضرورة تشريعات دولية لمواجهة الجرائم الإلكترونية:** تتطلب الجريمة الإلكترونية تشريعات دولية باعتبارها قد تتجاوز الحدود الجغرافية بمتوسط2.64 وانحراف معياري0.715 تتوقع العديد من التقارير الدولية أن تزداد تكاليف الأضرار الناجمة عن الجرائم الإلكترونية على مستوى العالم بنسبة 15% سنوياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لتصل إلى 10.5 تريليونات دولار سنويًا بحلول عام 2025، ارتفاعًا من 3 تريليونات عام 2015.. وتحاول الحكومات والمنظمات الدولية مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال إنشاء تشريعات وقوانين تحد من انتشارها وتعاقب مرتكبيها.

مناقشة نتائج الدراسة:

1) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول وهو : ماأهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية؟

تعددت العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في:سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية، ضعف الرقابة الأسرية، ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة. **وهو ما يتضح من خلال نظرية المجال**

العام والتي تؤكد على التواصل في الفضاء الافتراضي دون قيود رقابية أو سيطرة من الحكومات، عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية ، الإعجاب ببعض المجرمين ، التأثر بجماعات انحرافيه ، عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ،عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية، الفضول لدى بعض الشباب. انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة ، وأصدقاء السوء ، والبحث عن الربح السريع. وتوصلت دراسة **ابن شفلوت (2022)** إلى أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية هي: التفكك الأسري، والفضول لدى بعض الشباب، وضعف الرقابة الأسرية، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة.

2) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني وهو : ما تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية ؟

تنوعت الاستجابات المتعلقة بتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية ، وتمثلت في؛ انتشار العنف والتطرف . حيث أكدت **نظرية المجال العام** على ضعف الرقابة الحكومية أو الأسرية على المعلومات والأفكار التي يتم الترويج لها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، **وتوصلت دراسة بشير (2014)** الترويج والدعاية لهذه الجماعات الإرهابية على الأنترنت. وأكدت **دراسة عبد الصبور (2014)** على أن تنظيم داعش يستخدم هذه وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة وخاصة لتجنيد العديد من الشباب وانضمامهم إلى هذا التنظيم الإرهابي. كما يمثل تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة، التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة أحد الجرائم الالكترونية. **وتوصلت دراسة العراقي (2022)** أن انتشار الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات بسبب زيادة استخدام وانتشار وسائل الاتصال وسهولة دخولهم إلى كل بيت وبين جميع أفراد المجتمع.كما يساعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار جرائم منافية للآداب، **وتوصلت دراسة عبد اللطيف(2019)** أن معظم الجرائم التي ترتكب ضد المرأة على فيس بوك في التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة.

ثم نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع، الترويج لمعلومات خاطئة، سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، تتطلب الجريمة الإلكترونية مهارات تقنية مرتفعة، السهولة في إخفاء الأدلة وعوامل إثبات الجرائم، صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية. وتؤكد **نظرية المجال العام** على ضعف الرقابة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يؤثر على سهولة ارتكاب الجرائم وإخفاء الأدلة.

3) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث وهو : ما تصورات الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية؟

تنوعت تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛ إعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية: تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية، ولابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت . والوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية، والتأكيد على أنه يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص، تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة أو العامة، يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت، ومعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة ، ومعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت. والوعي بضرورة تشريعات دولية لمواجهة الجرائم الإلكترونية. **وتوصلت دراسة مصطفى (2023)** إلى أن هناك مشكلات قانونية في مواجهة الجرائم الإلكترونية حيث مبدأ سريان القانون من حيث المكان وتنازع الاختصاص لصعوبة تقفي مرتكبيها ومحاسبتهم لاستخدامهم التقنيات من خلال شبكة الإنترنت في دول العالم.

توصيات الدراسة:

1) سد الفراغ التشريعي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية ، على أن يكون شاملا للقواعد الموضوعية والإجرائية
2) منح سلطات الضبط والتحقيق الحق في إجراء تفتيش وضبط أي تقنية خاصة بالجريمة الإلكترونية تفيد في إثباتها.
3) تفعيل التعاون الدولي ودور المعاهدات الدولية ومبدأ المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة .
4) نشر الوعي بين المواطنين وخاصة الشباب بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة والمشبوهة على الشبكات .
5) ضرورة تقديم محاضرات وندوات للتوعية الأمنية للشباب، من قبل متخصصين أمنيين، يتم نشرها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
6) إعداد أنظمة ضبطية وقضائية مؤهلة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية.
7) تعميق دور الأسرة في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك لبناء جيل واعي مدرك لمسئوليته ودوره في هذه المرحلة.
8) زيادة اهتمام الأسرة بأبنائها ومراقبة المواقع الإلكترونية التي يرتادونها
9) دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم وتبعدهم عن براثن الجريمة
10) إصدار قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية والردع القانوني لمواجهة هذه الجرائم.
11) ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم الإلكترونية على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

المراجع:

(1) ابن شفلوت، جعفر محمد ذيب (2022) العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض، جامعة الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ع27، ص ص 232–264.

(2) البداينة، ذياب (2012). منابع التطرف وتجنيد الإرهابيين في العالم العربي ، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، "استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين)

(3) بشير، هشام (2014). الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في العالم العربي، (آفاق سياسية، العدد السادس، يونيو2014).

(4) الجوهري، هناء (2011). استجابات الشباب المصري لشبكة الإنترنت، ملاحظات أولية في محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع في حياتنا اليومية، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1 كلية الآداب، جامعة القاهرة).

(5) حجازي، إسلام(2010). قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، سلسلة قضايا، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، فبراير 2010).

(6) حجازي، عبد الفتاح بيومي (2009) الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، (بدون ناشر) ، 2009 .

(7) الديربي، عبد العال(2012). محمد صادق إسماعيل، الجرائم الإلكترونية، (القاهرة: المركز القومي للدراسات القانونية)

(8) زكريا، نرمين(2009). الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية، (المؤتمر العلمي الأول، الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(9) زكي، وليد رشاد (2007). المتغيرات الفاعلة في المجال العام الافتراضي: رؤية سوسيولوجية (ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي " الحادي والعشرون" للبحوث السياسية، "تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي" الذي عقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ديسمبر)

(10) زكي، وليد رشاد(2010). الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم (القاهرة، مؤسسة الأهرام: مجلة السياسة الدولية، العدد 180 ، أبريل 2010).

(11) الساعاتي، سامية حسن(1999). علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها، (القاهرة: دار الفكر العربي).

(12) سلسلة الإنترنت والقانون في مصر (الجزء الثاني: الإعلام الرقمي)(الخميس, 19 أغسطس, 2021)، وحدة الأبحاث بمؤسسة حرية الفكر والتعبير
https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/ 2021/08/19/ 24439- afteegypt.html

(13) سندالي، السيد عبد الرزاق (2007). التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية، ضمن أعمال الندوة الإقليمية حول «الجرائم المتصلة بالكمبيوتر»، 20 – 19 نيسان/ يونيو، 2007، المملكة المغربية، (ص69).

(14) الشهري، حسن بن أحمد ، قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية (تصور مقترح) (ص5 – 6) المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد 27 العدد 53.

(15) صادق، عباس مصطفى(2008) الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، (الأردن: عمان، دار الشروق).

(16) الطوالبة ،علي حسن (2009). مشروعية الدليل الإليكتروني المستمد من التفتيش الجنائي: دراسة مقارنة، مركز الإعلام الأمني، 2009م.

(17) عبد الباري، وائل إسماعيل(2009). تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعي (الأبعاد التنموية للمعلوماتية، مؤتمر تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعي بجامعة الملك سعود، 2009/3/16).

(18) عبد الصبور، سماح (2014). الإرهاب الرقمي: استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، (اتجاهات الأحداث) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، المجلد الأول ، العدد 2 ، سبتمبر 2014).

(19) عبد القوي ، محمود حمدي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، (المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(20) عبد المقصود، هشام(2009). خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة، (مؤتمر الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(21) عبداللطيف، سهير صفوت عبدالجيد (2019) الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت: دراسة حالة لعينة من النساء مستخدمات الإنترنت في مصر، جامعة الإسكندرية – كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، ع95، ص ص 1–39.

(22) عبدالهادي، ناول(1427). تقييم فعاليات المواجهة التشريعية لجرائم الإنترنت، مجلة العدل، العدد 31 رجب 1427.

(23) العراقي ، خالد على (2022) جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون بدمنهور، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع38, ج1، ص ص 155–208.

(24) عرب ، يونس (2002). جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي 2002 – تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية – أبو ظبي 10 ، 2002/2/12.

(25) العريان، محمد على (2004). الجرائم المعلوماتية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر).

(26) علي، أماني زاهر شحاتة محمد(2022) ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة: الدوافع والأسباب – المخاطر والآثار، جامعة القاهرة – فرع الخرطوم – كلية الآداب، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مج36, ع36، أكتوبر، ص 1175–1238.

(27) علي، محمد حسين محمد (2017) دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات: دراسة مطبقة على مكاتب رعاية الشباب جامعة

الأزهر بنين – فرع أسيوط، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع58, ج1، يونيو، ص ص 372–425.

(28) مصطفى، إسلام مصطفى جمعة(2023). الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والمختلط، جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون بطنطا، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع38, ج1، ص ص 2–51.

(29) النجار، باقر (2011). الفضاء السيبرني وتحولات القيم: مقاربة عربية (بيروت: المستقبل العربي ،العدد382، ديسمبر 2011).

(30) يسين ، السيد (2009). انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي (الديمقراطية: العدد 34، إبريل 2009).

(31) مصر.. 11 حالة في قانون جرائم الإنترنت تعرضك للحبس والغرامة، (https://arabic.rt.com/middle_east/1245133(23.06.2021)

(32) Eikenberry, Angela M., "Social Networking, Learning, and Civic Engagement: New Relationships between Professors and Students, Public Administrators and Citizens" (2012). Public Administration Faculty Publications, Journal of Public Affairs Education.

(33) James Johnson, (2007) Public sphere, postmeclernism and polimic, the American political Science, Vol.88,No.2.

(34) Wisdom Umeugo(2023) Cybercrime Awareness on Social Media: A Comparison Study, International Journal of Network Security & Its Applications 15 (2), 23-35, 2023.

الدراسة الثالثة

رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة

إعداد

ا.د / سحر فتحي مبروك

أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

تمهيد:

منذ ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية هي تعنُى بالفئات الضعيفة والفقراء في صورة تقديم خدمات تطوعية تتميز بالإحسان وتطورت بعد ذلك لتأخذ شكلاً تنظيميًا فى حركات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية التي تمثل هدفها في العمل على رفع مستوى معيشة الناس وبخاصة الفقراء منهم، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية، أي تحولها من مجرد مساعدات عشوائية تطوعية إلى قواعد ومبادئ علمية يمكن الاسترشاد بها عند التدخل للممارسة

تمثل الخدمة الاجتماعية أحد ركائز الرعاية الاجتماعية لكافة الفئات ، ومن بينهم الفقراء ورغم التطورات التي شهدتها الخدمة الاجتماعية في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين و أوائل القرن الواحد و العشرين والتي كانت تتعامل فيها الخدمة الاجتماعية مع المشكلات الملحة التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ، إلا أنها مازالت تواجه تلك المشكلات المزمنة المرتبطة بالفقر والعجز الاقتصادي وعدم توافر مأوى مناسب للفقراء وتزايد البطالة وانخفاض معدلات الدعم المقدمة للفقراء ، كل ذلك جعل للخدمة الاجتماعية الحق في التدخل كمهنة ممارسة تعتمد على بعض الأساليب والطرق العلمية التي يمكن اتباعها للمساعدة في حل هذه المشكلات .

ومع ظهور رؤية جديدة لأهمية بناء وتنمية قدرات الفقراء وتمكينهم للدفاع عن حقوقهم من خلال التدريب والعمل الجاد للخروج من دائرة الفقر، كان من الضروري إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية في الخدمة الاجتماعية لتأكيد هذا المفهوم وتدعيمه على مستوى الفقراء والجهات القائمة وأن يكون مفهوم بناء القدرات والتمكين هو أحد المكونات الهامة في تفعيل الجهود الرامية للتخفيف من الآثار السلبية للفقر في المجتمع المصري.

المحور الأول: الأوضاع الراهنة للأسر الفقيرة في مصر

أولا: إشكالية الفقر والمفاهيم المرتبطة به :

تتعدد مفاهيم الفقر والتعريفات التي تعرضت إلي هذا المصطلح من وجهة نظر الكثير من العلوم والتخصصات الإنسانية والاجتماعية، فليس هناك اتفاق عام حول مصطلح الفقر والمفاهيم المرتبطة به ، مما يعقد عملية البحث فيه والوصول إلي المعني المراد به تحديدًا ويضاف إلي هذا عدم وجود آلية أو طريقة لرصده بشكل قاطع مما يزيد الأمر تعقيدًا.

ويذهب البعض إلي أن الفقر هو المستوي المعيشي المنخفض الذي لا يُعني بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة من الأفراد بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة وإمكان الوصول إلي مياه شرب صحية والحماية من الأمراض ، بينما يري البعض الآخر أن الفقر هو نقص القوة والقدرة ، وقد يفسر ذلك بأن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والتلوث وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي ، مما يجعلها أدني من المستوي المعهود للحياة اللائقة **(عبد الرؤوف الضبع : 2009 ، 153)** .

علاوة علي وجود مفاهيم ذات مضامين متعددة مثل الفقر الاقتصادي والفقر السيكولوجي، والاستبعاد الاجتماعي الذي يضم الفقر والدخل المتدني ويفسر بأن الاستبعاد الاجتماعي هو حرمان ونقص في القدرات الأساسية ويجعل الفقراء محلاً للاستقطاب والتفاوت وعدم المساواة والتعرض للتفرقة الاجتماعية **(جون هيلز وآخرون : 2007 ، 403)** .

وفي تقرير التنمية البشرية: 1996 قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم جديد هو **فقر القدرات** ، حيث تشير القدرة إلي مجموعة من الوظائف التي يمكن للأفراد القيام بها، وأشار إلي أنه كلما زادت القدرات كلما زادت حرية الأفراد في تقرير مصائرها .

ويبدو واضحًا أن هذا التعريف يضيف المزيد من الاتساع علي مفهوم الفقر بأهمية الأداء والمشاركة داخل نطاق المجتمع المحلي ويعد معيار مكمل للمعايير القائمة علي أساس الدخل أو الاستهلاك وليس بديلاً عنها .

وتهتم **مهنة الخدمة الاجتماعية** بهذا المفهوم، بحيث تجند مجهوداتها الفنية والمهنية للتخفيف من درجة استبعاد الفقراء من الحصول علي الخدمات الأساسية وتسعي إلي تمكين الفئات الضعيفة في الحصول علي حقوقهم، وكذلك تنمية قدراتهم الذاتية للخروج من دائرة الفقر .

وتولي **مهنة الخدمة الاجتماعية** اهتماماً كبيراً بالجوانب الاجتماعية للفقر ، حيث تشير بعض الدراسات إلي أن الأسرة الفقيرة التي يعولها شخص عاجز أو أمي أو بدون عمل تعد فئة شديدة الخطورة علي المجتمع ، حيث لا يتوافر لديها قدرات إنتاجية لتوليد الدخل ، لذا يلجأ الكثير من أفراد تلك الأسرة إلي التسول أو تشغيل الأطفال وتسريبهم من التعليم أو الحصول علي المساعدات من الجهات الخيرية **(سامية خضر : 1997) ، (راجي سعد وملك رشدي : 1999).**

ومن هنا يمكن القول بأن عدد الفقراء في أي مجتمع نامي بالذات هو مؤشر صادق ودقيق علي نجاح سياسات التنمية التي ينفذها المجتمع ، فزيادة نسبة الفقراء إعلاناً رسمياً بفشل جهود التنمية ومهما تحققت معدلات نمو عالية وتواكب معها زيادة الفقراء وعدم تحسن أحوالهم ، يعني هذا أن التنمية لخدمة الفئات القادرة وليس الفقراء .

ويشير تقرير التنمية البشرية : 1997 إلي **الفقر** بأنه ليس فقط فقر الدخول بقدر ما هو الحرمان من الخيارات المتاحة للعيش حياة محتملة ومقبولة بصحة جيدة وتعليم مناسب ومستوي معيشي لائق ، ولذلك نجد أن الفرد يحتاج إلي مهارات التعليم والتدريب والتي تحتاج إلي مزيد من الفرص البدنية والعقلية التي يمكن توظيفها في مكافحة الفقر ، ومن ناحية أخري يجب أن يوظف الأفراد والأسر والمجتمعات قدراتهم من أجل صياغة استراتيجيات لمكافحة الفقر ، وكلما ارتفعت قدراتهم علي التعامل مع مشاكل الفقر وتم تدعيم قوة الفقراء وتوظيفها ساعد ذلك علي إمكانية مواجهتهم للفقر بأنفسهم **(تقرير التنمية البشرية : 1997 ، 16) .**

ثانيا: – مفهوم الأسر الفقيرة Poverty Family :

أشار *" تقرير التنمية : 2004 "* أنه من الصعوبة بمكان تعريف الأسر الفقيرة ، فمفهوم الفقر في حد ذاته يعاني من التعددية ، وانتهي التقرير إلي استخدام المفهوم الشائع في البلدان منخفضة الدخل التي تعتمد علي مقياس مركب لنصيب الفرد من استهلاك أفراد الأسرة ، وأن الأسر الفقيرة هي التي ينخفض استهلاكها عن الحد الأدنى من مقياس الاستهلاك **(البنك الدولي : 2004 ، 20)** .ويشار إلي **الأسر الفقيرة** بأنها : " تلك الأسر التي لا يكفي دخلها للحصول علي الضروريات الأساسية اللازمة للحفاظ علي المستوي اللائق للحياة " **(عبد الرؤوف الضبع : 2009، 158) . والأسر الفقيرة** هي : الأشد فقراً والأكثر احتياجاً ، التي لا دخل لها ولا عائل لديها وتتحمل فيها المرأة أعباء متزايدة وتواجه تحديات عديدة لحماية أفراد الأسرة بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة مثل أسر المطلقات والأرامل اللاتي لا عائل لهن وأسر المسجونين وأسر الإناث اللائي بلا مأوي **(الأمانة العامة للحزب الوطني : 2006 ، 56) .**

وتري الباحثة أن الأسر الفقيرة هي : تلك الأسر التي تعاني من قصور في إشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية ، ولا تستطيع تحقيق المستوي المعيشي المقبول وتفتقر إلي وجود مورد ثابت يساعدها في إشباع الاحتياجات الرئيسية لأفرادها ، ومن ثم تصبح تلك الأسر

بحاجة إلي توفير نسق متكامل من الخدمات المادية والعينية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية .***ويمكن تحديدها إجرائيا في :***

- الأسر التي لا يكفي دخلها إشباع احتياجاتها الضرورية ، ويتحدد مصدر دخلها الأساسي من إعانات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية الحكومية .
- تعاني من عدم قدرتها علي الاستفادة من الموارد المادية المتاحة داخل المجتمع ، وتحتاج إلي مساندة اجتماعية وخدمات تساعدها علي الاستفادة من هذه الموارد المتاحة .
- يتعرض أفرادها لمشكلات اجتماعية مرتبطة بانخفاض الدخل مثل التسرب من التعليم ، وتدني المستوي الصحي ، والإصابة بالأمراض المزمنة .

ثالثا : –خصائص الأسر المصرية الفقيرة :

أصدرت وزارة التنمية الاقتصادية تقريرها لعام 2009 ويشير هذا التقرير إلي أن الأسر المصرية الفقيرة تتسم بالخصائص والسمات التالية **(الأمانة العامة للحزب الوطني : 2009 ، 41) :**

(أ) **كبر حجم الأسر الفقيرة :** حيث إن ما يقرب من (33%) من الأسر التي تتكون من 6 أفراد أو أكثر هي من الأسر الفقيرة ، وذلك لأن الأطفال يعدون مصدر للرزق للأسر الفقيرة ونوعاً من الآمان للآباء والأمهات عند المرض والشيخوخة .

(ب) **ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة** ، وبشكل عام تزداد نسبة الإعالة في الأسر الفقيرة عن غيرها ، فكل عشر أفراد يعولوا سبع أشخاص آخرين ، بينما كل عشر أشخاص غير فقراء يعولون خمس أشخاص فقط .

(ج) **ارتفاع نسبة البطالة** وانخفاض نسبة من يعملون في أعمال دائمة وارتفاع نسبة من يعملون في أعمال موسمية أو مؤقتة بين الفقراء ، حيث يتركز الفقراء في الأسر التي لا يعمل عائلها في نشاط محدد أو خارج قوة العمل ، وهي الفئة التي تضم أصحاب الأعمال الهامشية التي لا تتطلب مهارة ما أو العمال الزراعيين ، الذين لا يعملون بانتظام ، وعليه فإن العمل وخاصة العمل المنتج يعد الوسيلة الأساسية للغالبية العظمي من الأسر لمواجهة احتياجاتهم الأساسية والهروب من براثن الفقر ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة خصائص التوظف بداية من نسبة البطالة بين الفقراء والمهارات والقدرات التي يتمتع بها الفقراء ، وتحديد المهن التي يعمل بها الفقراء **(طارق الحصري : 2007 ، 237) .**

(د) **ارتفاع نسبة من لا تشملهم مظلة التأمين الاجتماعي** أو شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية بين الأسر الفقيرة نظراً لارتفاع نسبة العاطلين والعاملين في أعمال موسمية ومؤقتة .

(هـ) **ارتفاع نسبة الأسر التي تعيش في مسكن غير لائق** ، أو مشترك لعجزها عن استئجار مسكن مستقل .

(و) **استخدام الأسر الفقيرة للخدمات الصحية** أضعف من غيرهم من المواطنين واعتمادها بشكل كبير علي الطب الشعبي لرخص تكاليفه والاعتقاد بفاعليته .

(ز) **تدني المستويات التعليمية داخل الأسر الفقيرة** ، حيث يوجد ارتباط عكسي بين مقاييس الفقر ومستوي التعليم ، وكما هو متوقع فإن أعلي مؤشرات الفقر تسود الأسر التي يكون أربابها أميون ، بالإضافة إلي تدني مستوي القدرات البشرية نتيجة لانخفاض مستوي التعليم في الأسر المصرية الفقيرة، حيث يشير التقرير أن (80%) من فقراء مصر لم يحصلوا إلا علي تعليم أساسي أو أقل أنفسهم من الأميين .

وقد حدد " **Zastrow** " مجموعة من الخصائص والسمات العامة للأسر الفقيرة في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية بوجه عام ويوضح فيها دائرة الفقر المفرغة .

شكل (1) يوضح خصائص الأسر الفقيرة : (Zastrow : 2000, 138 – 139)

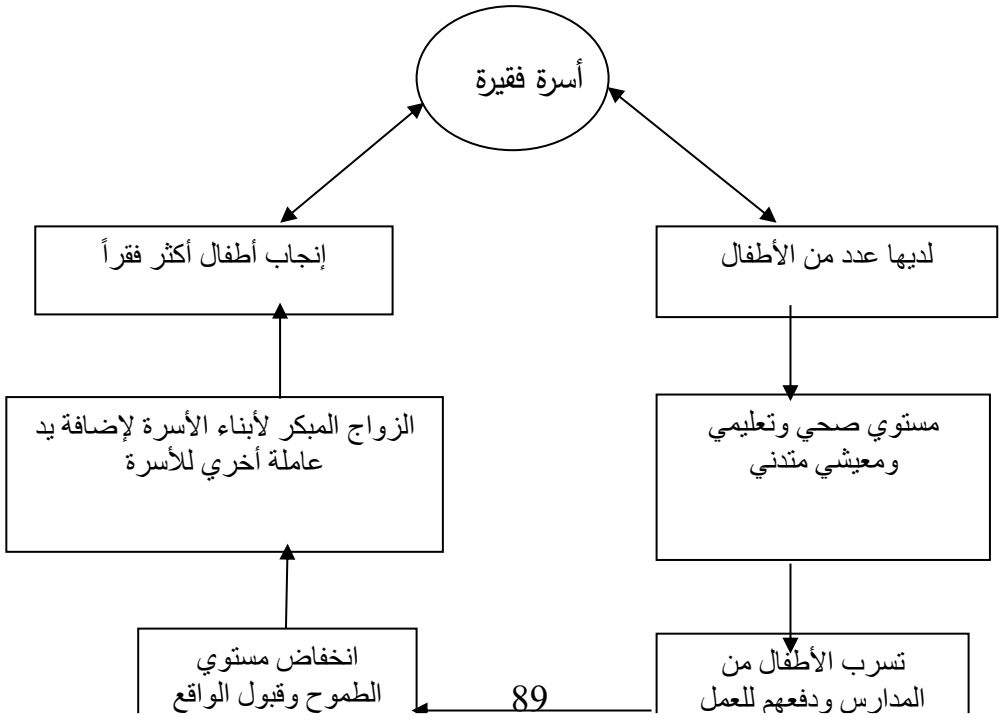

رابعا: أساليب تعايش الأسر الفقيرة مع تداعيات الفقر :

حيث تشير **أساليب التعايش إلي :** مجموعة من القيم والآراء والأفكار الموجهة لسلوك الأسر الفقيرة ، فهي تميز حياتهم ويلجأون إليها للتصدي للأزمات ولحل المشكلات الحياتية الناتجة عن الفقر هذه الأساليب يشترك في صياغتها أفراد الأسرة والبيئة المحيطة بهم والمواقف التي يتعرضون لها وما تفرضه تلك المواقف من متطلبات لمواجهتها والتغلب عليها لاستمرار الأسر الفقيرة في إشباع احتياجات أفرادها وأداء وظائفها بمستوي مقبول ، وتؤكد ***" دراسة سعاد عبد الرحيم : 1990 "*** أن أساليب التكيف مع الفقر تتباين طبقا للمستويات الاجتماعية والاقتصادية سواء علي المستوي الفردي أو الأسري أو المجتمعي ، **ومن الأساليب الشائعة في المجتمع المصري ما يلي :**

(أ) أسلوب الاعتماد علي الذات :

وفيه تقوم كل أسرة فقيرة بالتعامل مع أزمات الفقر وفقاً لقدراتها الذاتية ومع ما هو متاح لديها من موارد ، بحيث تحاول أن تستعيد ما فقدته من توازن نتيجة لهذه الأزمة ، وذلك بتكثيف ما تقوم به من أعمال مدرة للدخل أو الجمع بين أكثر من عمل ، ودفع الأم والأبناء إلي سوق العمل لزيادة الدخل من جانب وتقاسم أعباء الفقر من جانب آخر والاستفادة من جميع الطاقات المتاحة في الأسرة ، وأيضاً الحد من الاستهلاك والتخفيض من النفقات ، أو التقدم للحصول علي مساعدة مالية من وحدات التضامن الاجتماعي .

ومن الملاحظ أن **هذا الأسلوب** يزيد من تدني الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة ولا يساندها في مواجهة الأزمة بل يعد كتوازن مؤقت ونادراً ما تستطيع الأسر الفقيرة في تثبيت هذا التوازن بل تعيد إنتاج الفقر مرة أخري **(محمد عبد النبي : 1999 ، 311) .**

(ب) أسلوب التعاون الجماعي :

وهنا تعتمد الأسرة الفقيرة علي علاقات القرابة أو وجود تنظيمات أهلية تساعد الأسر الفقيرة في صورة مساعدات أو إعانات في الأزمات التي تمر بها ويتم تقديم قروض للأسرة الفقيرة لتتجاوز أزمتها ، وكذلك اللجوء إلي لجان الزكاة بالمساجد لمد يد العون للأسرة الصغيرة .

(ج) أسلوب الاستسلام وقبول الوضع الراهن :

وهنا تبرر الأسرة الفقيرة أوضاع الفقر بأنها أمر طبيعي وتدلل علي ذلك من خلال المعتقدات الدينية والمأثورات الشعبية التي تدعو إلي استسلام أو الصبر وتتشكل طاعاتهم للممارسات القائمة ،

وبالطبع فإن هذا الأسلوب يؤدي إلي إنتاج المزيد من الفقر والتغيب لمنطقة العمل ومكافحة الفقر وبذل الجهود للخروج من براثنه ، ونجد أن هذا الأسلوب يلقي قبولاً كبيراً من الأسر المصرية الفقيرة و المنعدمة الدخل .

(د) أسلوب المقاومة :

ودائماً ما تكون من ضمن الأسر الفقيرة أسر لديها بعض الوعي بالتمايزات الاجتماعية وشعورهم بأن الفقر يهدد بقائها واستمرارها ، ويمارس هذا الأسلوب من خلال الاعتراض أو التراخي في العمل والإهمال المتعمد والرشوة أو الاختلاس من قبل بعض أفراد الأسر الفقيرة **(محمد عبد النبي : 1999 ، 313) .**

وجدير بالذكر أن **الأساليب السابقة** قد تستخدم بشكل منفصل ، وفي كثير من الأحيان تستخدم الأسرة الفقيرة أكثر من أسلوب وفقاً لطبيعة الأزمة التي يمكن استثمارها لمساعدة الأسر الفقيرة في التغلب علي ما تعانيه من صعوبات ومشكلات وخاصة أسلوب التعاون الجماعي وتحويل أسلوب المقاومة إلي قنوات تمنح الطموح والدأب للخروج من الفقر وذلك بتنمية القدرات واكتساب المهارات والخبرات والسعي للحصول علي عمل يزيد من دخل الأسرة الفقيرة ويحسن من مستوي معيشتها .

المحور الثاني :ممارسات مهنة الخدمة الاجتماعية في تحقيق مساندة الأسر الفقيرة.

أولا : الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتحسين ظروف الفقراء :

تمثل الخدمة الاجتماعية أحد ركائز الرعاية الاجتماعية لكافة الفئات ، ومن بينهم الفقراء ، فمنذ ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية هي تعني بالفئات الضعيفة والفقراء في صورة تقديم خدمات تطوعية تتميز بالإحسان وتطورت بعد ذلك لتأخذ شكلاً تنظيميًا في حركات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية التي تمثل هدفها في العمل علي رفع مستوي معيشة الناس وبخاصة الفقراء منهم ، هذا بالإضافة إلي الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية ، أي تحولها من مجرد مساعدات عشوائية تطوعية إلي قواعد ومبادئ علمية يمكن الاسترشاد بها عند التدخل للممارسة .

وفي هذا الإطار تحددت مهام الأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع الفقر وبخاصة في ظل التعقيدات والنمو الجغرافي المستمر للفقر من خلال تنمية المجتمع حتي يتمكنوا من جمع التبرعات المالية في المناطق السكنية لإعادة بناء المجتمعات الفقيرة ، بالإضافة إلي المهمة الضرورية لممارسي الخدمة الاجتماعية ألا وهي الممارسة مع الفقراء ، حيث التفاعل مع الخصائص الفردية والموارد

الاجتماعية لديهم ، وكذلك ربط الأسر الفقيرة بموارد المجتمع للاستفادة من الفرص المتوفرة في المجتمع من أجل التعامل مع الفقر والتخفيف منه باعتباره ظاهرة اجتماعية : **Cludia J, & Julian C . (1995, 1876)**

ويشير *" Mark. R : 2008 , 387 "* أن موضوع الفقر محل اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية ومحدد للكثير من أهدافها وأن **الرسالتين الأساسيتين للخدمة الاجتماعية** هما : تخفيف البؤس والشقاء عن الأفراد المحرومين وبناء نظام اجتماعي إنساني يتسم بالعدالة والشفافية ، ويدلل علي هذا **الميثاق الأخلاقي** لمهنة الخدمة الاجتماعية في بنوده علي زيادة الرعاية للبشر وإشباع احتياجاتهم الأساسية وتقوية الأفراد الأكثر عرضة للفقر أو الظلم . وأيضاً **مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية** أشار إلي أن هدف الخدمة الاجتماعية هو زيادة رعاية ورفاهية الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والقضاء علي الكثير من أشكال الظلم الاجتماعي .

وفي ضوء هذه التأكيدات علي أهمية التخفيف من وطأة الفقر تنظر مهنة الخدمة الاجتماعية للفقر بأنه المسبب الرئيس في إضعاف المجتمع العادل ، وزيادة التفاوت بين الأفراد ، ويؤمن الأخصائيين الاجتماعيين بأن الفقر هو العامل الرئيس في الكثير من المشكلات والقضايا التي يواجهها عملائهم بشكل مستمر .

ويصنف *" Dinitto, 2005 "* **الفقر من منظور الخدمة الاجتماعية** إلي خمس اتجاهات يجب علي الأخصائيين الاجتماعيين إدراكها حتي يتمكنوا من تفهم حقيقة الفقر وتأثيراته المختلفة وهي :

1 – **الفقر من منظور الحرمان** : وهو يعني الحرمان من المتطلبات المادية للوفاء بالحد المقبول من المستوي المعيشي للأسرة ، وبهذا يقتصر المفهوم علي المتطلبات الأساسية وبالافتقار إلي تلك المتطلبات تعد الأسرة فقيرة وتحتاج إلي مساعدة مهنية .

2 – **الفقر من منظور التفاوت في توزيع الدخل** : وهو يعني " الحرمان النسبي " أو فقر دخل الفرد مقارنة بدخول الآخرين في المجتمع ، ويتم قياس التفاوت من خلال توزيع الدخل الكلي للفرد عبر طبقات متعددة بالمجتمع خلال مدة معينة .

3 – **الفقر من منظور الثقافة** : وينظر إلي الفقر علي أنه أسلوب للحياة يتوارث من جيل إلي جيل ينتج عنه توليد للفقر وأن قلة الدخل تؤدي إلي اليأس واللامبالاة ومصادره الطموح ، ويعتنق الفقراء قيم ومعايير تمنعهم من الحصول علي فرص مواتية للنجاح .

4 – **الفقر من منظور الاستغلال من الطبقة الحاكمة :** وهذا المنظور يعتبر أن الفقر يتمثل في استغلال الطبقة المتوسطة والعليا أكثر من الفقراء الحقيقيين في الحصول علي القروض والمنح والتسهيلات الضريبية والإعانات المالية في العمل ، وذلك لقدرتها علي الوصول إلي الجهات المانحة وتقديم ما يثبت أحقيتها في الحصول علي المساعدات ، بينما الفقراء لا يتوافر لديهم الأوراق الرسمية لإثبات حقوقهم أو قد لا يعلمون شيئا عن هذه الخدمات .

5 – **بنية الفقر :** وهنا ينظر للفقر كبناء يستخدم للتمييز في مختلف ما يقدم للفقراء من خدمات، فالمناطق الفقيرة تمنح خدمات متدنية ، بينما المناطق الثرية تأخذ النصيب الأكبر من التقنيات الحديثة والدعم التكنولوجي مما يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين من يملكون ومن لا يملكون شيء **(Rosalie and Others : 2008, 203)** .

وفي هذا السياق نجد أن دور الأخصائيين الاجتماعيين فيما يتعلق بالفقر ليس محدداً أو معرفاً بشكل جيد بالرغم من أن معظم عملاء الخدمة الاجتماعية في مختلف المؤسسات المهنية من بينهم فقراء مثل عملاء الصحة العقلية والمؤسسات الإيوائية وغيرهم ، إلا أن الفقر لا يعد هدفاً لممارسة الخدمة الاجتماعية في تلك المؤسسات ، أي أن الاهتمام الرئيسي للخدمة الاجتماعية في ضوء هذا التفسير هو التركيز علي الأحوال الشخصية والفردية وليست عوامل نظامية بنائية للفقر والتفاوت ، وبالتالي فنحن نسعي إلي علاج آثار الفقر وليس الفقر ذاته**(أحمد زيتون : 2000 ، 121)**

ويطرح *" Rosalie and Others : 2008 "* مجموعة من البرامج المعاصرة للتخفيف من حدة الفقر التي يمكن أن توجه للأسر الفقيرة بمساعدة للأخصائي الاجتماعي في الوصول إليها والحصول عليها لمقاومة الفقر ، ومن هذه البرامج :

(أ) برامج التأمين الاجتماعي :

وهو نظام تأميني اجتماعي يوفر معاشات إضافية لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يعولهم والأسر الفقيرة ويبني هذا النظام علي توفير دخل مناسب لجميع الطبقات وليس الفقراء فحسب ، وهذا البرنامج التأميني يساهم فيه الموظفين والرؤساء فيما يسمي بصندوق الائتمان الاتحادي وبنهاية العمل أو التقاعد يقوم الأعضاء المشاركين في الصندوق بصرف مستحقاتهم، وبهذا يتوافر لهم دخل ثابت محدد ويقيهم من الفقر .

(ب) برامج المعاونة الحكومية :

وهي عبارة عن المساعدات والخدمات التي تقدمها الحكومة للفقراء الذين لا يتوافر لهم دخل محدد ويفتقدون إلي الدخول الكافية لحفظ مستوي ملائم لمعيشتهم وتصرف بشكل نقدي مثل المعاونة المؤقتة للأسر المحتاجة والدخل الأمني الإضافي .

(ج) المنافع العينية :

وهذه المنافع مصممة لمساعدة الأسر الفقيرة في شكل : بطاقات للحصول علي الطعام والرعاية الصحية ومنح للسكن ومستلزمات الإقامة ، بالإضافة إلي خمس أنواع أخري من البرامج لمقاومة الفقر ومساعدة الأسر الفقيرة :

- المساندة النقدية .
- المساندة المباشرة للضروريات الأساسية مثل الطعام والمأوي والرعاية الصحية .
- التدريب المهني ومساعدتهم علي البحث عن عمل مناسب .
- إنشاء مؤسسات لإتاحة فرص اقتصادية مناسبة للأسر الفقيرة .

وتجدر الإشارة إلي أن مثل هذه البرامج **توجد في المجتمع المصري** مثل : معاشات الضمان الاجتماعي ، ومشروعات الأسر المنتجة ، البطاقة الذكية ، و المبادرات الرئاسية .....وغير ذلك

وفي سياق عرض تلك البرامج يضيف الكاتب توضيحاً لأدوار الأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة الفقر ، حيث يتولون توفير الخدمات المباشرة لمساندة الأسر الفقيرة ويقومون بتأييد وتنفيذ البرامج والسياسات التي تحسن من مستوي معيشة الفقراء وتقلل من وطأة الفقر علي المستوي المحلي والقومي ، بالإضافة إلي تطوير وتحديث السياسات وترجمتها في صورة أنشطة وخدمات تقدم للأسر الفقيرة ، وذلك من واقع أنهم القائمين علي تقديم بطاقات الخدمات وتيسير الحصول علي أنواع الرعاية الاجتماعية المختلفة.

بالإضافة إلي قيام الأخصائيون الاجتماعيون بتنظيم برامج لمكافحة الفقر ، تعني بالأسر الفقيرة وخاصة فيما يتعلق بالإسكان المناسب وبرامج لتنمية الأطفال ورعاية المراهقين ومنع التشرد ورعاية المسنين والمعاقين ، بالإضافة إلي تدريب العاطلين علي أعمال مهنية مختلفة لتسيير التحاقهم بسوق العمل .

وبناء عليه نجد أن القيمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية هي أن الأخصائيين الاجتماعيين يتعاملون مع جميع العملاء والأسر الفقيرة بأسلوب مهني يدعو إلي استثمار قدراتهم وتوجيه طاقاتهم كي يتحملوا مسئولية معيشتهم والاعتماد علي أنفسهم (**Rosalie and Others : 2008, 179 – 183**) .

ثانيا: مساندة الأسر الفقيرة في إطار ممارسة الخدمة الاجتماعية :

1 - مفهوم المساندة الاجتماعية ودلالته :

علي الرغم من أن المساندة الاجتماعية ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه ، نجد أن الباحثين لم يهتموا بها إلا مؤخراً ، بعد ما لاحظوه من آثار مهمة لها في مواقف الشدة ، والألم ، وما تقوم به من تخفيف لنتائج الضغوط والشدائد ، وتعد المساندة الاجتماعية مصدراً مهماً من مصادر الأمن الذي يحتاجه إنسان في عالمه الذي يعيش فيه ، فعندما يشعر أن هناك ما يهدده ، وأنه لم يعد بوسعه أن يواجه الخطر ، أو يتحمل ما يقع عليه من مخاطر فهو يحتاج إلي عون ومدد من الآخرين ، إلا أن مفهوم المساندة الاجتماعية هو من أهم المفاهيم التي يجب دراستها في المستقبل لما لها من دور مؤثر ومعدل للمشقة الواقعة علي الفرد .

وبمراجعة الأدبيات المرتبطة بمفهوم **المساندة الاجتماعية** نجد أن هناك تباين بين التعاريف، فالبعض منها يتناول العلاقات الاجتماعية وتأثيرها في مساندة الأفراد ودلالتها، وآخرون اهتموا بأنماط المساندة ، وكيفية تقديمها ، والسلوكيات والأفعال المرتبطة بها ، وأيضاً مدي إدراك الأفراد لنمط المساندة المقدمة لهم ورضاهم عن تلك المساندة .

وعليه يمكن التمييز بين اتجاهين في تعريف المساندة الاجتماعية Social Support هما :

(أ) الاتجاه البنائي : وركز علي العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية وتأثيرها في مساندة الأفراد وقت الشدة ، ومن هذه التعاريف :

- ذلك التعريف الذي يشير إلي أن **المساندة الاجتماعية** هي : العلاقة القائمة بين الفرد والآخرين ، ويدرك الفرد أن هذه العلاقات تدعمه وتشعر بقيمته وتقدير ذاته ، وقت إحساسه بالحاجة إليها ، وبذلك يفترض حدوث تفاعل بين الضغوط من ناحية والمساندة الاجتماعية من ناحية أخري في التأثير علي النتائج التي يتوقع حدوثها نتيجة للضغوط (**محمد محروس الشناوي ومحمد عبد الرحمن : 1994 ، 4**) .

- وهناك من يري أن **المساندة الاجتماعية هي** : درجة شعور الفرد الذي يتضمن الروابط الاجتماعية طويلة المدي والثابتة بمجموعة من الأفراد يمكن الاعتماد عليهم والوثوق بهم ليمنحوا الفرد السند العاطفي ، ويقدموا له العون ويكونوا ملاذا له وقت الشدة **(عماد عبد الرازق : 1998 ، 13) .**
- وتعرف أيضًا أن **المساندة الاجتماعية** المستمدة من شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد تتمثل في المساندة الانفعالية والتقديرية والمساندة الأدائية ومساندة الأصدقاء والمساندة بالمعلومات **(علي عبد السلام : 2005، 40) .**

وبناءًا علي ما سبق فإن مفهوم المساندة الاجتماعية يرتبط بمفاهيم أخري ارتباط دينامي مثل الشبكات الاجتماعية ، الاتصال الاجتماعي الهادف ، التفاعلات الاجتماعية التي تساعد في توضيح مدلولاته ومدي أهميته .

(ب) الاتجاه الوظيفي : ويركز هذا الاتجاه علي الأدوار التي تقوم بها المساندة الاجتماعية والوظيفية التي تقوم بها العلاقات والشبكات الاجتماعية في دعم ومؤازرة الأفراد والتخفيف من حدة الضغوط التي يواجهونها ومن هذه التعاريف :

- **أن المساندة الاجتماعية هي :** مصادر للمقاومة والمواجهة التي تقدم للمتلقي من المحيطين به ، ويستخدمها الفرد في مواجهة أحداث الحياة الضاغطة التي يتعرض لها في حياته **(Simth, R. & Mackie, 1995. 30) .**
- تشير **المساندة الاجتماعية** إلي الدعم الاجتماعي للأفراد من خلال شبكة علاقات اجتماعية قوية توفر لهم الدعم المادي والعاطفي اللازم لتجاوزهم أزمتهم وتجعلهم أكثر تكيفاً وقدرة علي مواجهة مشكلاتهم المادية والاجتماعية والأسرية **(محمد عبد الرحمن ويوسف زايد : 2001 ، 59)**

وبهذا تقوم المساندة الاجتماعية بحماية الفرد كما تزيد من الإحساس بفاعليته وقدرته علي مواجهة تلك الضغوط وتساعد علي نسيان الخبرات المؤلمة وتعيد تكيفه مع الحياة مرة أخري وإلي جانب ذلك تحقق المساندة الاجتماعية دوراً علاجياً في تجاوز أزمة الفرد وإحداث توافق مع ذاته وتكيف مع المجتمع ودوراً تأهيلياً في مساعدته علي استعادة توازنه ووصوله إلي حالة من الرضا عن علاقاته بالآخرين .

وللمساندة الاجتماعية أثراً عاماً ومفيداً علي الفرد والأسرة والجماعة ، حيث أن الشبكات الاجتماعية الكبيرة يمكن أن تزود الأفراد بخبرات إيجابية منتظمة ومجموعة من الأدوار التي تلقي

استحسانا من المجتمع ، وهذا النوع من المساندة يوفر حالة إيجابية من الإحساس بالأمن والاستقرار ، كما تلعب المساندة دوراً أساسياً في إمكانية تعزيز وتحسين التوافق الشخصي والاجتماعي **للأسر الفقيرة** ، علي الرغم من مواجهة ضغوط الحياة وارتفاع مستوي المعيشة وفي ظل الدخول المنخفضة ، حيث تمثل منبع من منابع الأمان والثقة في المجتمع الذي يعيش فيه – إن وجدت – وخاصة في مواقف الأزمات والضغوط التي تواجهها الأسرة وتهدد كيانها ولا تستطيع التصدي لها وتحتاج في هذا الموقف إلي العون والمؤازرة من المحيطين بها .

وقد اختلف الباحثين حول تحديد **أنماط المساندة الاجتماعية** ، فمنهم من أكد علي أهمية المساندة العاطفية والإحسان وتقدير المشاعر ، ومنهم من دعم دور المساندة الأدائية والمعلومات، وقد قسم ***" Kreitner and Other : 1999 "*** أنماط المساندة الاجتماعية إلي أربعة أنماط علي النحو التالي : المساندة الإجرائية ، المساندة العاطفية ، المساندة المعلوماتية ، الصحبة الاجتماعية

تتعدد **مصادر المساندة الاجتماعية** وتختلف باختلاف المواقف التي تظهر فيها وتكون مصادر المساندة الاجتماعية ما يسمي بالشبكات الاجتماعية أو الشبكات الواقعية الحقيقية التي ينتمي إليها الأفراد ويعتمدون عليها من أجل المساندة الاجتماعية ، ومن هذه المصادر الأسرة والأبناء ، الزوج ، الأصدقاء ، الجيران ، رؤساء العمل ، مقدمي الرعاية الاجتماعية والمهنيين بمؤسسات الخدمة الاجتماعية .

ومما لا شك فيه أن المساندة الاجتماعية من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية يكُون من أهم نتائجها تعليم المهارات الاجتماعية للأفراد لمواجهة المواقف المشابهة للموقف الضاغط والتي تقلل من حدة التوترات والقلق المصاحبة لمثل هذه المواقف وتضفي مرونة علي أساليب التعامل .

وبهذا تمثل المساندة الاجتماعية في أوسع معانيها ما يقبله الفرد من مشاعر العاطفة والود وتعبيرات القبول والتفاعل ، والمبادأة في تقديم المساعدة المباشرة ، والعون المادي ، أو النصيحة والمشورة ، وهي بذلك أقل شمولاً من شبكة العلاقات الاجتماعية لكونها تتجلي في مواقف معينة ، أما شبكة العلاقات الاجتماعية فهي أطر ثقافية اجتماعية تحيط بالأفراد وتؤثر عليهم في مختلف المواقف الحياتية ، فالمساندة جزء من شبكة العلاقات الاجتماعية .

وفي ضوء ما سبق ونظراً لموضوع البحث الذي يدور حول يهتم بالمساندة الاجتماعية الموجه للأسر الفقيرة التي هي بحاجة إلي أنماط مختلفة من المساندة لا تقتصر علي نمط واحد بل إلي عدة أنماط في ذات الوقت فهي بحاجة إلي **مساندة إجرائية** لحل مشكلاتها **ومساندة تقديرية** كي تتقبل

الأسرة المستوي المعيشي المتدني والظروف البيئة الصعبة المحيطة بها والمواقف المتلاحقة والأعباء المتزايد عليها ، وأيضاً في حاجة ماسة إلي **مساندة معلوماتية** عن أساليب التعامل مع تلك المشكلات ، والتعرف علي الخدمات المتاحة في المجتمع ، وكيفية الوصول إليها وطرق الحصول عليها من خلال ممارسة مهني متدرب ذو خبرة .

وعليه فإن الباحثة تري أن المساندة الاجتماعية للأسر الفقيرة تعني :

نسق متكامل من الروابط والعلاقات والتفاعلات والاتصالات الاجتماعية المتبادلة بين الأسر الفقيرة وأجهزة المجتمع الحكومية والمدنية، ودعم وتوجيه للأخصائي الاجتماعي لتلك الأسر في تجاوز الأزمات الحياتية التي يسببها الفقر وذلك من خلال :

- توفير الحماية الاجتماعية الكاملة للأسر الفقيرة بتوفير أقصي إشباع ممكنة لاحتياجاتهم المتباينة وفقاً لظروف كل أسرة فقيرة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة وشبكات الأمان الاجتماعي .
- تنمية مفهوم القدرة والاعتماد علي الذات وتعليم المهارات للأسر الفقيرة وجذبهم إلي برامج تنمية المشروعات الصغيرة.

وتري الباحثة أن أنماط المساندة الاجتماعية التي يجب أن تقدم للأسر الفقيرة هي :

- **مساندة إجرائية Instrumental Support :**

وتتمثل في تقديم الحلول المباشرة والسريعة للمشكلات الضاغطة للأسر الفقيرة مما يخفف من آثارها السلبية ، ويعبر عن تلك المساندة بتوفير الموارد المادية والمالية والخدمية للأسر الفقيرة ، بحيث يتم تعديل الظروف السيئة لهم من خلال زيادة الدخل وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاسكان المناسب ، والمرافق العامة ، وهذا النمط من المساندة يطلق عليه مسميات أخري مثل : مساندة الدعم Aid support ، مساندة مادية Material Support، مساندة ملموسة Tangible Support .

- **مساندة تقديرية Esteem Support :**

وتتمثل في تقبل الأسر الفقيرة مهما كانت أحوالهم وظروفهم المعيشية وإشعارهم بقيمتهم الذاتية والإنصاف وتقديم الدعم للتخفيف من حدة شعورهم بالنقص والدونية وتوفير احتياجاتهم الضرورية بشكل إنساني ملائم ، ودعم مفهوم تمكين الأسر الفقيرة وضمان مشاركتهم داخل المجتمع وخاصة فيما يتصل بأمورهم الحياتية وتدعيم نواحي القوة لديهم ولا تتحقق هذه المساندة إلا باقتناع الأسر الفقيرة

بأنها مقدرة ومقبولة داخل البيئة المحيطة ، ويطلق علي المساندة التقديرية مسميات أخري مثل : المساندة التعبيرية Expressive Support ومساندة احترام الذات Self Esteem Support .

- **مساندة معلوماتية Informational Support :**

ويتمثل هذا النوع من المساندة في إمداد الأسر الفقيرة بالبيانات والمعلومات الدقيقة والكاملة من خلال التعليم والمناقشة في إمكانية التعامل مع المواقف المؤثرة عليهم ، بشرح أسباب الوضع الاقتصادي لهم وحقيقة المشكلات التي يتعرضون لها والمسببات الكامنة في البيئة المحيطة ، وكذلك تعريفهم بقدراتهم وإمكانياتهم التي يمكن تنميتها واستثمارها بشكل مناسب لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر ، ومن ثم يكتسبون القدرة علي اختيار الأساليب الملاءمة للتعامل مع الأزمات الحياتية وكيفية حلها ، ومن مسميات هذه المساندة: مساندة التوجيه المعرفي Cognitive Guidance Support .

2 – السياق المهني للخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة :

يشير مصطلح المساندة الاجتماعية في قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها مجموعة العلاقات والأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تمد الفرد بحاجاته الأساسية والضرورية لحياته وتساعده في القيام بوظائفه في المجتمع، تلك الحاجات التي تتضمن : التعليم والرعاية الصحية والدخل وشبكة اجتماعية من الأفراد والجماعات التي تمده بالتشجيع والتدعيم **(R. Barker,: 2003, 407)** .

ولعل هذا التعريف يعبر في مضمونه عن اهتمام **الخدمة الاجتماعية** بمفهوم المساندة الاجتماعية ووصفها بالعلاقات والأنشطة اللازمة للفرد ، وتشير للجوانب التي يلزم للممارسين المهنيين الإيمان بها والتركيز عليها ، حيث أن **الهدف الأساسي** من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية هو تحسين الأداء الاجتماعي للفرد والأسر والجماعة والمجتمع من خلال الدعم والمساندة وتنمية القدرات وتحرير الطاقات ، بالإضافة إلي الكشف عن الضغوط الاجتماعية والبيئية والتعامل معها من خلال تقديم عملية المساعدة بأبعادها العلاجية والوقائية والتنموية والإنسانية .

ويتشكل **الهدف العام لممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة** من خلال تقدير احتياجاتهم الضرورية بموضوعية ووضع الأولويات لتلبية وإشباع تلك الاحتياجات وبناء قدراتهم الذاتية من جانب ، وتطوير القدرات التنظيمية والمؤسسية للجهات العاملة في مكافحة الفقر ، وتقدير الحاجات المجتمعية لمقابلتها وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة ، وحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المجتمعية للتخطيط لتحسين والارتقاء بمستوي معيشة الأسر الفقيرة ، وصياغة

سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تتوافق مع المتغيرات المجتمعية والتي تحد من انتشار الفقر وتفعيل منظمات المجتمع المدني من جانب آخر تتكامل منظومة مساندة الأسر الفقيرة

والسياق المهني للخدمة الاجتماعية ينظر إلي الأسر الفقيرة علي أنها " **نسق العميل** " الذي يعاني من مجموعة من المشكلات والمواقف الصعبة والتي تفوق قدراتها المتاحة مما يترتب عليه مجموعة من الضغوط والتوترات التي أثرت علي كفاءتها ، وجعلتها غير قادرة علي أداء وظائفها بشكل مناسب تجاه أفرادها ، وتحتاج إلي مساندة متعددة الأنماط لتحديد أسباب ومصادر تلك المشكلات سواء أكانت تتعلق بالقدرات الحالية للأسر الفقيرة أو أسلوب تعاملها مع تلك المشكلات والمواقف الضاغطة أو تكمن في البيئة المحيطة ، تقديم مثل هذه المساندة بطريقة مباشرة وسريعة مما يعيد التوازن للأسر الفقيرة ويمكنها من تحديد الأولويات وإيجاد البدائل المناسبة لمواجهة تلك المواقف الحياتية .

3 – أدوار الممارس المهني في تقديم المساندة الاجتماعية للأسر الفقيرة:

تعتبر المساندة الاجتماعية عملية متبادلة بين مصدر المساندة ومتلقي المساندة ، فهي تقوم علي شبكة من العلاقات الاجتماعية بينهما ، وتتواصل عملية المساندة من خلال المشاركة والتعاون ولتحقق تفاعلات اجتماعية دينامية تصل بمتلقي المساندة إلي التوازن وحدوث التأثير الإيجابي للمساندة .

ويقدم الممارس المهني المساندة الاجتماعية لعملائه لمساعدتهم في تدعيم نماذج التوافق الشخصي والتكيف الاجتماعي لديهم من خلال استخدام أساليب التعاطف والتوكيد وتوجيه النصح والإرشاد ومدهم بالمعلومات وتدعيم وإظهار مناطق القوة لديهم (**أحمد السكري : 2000 ، 522**) . ويسعي الممارس المهني إلي تقديم المساندة للأسر الفقيرة من منطلق إيمانه بقدراتهم علي مواجهة مشكلاتهم، غير أنهم في حاجة إلي الدعم والمؤازرة وذلك من خلال :

- تعريفهم بمصادر المساندة المختلفة وكيفية الحصول عليها .
- التشجيع الاجتماعي وطلب المساندة لهم المساعدة من الجهات القائمة علي رعاية الأسر الفقيرة سواء كانت جهات حكومية أو منظمات المجتمع المدني .
- التواصل مع الشبكات الاجتماعية المؤيدة للأسر الفقيرة للتعاون معها مثل الأقارب والأصدقاء.

- البحث عن مصادر جديدة لمساندة الأسر الفقيرة التي تعمل علي تحسين نوعية حياتهم مثل توفير عمل جديد أو مركز للتدريب علي مهارة معينة .

وتري **الباحثة** أنه لكي تنجح ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة في مواجهة الفقر ومشكلاته فإنه لا بد من توافر **مجموعة من المتطلبات يساهم فيها الممارس المهني بخبراته ومهاراته وتشاركه الأسر الفقيرة** بما لديها من أزمات حياتية وضغوط يومية تدفعها للبحث عن حلول وبدائل ، بالإضافة إلي قدرات كامنة لم تستثمر بعد من هذه المتطلبات .

(أ) تقدير المساندة :

وهنا يقوم الممارس المهني بالتعرف علي **حجم وكمية المساندة** المطلوبة التي ينبغي تقديمها للأسرة الفقيرة لإشباع احتياجاتها وضمان قدرتها علي الاستمرار في أداء وظائفها بنجاح، وذلك بالشرح والتوضيح للأسرة الفقيرة ذاتها من جانب والمصادر المساندة التي سوف يلجأ إليها من جانب آخر ، وأن يكون معدل المساندة المقدمة للأسر الفقيرة معتدلة حتي لا تجعلها أكثر اعتمادية علي مصدر المساندة وتقوض من قدراته في الخروج من الموقف الضاغط .

(ب) نمط المساندة :

تحتاج الأسر الفقيرة إلي أنماط عديدة من المساندة (**إجرائية – تقديرية – معلوماتية**) كما سبق الإشارة إليها والتي قد يستطيع الممارس المهني توفيرها في ضوء ما هو متاح أو لا يستطيع لعدم توافرها أو صعوبتها ، فيبدأ الممارس المهني باستخدام الأساليب المهنية في وضع أولويات لتلك الأنماط وفقاً لأهميتها في الوضع الراهن ، وتتضح قدرة الممارس المهني ومهاراته في مساعدة الأسر الفقيرة في اختيار ما يتناسب مع ظروفها ويتلائم مع حالتها واضعاً في الاعتبار التوقيت المناسب لتقديم نمط المساندة ومدي الاحتياج لهذا النمط ، فقد تكون المساندة الإجرائية ملاءمة للموقف حتي يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه ، بينما المساندة التقديرية تصلح أكثر في المواقف التي يصعب التحكم فيها .

(ج) مصادر المساندة :

وتتمثل في القائمين علي تقديم المساندة للأسر الفقيرة ويجب اختيار المصدر المناسب وفقاً لطبيعة الموقف التي تمر به الأسر الفقيرة وأن يتوافر فيه الكفاية والاستمرارية والمرونة والتفهم الكامل لطبيعة مشكلات الأسر الفقيرة ومدي تعقدها وتأثيراتها المختلفة ، وإدراكه لأهمية ما يقدمه من دعم وعون في تحسين نوعية حياة تلك الأسر .

ويساهم الممارس المهني في إيجاد عدد من مصادر المساندة الاجتماعية والتنسيق بينهم لتحقيق التعاون المتبادل مما يساعد في تفتيت المشكلات وتجزئتها ، ومن ثم العمل علي حلها والقضاء عليها بقدر الإمكان .

4 – استراتيجيات ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة :

تعتمد الاستراتيجية علي الاختيار من بين عدة بدائل مطروحة لتحقيق الهدف واختيار الاستراتيجية المناسبة في الخدمة الاجتماعية لا يتم بشكل ارتجالي إنما علي أساس من التقدير والتقويم للموقف الذي سوف يتم التعامل معه ، والاستراتيجيات المقترحة لمساندة الأسر الفقيرة تحدد الخطوط العريضة التي تسعي ممارسة الخدمة الاجتماعية لتحقيقها وهي :

(أ) استراتيجية توليد الدخل .

وتعتمد استراتيجية توليد الدخل علي توفير فرص عمل للأسر الفقيرة وترفض النظر للفقراء علي أنهم مهمشين ، وتنبذ فكرة المنح والمساعدات لعلاج مشكلات الأسرة الفقيرة .

ويشير " ***David, C. & Monoha*** " إلي أن للأخصائي الاجتماعي في إطار هذه الاستراتيجية يهتم بتحسين موارد الأسر الفقيرة من خلال تزويدهم بالمعارف والخبرات والتدريب كمصادر لزيادة دخولهم . وتبدأ الاستراتيجية بتقديم القروض كرأس مال صغير لكي يقيموا بها مشروع صغير لبيع وتسويق بعض المنتجات بما يساعدهم علي زيادة دخولهم ، ويساهم للأخصائي الاجتماعي في دعم التسهيلات لتلك القروض مع التركيز علي مشاركة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل بما لديهم من مهارات ، وكذلك الاهتمام بواقع ومستقبل رأس المال وطرق السداد .

ويتولي الأخصائيون الاجتماعيون ترتيب المعارف والتدريبات الضرورية للأسر الفقيرة من خلال تخطيط برامج لتنمية قدراتهم الذاتية واستثمارها بشكل أفضل لزيادة الدخل .

وفي ذات الوقت يتم التنسيق بين مجموعة من الأسر لدعم وتشجيع العمل الجماعي لصعوبة تصريف المنتجات بشكل فردي ، ويركز للأخصائي الاجتماعي علي معرفة الاهتمامات المشتركة ودرجة الاستجابة لمثل هذه الاهتمامات وأساليب العمل معاً ونقل النماذج الناجحة وتفسيرها وإيصالها للأسر الفقيرة **(طلعت السروجي : 2010 ، 117 – 120) .**

ويمكن ضمان نتائج إيجابية من تطبيق استراتيجية توليد الدخل إذا ما تحالفت معها سياسات وبرامج الاستثمار التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء مثل إمدادهم بالقروض الصغيرة ،

تمويل المشروعات الخاصة بالفقراء ، تأسيس شبكة تضامن بين الفقراء ، إنشاء المؤسسات التي تساعد الفقراء والمعدومين ، وإقامة شبكات واسعة للحماية الاجتماعية .(**إسماعيل قيرة : 1999 ، 35**)

(ب) استراتيجية التمكين :

تهدف استراتيجية التمكين إلي بناء وتنمية قدرات أفراد المجتمع في مواجهة مشكلات مجتمعهم ، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديهم أفضل استفادة ممكنة .

وارتبطت استراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية بالمساعدة الذاتية لتحويل الأفراد من خلال طاقاتهم من متأثرين بالموقف الاجتماعي إلي أفراد مؤثرين لديهم الإمكانية في السيطرة علي ظروفهم الحياتية ، وعليه فهي تتطلب التركيز لتنمية القدرات علي التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعارف المتجددة واستيعابها واكتساب المهارات المتقدمة وتشجيع روح المبادأة وكذلك التدريب علي ممارسة التفكير العلمي الذي يشجع علي التعبير المستقل .

وتؤكد الباحثة علي أن استراتيجية التمكين تتيح للأسر الفقيرة الكثير من المساعدات ، حيث تساعدها في الحصول علي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية ، وتعد الأسر الفقيرة طرفاً إيجابياً ومشاركاً أساسياً في عملية التمكين وليست متلقية فقط لخدمات الرعاية الاجتماعية ، كما تؤدي الاستراتيجية إلي استثمار مناطق القوة في الأسر الفقيرة لإكسابها القدرة علي الاكتفاء الذاتي ومواجهة مشكلاتها وعدم الاعتماد علي خدمات الرعاية الاجتماعية ، وهي تتيح أيضا استثمار الموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة محليا للوفاء باحتياجات الأسر الفقيرة من خدمات الرعاية ، ومن جانب آخر فإن التمكين يعد أحد أساليب **المساندة المعلوماتية** ، حيث يتم تنمية وعي الأسرة الفقيرة بقدراتها وحقوقها ووضعها ومكانتها ويساعدها ذلك في تنمية أساليب التفكير السليم وتنمية الوعي النقدي .

(ج) استراتيجية بناء القدرات :

وتركز الاستراتيجية علي تنمية وبناء قدرات أفراد الأسر الفقيرة وتأهيلهم بتحمل المسئولية ورفع مستوي الوعي لديهم بحقيقة مشكلاتهم الاجتماعية التي يعانون منها والتي تستلزم ضرورة تكاتف الجهود والقدرات والموارد للتغلب علي هذه المشكلات (**طلعت السروجي : 2009 ، 66**) .

وتعني هذه الاستراتيجية أيضا بناء قدرات المنظمات المشاركة في مساندة الأسر الفقيرة ، حيث تدعم المنظمات بعضها البعض ، فالمنظمات القوية تدعم المنظمات متوسطة القوة ، بالإضافة إلي

الارتقاء بمهاراتهم الإدارية والفنية من خلال تبادل المهارات والخدمات (**رشاد عبد اللطيف : 2010 ، 25**) .

(د) استراتيجية المساعدة الذاتية والاعتماد علي النفس :

حيث تعد المساعدة الذاتية من الاستراتيجيات الهامة التي تمثل تعبيراً عن الحقوق ، والعمل لتحقيق الاعتماد علي الذات كهدف من أهداف التنمية الاجتماعية ، ولا تتأتي المساعدة الذاتية إلا من خلال العناصر الفعالة في المجتمع وبصفة خاصة العنصر البشري الفعال ، والأكثر معرفة ومهارة في تعبئة وتوجيه وتنفيذ ومتابعة وتقويم عمليات التنمية والتخطيط لحدوثها ، والقدرة علي استكشاف القدرات والإمكانات المجتمعية وحسن توظيفها .

وتساهم المساعدة الذاتية والاعتماد علي النفس في دعم وتعزيز الثقة في القدرات المجتمعية ، وحسن توظيفها والاستفادة القصوى والعادلة من عائداتها ، وأكثر من هذا وذاك في بيئة اجتماعية مواتية ومساعدة ومشجعة للاعتماد علي الذات ، وبناء اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي يعضد ويفعل المساعدة الذاتية ويؤدي لتراكم عمليات التنمية واستمراريتها في شكل متدرج تراكمي ونمو المساعدة الذاتية في صورة تدريجية تصاعدية (**طلعت السروجي : 2010 ، 107**) .

(هـ) استراتيجية تنمية رأس المال البشري :

وفقاً لهذه الاستراتيجية فإن تحسين نوعية الحياة للفقراء سيرفع ذلك من إنتاجيتهم ومن حالتهم الصحية ، وبالتالي تتضمن هذه الحزمة من الاستراتيجيات ما يلي : (**هبة الليثي : 1999 ، 542**)

- تحسين فاعلية الإنفاق العام علي الصحة والتعليم حتي يزيد من تكوين رأس المال البشري .
- يجب تقديم التعليم الأساسي للفقراء و تحسين نوعيته و مخرجاته .
- توسيع شبكة التأمين الصحي التي تتضمن أكبر عدد من الفقراء.
- تصميم برنامج لتحسين الحالة الغذائية للفقراء، مثل توفير وجبة غذائية لأطفال المدارس الحكومية أو الملتحقين بفصول محو الأمية.
- توفير مياه مأمونة وصرف صحي بجميع المناطق، خاصة المناطق الريفية والوجه القبلي.

(و) استراتيجية المساعدات الاجتماعية :

هناك مجموعة من الفقراء ، لا يمكنهم الاستفادة من الاستراتيجيات السابقة ، وهم لا يمكنهم العمل ، حيث أنه في الاستراتيجيات السابقة كان يتم التركيز علي ازدياد الدخل أو رأس المال البشري

، وذلك لإعدادهم للحصول علي فرصة أفضل في سوق العمل ، ولكن هناك بعض الفقراء لا يمكنهم العمل ، وبالتالي لا يمكن استهدافهم أو تقديم المساعدات المباشرة لهم ، وبالتالي يجب أن تصمم لهم شبكة للضمان الاجتماعي ، وأن تغطي شبكة التأمينات الاجتماعية كبار السن والمعاقين والمتعطلين .

ثالثا: التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية في تحقيق مساندة الأسر الفقيرة:

إن واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجالاتها المتعددة وما يواجهها من تحديات سواء علي مستوي الممارسين أنفسهم أو مستوي مجالات الممارسة الفعلية يتطلب العمل علي علاج وحل تلك التحديات يعني نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية في أداء دورها في تمكين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات وبناء قدراتهم علي أداء وظائفهم الاجتماعية مع العمل علي تهيئة الظروف الاجتماعية والبيئية بطريقة تمكنهم من تحقيق أهدافهم ، وفيما يلي **عرض لبعض التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية** في ممارسة دورها في تحقيق المساندة للأسر الفقيرة :

1 – التحديات المتصلة بواقع ممارسة المهنة :

(أ) وجود فجوة واضحة بين المعرفة التي يزود بها خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وبين الواقع الفعلي : في مجالات ومؤسسات الممارسة المهنية في مجال الضمان الاجتماعي والتي يتم من خلاله رعاية الأسر الفقيرة ، وفي المقابل عدم قيام مؤسسات الممارسة (وحدات الضمان الاجتماعي) بمد مؤسسات الإعداد بخبرات جديدة من واقع الممارسة، أضف إلي ذلك الفجوة بين الإعداد النظري والإعداد العملي لطلاب الخدمة الاجتماعية (**ماهر أبو المعاطي : 1998 ، 50) .**

(ب) عدم اعتبار مجال الضمان الاجتماعي من مجالات الممارسة المهنية التي لها الأولوية في المجتمع، بالرغم من الظروف القاسية التي يمر بها الفقراء نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، ويؤكد هذا الرأي قلة البحوث والدراسات الأكاديمية في هذا المجال .

(ج) عدم وجود نظام وأسلوب يمكن من خلاله تنمية معارف وخبرات ومهارات ممارسي الخدمة الاجتماعية : في مؤسسات الضمان الاجتماعي نتيجة للانفصال بينها وبين المؤسسات الأكاديمية ، مما يؤدي إلي نقص برامج إعداد وتدريب الممارسين في الميدان ويشترك في تنظيمها كليات الخدمة الاجتماعية مع مؤسسات الممارسة في مجال الضمان الاجتماعي .

(د) نمطية المؤسسات سواء العاملة في مجال الضمان الاجتماعي أو منظمات المجتمع المدني وتقدم خدمات ومساعدات للأسر الفقيرة والتي مازالت تمارس أساليب غير متطورة وغير مواكبة للاتجاهات الحديثة خاصة علي مستوي الممارسة ، فمازال للأخصائي الاجتماعي في وحدات الضمان الاجتماعي يستخدم الكشوف التقليدية في رصد الأسماء ، ولم يأخذ بعد باستخدام الحاسبات العلمية التي تبرز نوعية العميل وعنوانه والمساعدات التي حصل عليه و ما الي ذلك ، إلي جانب أن تلك المؤسسات لا يمكن أن توفر أماكن مناسبة لاستقبال العملاء من الأسر الفقيرة ، بالإضافة إلي ضعف الموارد والإمكانيات المتاحة لتقديم الخدمة بشكل أفضل (**رشاد عبد اللطيف : 1997 ، 9**) .

(هـ) الاهتمام المظهري من قبل منظمات المجتمع المدني المعنية بشئون الأسر الفقيرة في منح المساعدات والإعانات الموسمية وإغفال عمليات التدريب والتأهيل للأسر الفقيرة علي المشروعات الإنتاجية أو إكسابهم المهارات الاجتماعية كالاتصال واستثمار الموارد ، بالإضافة إلي ضعف قدرتها المالية علي تمويل المشروعات المدرة للدخل بتسهيلات مناسبة .

2 – التحديات المتصلة بالممارس المهني :

(أ) تعدد أهداف الممارسة المهنية في مجال مساندة الأسرة الفقيرة مما يصعب علي الممارس المهني تحقيقها ، بالإضافة إلي أن الأسر الفقيرة تحتاج لأهداف جديدة بخلاف الأهداف النمطية للممارسة التي ترتكز علي مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية التقليدية .

(ب) التزام الممارسين المهنيين العاملين في مجال الضمان الاجتماعي بالتشريعات والقرارات الإدارية الموجهة لمساعدة تلك الأسر مما يقيد حريتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لكل أسرة فقيرة حسب ظروفها ، وكذلك التجديد والابتكار في أسلوب المساعدة .

(ج) القصور في عملية تقدير الاحتياجات اللازمة للأسر الفقيرة ، ومن ثم صعوبة اختيار نمط المساندة الاجتماعية المطلوب مما يؤثر في فاعلية عملية المساندة .

(د) أن تطبيق مفاهيم منح القوة والتمكين مازال محدود نسبياً في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، الأمر الذي يحد من قدرة الممارسين المهنيين من التعامل بتلك المفاهيم مع الأسر الفقيرة .

(هـ) عدم تفهم المهنيين من التخصصات الأخرى العاملة في مجال رعاية الأسر الفقيرة مثل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة لطبيعة عمل للأخصائي الاجتماعي ، وكيفية الاستفادة من خبراته ومهاراته بما يؤدي إلي نقص فاعلية الخدمات التي تقدم للمواطنين ويؤثر علي كفاءة فريق العمل في المؤسسات الاجتماعية التي يمثل للأخصائي الاجتماعي فيها أحد أعضاء هذا الفريق والذي ينعكس علي الذي يمكن أن تؤديه الخدمة الاجتماعية في تلك المؤسسات .

3 – التحديات المتصلة بالأسر الفقيرة (نسق العميل) :

(أ) عدم إلمام معظم الأسر الفقيرة بالإجراءات القانونية للحصول علي الخدمات أو الاستفادة من المساعدات مما يحرمهم منها ، بالإضافة إلي عدم تمكنهم من استخراج وثائق رسمية تثبت أحقيتهم في الحصول علي تلك الخدمات مثل : عدم قدرة الفقراء علي المشاركة في برامج القروض الصغيرة وذلك لعدم توافر سجل تجاري أو بطاقة ضريبية لديهم ، لذا تلجأ الكثير من تلك الأسر الفقيرة إلي أنشطة هامشية بسيطة.(**راجي أسعد وملك رشدي: 1999 ، 32 – 33)**

(ب) النظرة الضيقة للأسر الفقيرة بأنها معدومة الإمكانات والقدرات وأن المساندة المالية هي التي سوف تعالج الكثير من المشكلات التي تتعرض لها ، بما يحول دون المشاركة الفعالة من جانب هذه الأسر مع الأخصائيين الاجتماعين خلال تقديم المساعدة المهنية .

المحور الثالث :رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة

أولا : الرؤية المستقبلية بين المعني والمدلول :

الرؤية هي فعل حسي بصري وعمل ذهني يقوم به العقل ويعتمد علي المنطق وقوة الحكم علي الأشياء (**مجمع اللغة العربية : 1983 ، 90) . والرؤية** Vision هي إجابة عن سؤال يوجه لكيان ما عن توجهاته في المستقبل.

وإن كان من الضروري وضع رؤية حول المستقبل فلابد أولاً من فهم السياق الزمني الذي تناقش فيه تلك الرؤية من حيث الماضي والحاضر ، ولا بد للرؤية أن تأتي من معرفة متراكمة وغزيرة وإمكانات عديدة وفي ضوء اختصاصات متنوعة ، ولضمان نجاح الرؤي المستقبلية لابد وأن تخرج

عن وجهة النظرة الضيقة لفرد أو مجموعة من الأفراد لتجمع وجهات نظر مختلفة من العلماء والباحثين وكل من له صلة بالموضوع .

وتقصد الباحثة الرؤية المستقبلية في هذا البحث بأنها :

ذلك التصور المقترح لما هو متوقع أن تكون عليه ممارسة الخدمة الاجتماعية في المستقبل لمساندة الأسرة الفقيرة . وبهذا تعبر الرؤية عن الوضع المستقبلي للممارسة .

تؤمن الرؤية المستقبلية بأن الفقر ظاهرة عميقة الجذور في المجتمع المصري وتحتاج دراسة الفقر إلي رؤية استراتيجية بعيدة المدي للقضاء علي آليات الفقر ، **وتعتنق الرؤية المستقبلية** أن فكرة مواجهة أزمة الفقر تنبع من داخل الأسرة وليس التعامل معها من الخارج ، ونبذ الحلول التقليدية التي تعتمد علي طرح الحلول دون بدائل ممكنة واستثمار بناءات القوة التي يمكن أن تحقق تلك الحلول واستبدل مفهوم تصدير أزمة الفقر إلي أسباب وعوامل متفرقة والتعامل بجدية مع آليات إعادة إنتاج الفقر ، وكسر الحلقة المفرغة للفقر والتي تقضي علي فكرة توليد الفقر وانتقاله من جيل إلي جيل ، فالأسرة الفقيرة غالباً ما تكون متدنية الدخل وأمية ، وقد تساعد أبنائها علي استكمال تعليمهم وتدفع بهم إلي سوق العمل في سن مبكرة ، وغالباً ما تكون أعمال هامشية ويبدأ الأبناء في استكمال الحلقة التي بدأتها الأسرة ، حيث أن الظروف البيئية لم تتغير .

وعلي هذا النحو يتحدد هدف تلك الرؤية في :

هو وضع إطار تطوير لممارسة الخدمة الاجتماعية يُعني بالتخفيف من حدة الفقر من حيث الدراية بالعوامل والأسباب الحقيقية التي تولد الفقر وتدعم حلقته المفرغة ، فبدلاً من الاكتفاء بالعمل علي التصدي لواقعه تكون الممارسة موجهة إلي كسر حلقة الفقر المفرغة ومساعدة الأسر الفقيرة علي تجاوز معاناتها المفرغة ومساعدة الأسر الفقيرة علي تجاوز معاناتها وأزماتها وخلق جيل جديد من أبناء تلك الأسر لديه من الطموح ما يخرجه من دائرة الفقر الخبيثة من خلال التعاون مع الجهات والهيئات المعنية بشئون الأسرة الفقيرة والمشاركة في المشروعات والبرامج الفعالة .

وتنطلق الرؤية المستقبلية في البحث الراهن من مجموعة من المسلمات التالية :

1 – إن مهنة الخدمة الاجتماعية تتجه اتجاهاً مزدوجاً في الممارسة المهنية، بمعني أنها لا تقتصر في هذه الممارسة علي مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات علي علاج مشاكلهم ، وتحقيق التكيف مع البيئة المحيطة بهم ، ولكنها تعمل في نفس الوقت علي تغيير الأوضاع السائدة في

المجتمع والنظم القائمة فيه بالشكل الذي يساهم في حل هذه المشكلات، ومن ثم تعمل علي رفع المستوي الاقتصادي أو الصحي أو التعليمي أو تهيئة فرص العمل أو الدعوة لإصدار تشريعات اجتماعية معينة لصالح الفئات الضعيفة والفقيرة .

2 – الإيمان بحق الفقراء في الحصول علي الضرورات الأساسية لحياة كريمة ، إلي جانب حقهم الأصيل في المساندة من خلال إتاحة الموارد المادية والمالية والمعلومات والعدالة والمساواة ، وذلك خلال مساعدتهم في الارتباط بالمؤسسات والهيئات المجتمعية المعنية بشئون الفقراء.

3 – الرصد لاحتياجات الأسر الفقيرة من الواقع الميداني لتصنيف الأسر الفقيرة إلي فئات أكثر احتياجاً وفئات لديها استعداد في مجالات معينة للعمل حتي يمكن تحديد نقطة البداية من أين، ومع من ؟

4 – إن التوصيف الحقيقي للأوضاع المعيشية الواقعية التي تعيش في ظلها الأسر الفقيرة يستدعي بالضرورة البحث في مدي إشباع تلك الأسر لحاجاتهم الأساسية ونوعية هذه الحاجات من الغذاء والمأكل والمأوي والملبس ، ويستدعي كذلك التعرف علي نوعية ما يحصلون عليه من خدمات صحية وتعليمية ومياه شرب وصرف صحي ، إلي آخر ذلك من خدمات إنسانية ، ومساعدات وإعانات من جهات حكومية أو منظمات المجتمع المدني أو غيرها .

5 – التعامل مع الأسر الفقيرة من منظور القدرة علي أن لديها قدرة علي توليد القدرة البشرية اللازمة لتحقيق النمو والتطور ، وفي هذا الإطار لا بد من تحليل القدرة علي الإدراك والوعي بأوضاعهم ، وأن من احتياجاتهم الأساسية الاعتماد علي ذاتهم في توليد الدخل وتحسين مستوي معيشتهم دون الاعتماد علي الآخرين ، وكذا التعرف علي تطلعاتهم ونوعية الحياة التي يطمحون إليها وإلي جانب ذلك ردود أفعالهم علي مواقف الحياة ومن يتحكم فيها وذلك للهروب من مصيدة الفقر أو مواجهته .

6 – إن الممارسة المهنية مع الأسر الفقيرة لا تقتصر علي زيادة الدخل أو توفير فرص للعمل ، بل يجب تحديد أنماط المساندة المطلوبة للأسر الفقيرة وفقاً للتحليل السابق لتوفير الشعور بالعدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بينهم وبين الفئات الأخرى المتميزة عنهم .

7 – التحليل الشامل لكافة جوانب الموقف الحالي للأسر الفقيرة من منظور ممارسة الخدمة الاجتماعية في ضوء البيانات والمعلومات الدقيقة عن حجم الأسر الفقيرة واحتياجاتها وأماكن

تواجدها والمؤسسات المهنية المعنية بها وما تقدمه من خدمات ، وما إلي ذلك من تقدير للموقف وفهم لجميع مكوناته علي أن يتم هذا التحليل في السياق البيئي المحيط بالأسر الفقيرة من حيث العوامل المسببة للفقر من مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية ، وكذلك مدي العدالة في توزيع الخدمات ووصولها لمستحقيها .

8 – تحديد أهداف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ضوء مجموعة الحقائق التي تم استنباطها من التحليل المتأني لكافة العوامل والأبعاد في إطار الموارد والإمكانيات المتاحة لدي الأسر الفقيرة من جانب وفي البيئة المحيطة من جانب آخر ، وما تقدمه الجهود الحكومية والمجتمع المدني بمنظماته من دعم ومساندة ، وفتح قنوات الاتصال بينهم ، وتهيئة الظروف التي تمكن الأسر الفقيرة وتمنحهم القوة للخروج من دائرة الفقر .

9 – أهمية مشاركة الأسر الفقيرة في كافة خطوات تحديد الأهداف ، وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل الممكنة للتعامل مع الموقف الحالي للأسر الفقيرة في ضوء الأسباب الحقيقية لفقر الأسرة ، وذلك لضمان قناعتها وإيمانها بقدرتها علي كسر حلقة الفقر ، ومن ثم مشاركتها في تحقيق الهدف .

10– تطوير نماذج واستراتيجيات التدخل بما يسمح للأخصائي الاجتماعي الاختيار من بين الأساليب المهنية المناسبة (في ضوء ما سبق) ويحدد مراحل التدخل المهنية المتتالية والتي من خلالها تنمو المهارات وتبرز القدرات الكامنة لدي الأسر الفقيرة وتستدعي طاقاتها الذاتية في تجاوز أزمة الفقر .

ثانيا : المداخل والنماذج المهنية الملاءمة لدعم ومساندة الأسر الفقيرة :

تلقي مداخل ونماذج الممارسة للخدمة الاجتماعية تعزيزاً من قبل العديد من نظريات العلوم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية مثل : نظرية الأنساق العامة ونظرية الأزمة والبنائية الوظيفية ونظرية الصراع وغيرها ، والتي وجهت الكثير من الأخصائيين الاجتماعيين في ممارستهم المهنية في المجالات المختلفة ، **ومن النظريات التي تتفق مع أهداف الرؤية المستقبلية** وتساهم في تحقيقها " **نظرية الأنساق العامة** " من منطلق اهتمامها بالبيئة المحيطة ،حيث تقدير وتفسير المواقف التي يتعامل معها الممارس العام كموجهات للتدخل المهني(**ماهر أبو المعاطي : 2003 ، 42)**

ووفقًا لهذا اختارت الباحثة أسلوب الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية كموجه لها ، نظراً لما يتيحه الأسلوب من معطيات وفرضيات تساهم في التعامل مع الأنساق المرتبطة بالأسر الفقيرة ، بالإضافة إلي تعدد مداخلها ونماذجها المرتبطة بهذا الموضوع ، ويمكن من خلال هذا الأسلوب تطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة .

وفيما يلي عرض لأهم النقاط المهنية في أسلوب الممارسة العامة وإمكانية تطبيقه في مساندة الأسر الفقيرة :

ويمثل نموذج الممارسة العامة Generalist Model واحد من أهم نماذج الممارسة الحديثة في الخدمة الاجتماعية ، حيث كانت البداية الحقيقية لظهوره في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين ، وقد أخذ في النمو والتطور بشكل واضح خلال التسعينيات من نفس القرن وإن كان ذلك لا ينكر المحاولات المبكرة التي نادت بهذا النموذج والتي واكبت ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين **(حسين حسن وآخرون : 2005 ، 28)**

والممارسة المهنية في ظل هذا النموذج تتكامل مع كافة الأنساق المشتركة في إحداث الموقف الإشكالي (الأفراد – الأسر – الجماعات – البيئة المحيطة والمنظمات والمجتمعات) بهدف علاج المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها العملاء وفي سبيل ذلك فإنه يستخدم المداخل والطرق المختلفة للمهنة ولا يتقيد بالأساليب العلاجية الخاصة بنموذج علاجي بعينة بل أنه يعتمد علي كافة الأساليب العلاجية للنظريات والمداخل الحديثة لحل الموقف الإشكالي في تقديم عملية المساعدة . وتلتزم الممارسة العامة بالقيم الأخلاقية والمهنية في تحسين المستويات المعيشية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات **(Virginia. Rondero : 2008, 263 – 264)** .

وتعرف الممارسة العامة بأنها : أساس عام من المعرفة والمهارات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها المهنة ويستخدم فيها للأخصائي الاجتماعي أساليب متنوعة ومتعددة ويتداخل مهنياً مع عدة أنساق علي مدي واسع **(Barkar : 2003, 176)** .

1 – أساسيات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية :

تتكون أساسيات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مما يلي : **(Elizabeth Marchetal : 2002, 4 – 8) :**

(أ) الاعتماد علي المنظور الأيكولوجي : الإدراك التفاعلات المتبادلة بين الفرد والبيئة ، حيث يوضح المنظور الأيكولوجي تفاعل الفرد مع الأنساق البيئة المختلفة علي عدة مستويات :

- **مستوي الميكرو** : وهو يشمل أصغر وحدات التعامل وهي الفرد كنسق إنساني بكافة خصائصه فردية وما له من حاجات ورغبات واتجاهات وعلاقاته .
- **مستوي الميزو** : ويضم الوحدات أكبر مثل الأسرة ، الجماعات الصغيرة وما بينهم من علاقات .
- **مستو الأكزو** : ويضم وحدات أكبر مثل نسق المدرسة ، الجامعة ، النادي ونسق العلاقات بينهم
- **مستوي الماكرو** : ويضم الوحدات الكبري مثل الجيرة والمجتمع المحلي .. أو أحد مجالات أو ميادين العمل المهني كميدان الأسر أو الطفولة أو المعاقين ، كما يضم الجهات المسئولة عن اتخاذ القرارات العامة في المجتمع أو المتعلقة بالسياسات أو التشريعات والعلاقات القائمة بين هذه الوحدات وبعضها **(عبد العزيز النوحي: 2001، 32– 34)** .

وعليه فإن هذا المنظور الأيكولوجي يوفر للممارسة العامة أساساً علمياً عريضاً للتعامل مع كافة المشكلات الرعاية الاجتماعية ابتداءًا من المشكلات الفردية وانتهاء بالقضايا العامة التي تواجه الأفراد والأسر في واقع الحياة .

(ب) التركيز علي المشكلة : يشير إلي القضايا والمسائل والصعوبات التي تكون محلاً لاهتمام الممارس العام لدراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها ، وهو يقدم تفسيرات للمشكلة ويحدد خطوات التدخل المهني ويحدد سير تلك الخطوات من الارتباط إلي جمع البيانات إلي التقديم ثم التدخل فالإنهاء **(جمال شحاتة : 2009 ، 33 – 34)** .

(ج) التمكين ومنح القدرة : وهي استراتيجية يستخدمها الممارس العام لمساعدة الأفراد والأسر والجماعات علي فهم الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لظروفهم التي يعيشون فيها واكتشاف وتحسين قواهم وقدراتهم واتخاذ المواقف والقرارات بشأن ظروفهم الحياتية لتغيير الظروف والمواقف التي يعيشون فيها من خلال تأمين وصولهم للموارد والخدمات التي يحتاجون إليها ، بالإضافة إلي المشاركة في مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون حياتهم .

وأن دور **الممارس العام** يتبلور في النظر إلي المشكلات علي أنها ليست فقط نتيجة قصور في نسق العميل ولكنها أيضاً نتاج التفاعلات والتعاملات السلبية بين الأنساق الاجتماعية المحيطة بالعميل والعمل علي تقوية القوي الداخلية والخارجية لنسق العميل وزيادة الإمكانات والاختبارات

والبدائل المتاحة وتعزيز القوي والطاقات في حل المشكلة والتركيز علي أشكال التفوق والكفاءة لدي العملاء وتنمية قدراتهم أكثر من الاهتمام بتصحيح أخطائهم .

(د) الاختيار الحر لمستويات الأنساق ونماذج التدخل المهني :

في ظل معطيات نموذج الممارسة العامة واعتمادها علي الإطار النظري للنسق الأيكولوجي ومدخل الاحتياجات والمشكلات فإنها تتميز بقابليتها للتطبيق علي مختلف مستويات أنساق العملاء وفقاً للتقدير الذي قام به الممارس العام للحكم علي المشكلة ، وعليه فالممارس العام لديه الحرية في اختيار أكثر الأطر النظرية المناسبة للتفسير لمشكلة وإجراء التقدير المناسب لها وتخطيط التدخل المهني واختيار أدواته واستراتيجياته بطريقة انتقائية في ضوء الإطار النظري الذي يوفره له منظور النسق الأيكولوجي وطبيعة المشكلة والاحتياجات المتعددة لنسق العميل والموارد والأهداف والظروف البيئية المتاحة .

(هـ) عملية حل المشكلة :

يسير التدخل المهني في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية علي خطوات حل المشكلة باعتبار أن الممارسة العامة ما هي إلا عملية لحل المشكلة في خطوات منظمة متتابعة تؤدي كل منهم للأخرى لتحقيق الهدف ، وتمكن العملاء من تنمية شخصياتهم عن طريق تزويدهم بالمهارات الضرورية لمواجهة المشكلات التي يعانون منها والتي تمكنهم من التفكير في وضع الأولويات والبدائل واتخاذ القرارات لمواجهة مشكلاتهم المستقبلية مما يرفع من مستوي توافق العميل (فرد – أسرة – جماعة) مع مجتمعه وتحقيق أكبر قدر من الرضا في حياته اليومية وفي تعامله مع الآخرين **(ماهر أبو المعاطي : 2003 ، ص 390) .**

2 – أنساق التعامل من منظور الممارسة العامة في مساندة الأسر الفقيرة :

(أ) نسق التغير Change Agent System :

ويعد الممارس العام مغيراً اجتماعياً فهو نسق محدث للتغيير كمتخصص وشخص مهني يعمل في مؤسسة مسئولة أيضًا عن التغيير " وحدة التضامن الاجتماعي " ومساندة الأسر الفقيرة تؤثر بدرجة كبيرة علي سلوك الممارسين وأدوارهم المهنية في إشباع حاجات الأسر الفقيرة .

(ب) نسق العملاء Client System : وهم المستفيدون من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية (الأسر الفقيرة) وهم جزء من نسق العملاء يطلبون المساندة من الممارسين المهنيين ويتوقعون أنهم سيتلقون الخدمة ويستفيدون منها في حل مشكلاتهم ويدخلون في تفاعل مباشر أو غير مباشر معهم .

ويمكن تحديد نسق العميل في : **الأسر الفقيرة كنسق فردي** ، أي أنهم الاهتمام الرئيسي للممارس العام في مساندتهم لمواجهة مشكلاتهم وتهيئة أفضل الظروف لمساعدتهم علي مواجهة الظروف الحياتية واستثمار طاقاتهم وقدراتهم والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم وحدات التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني وسائر الهيئات ، وأيضا يمكن اعتبار **الأسر الفقيرة كنسق جماعي** ، حيث هي متواجدة في البيئة ضمن مجموعة من الأسر الفقيرة الأخرى وغالباً ما يحدث تكامل بينهم في مواجهة الظروف الصعبة ، كما تتشابه أوضاعهم المعيشية والاجتماعية معاً ويعمل الأخصائي معهم لتنظيمهم وتلبية احتياجاتهم ، ويمكن النظر **للأسر الفقيرة كنسق مجتمعي** : هي جزء من المجتمع الذي يعاني من الفقر ويقوم المجتمع بتقديم مهام عديدة لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته ويحاول الممارس العام مساعدة التنظيمات المجتمعية لتحقيق أهدافها وخلق نواة من التكامل والتنسيق بينها .

(ج) نسق الهدف Target System :

وهي الأجهزة والمؤسسات المراد التأثير فيها أو تغييرها من أجل تحقيق الهدف لصالح نسق العميل وهي الأجهزة القائمة علي التشريع لمساندة الأسر الفقيرة ، وكذلك الهيئات والمؤسسة الحكومية والأهلية والقيادات المجتمعية المعنية بمساندة الأسر الفقيرة من خلال برامج ومشروعات حقيقية وفعالة .

ويضم **نسق الهدف** أيضًا الأسر الفقيرة : حيث تحتاج إلي جهود التدخل المهني في تنمية قدراتها وإكسابها المهارات والخبرات ، حيث يتوقف تحقيق أهداف التدخل المهني علي ما يحدث من تأثير وتغيير في الأسر الفقيرة ، فهي النسق الموجه إليه التغيير والتأثير من أجل تحقيق أهداف التدخل المهني لصالح نسق العميل .

(د) نسق العمل Action System :

وهو الجهاز الذي يتعاون معه للأخصائي الاجتماعي لتحقيق أغراض التدخل المهني ، فقد يكون ممثلا في وحدة التضامن الاجتماعي أو أحد أجهزة شبكة الأمان الاجتماعي أو بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالأسر الفقيرة .

(هـ) النسق المهني Professional Action : هي المؤسسات المهنية والتعليمية للخدمة الاجتماعية التي تتولي إعداد الممارس العام وقيم وثقافة ومعارف ومهارات الخدمة الاجتماعية التي تؤثر بطريقة فعالة وحتي التصديق بالأخصائي كمغير ومحدث للتغير .

(و) نسق تحديد المشكلة Problem – Identification System :

وهي تلك الحدود التي يعمل في إطارها الممارس العام لتنفيذ التدخل المهني ، فقد يتركز نسق تحديد المشكلة في الأسر الفقيرة فقط أو يمتد ليشمل طلب المساعدة من جهات أخري داخل المجتمع المحلي أو يمتد إلي نطاق المجتمع القومي .

- فالممارس العام يسعي للتعرف علي الأسباب الحقيقية لمشكلة الفقر داخل الأسرة الفقيرة هل ترجع إلي ضعف قدراتهم ، إما ترجع إلي البيئة المحيطة ، إما للمجتمع المحلي، أو هي مسئولية الدولة وبرامج الإصلاح الاقتصادي وغير ذلك . ومن هنا يستطيع أن يحدد بدقة **نسق العميل** ومستويات التعامل معه .
- ومن هم الأشخاص والمؤسسات المراد التأثير فيهم حتي تكتمل جهود التدخل المهني ومن هنا يتحدد **نسق الهدف** .
- وأما المؤسسات أو الأشخاص المطلوب التعاون معهم من أجل تحقيق الهدف في التدخل المهني أي **نسق العمل** .
- ما هي الأساليب المناسبة للتدخل المهني ، وبذلك يكون الممارس العام قد **حدد المشكلة** بدقة

أي أن نطاق تحديد المشكلات التي تعاني منها الأسر الفقيرة والمساندة التي تحتاجها تؤثر في تحديد باقي أنساق التدخل المهني وخاصة نسق العميل ونسق الهدف .

وفي ضوء ما سبق فإن الباحثة تري أن الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من أنسب التوجهات النظرية التي يمكن الاستناد عليها في تقديم رؤية مستقبلية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة ، وذلك لأنه يتيح التعامل مع أنساق متعددة ، ولا يقتصر علي التعامل مع نسق واحد ، بل يتعداه للتعامل مع كافة جوانب الأنساق الموجودة داخل البيئة المحيطة ، والممارسة العامة في مجال مساندة الأسر الفقيرة لا تتعامل فقط مع نسق الأسرة بل تحتاج إلي التركيز بشكل خاص علي التفاعلات والعلاقات القائمة بين نسق الأسر الفقيرة وكافة الأنساق الأخرى القائمة في بيئتها ، فيطلق الممارس العام لتفسير وتحليل المشكلات وتقدير الموقف في ضوء التفاعلات والعلاقات القائمة والاتصالات التي تحدث بين مختلف الأنساق ، كما توفر الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية أطر نظرية لتفسير ديناميات سلوك الأسر الفقيرة وتقدير الموقف لها وتتيح للممارس العام أطر للتدخل المهني والتأثير .

وللممارسة العامة مداخل ونماذج عديدة يمكن أن تستخدم علي كافة مستويات الممارسة ومع مختلف أنساق العملاء وبشكل عام وتناسب الظروف الحياتية للأسر الفقيرة بشكل خاص ، ويمكن تطبيقها والاستفادة من معطياتها ، من هذه المداخل والنماذج ما يلي :

1 – مدخل المعيشة المستدامة :

- يركز هذا المدخل علي تنمية قدرات ومهارات أفراد المجتمع ، ومساعدة الفقراء كمشاركين وليسوا كطالبي مساعدة أو معونة ، مع اهتمام المدخل بتقدير الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش في إطارها الأفراد ، وكذلك حث متخذي القرار في المجتمع علي المشاركة في تنفيذ البرامج التي يحتاج إليها المجتمع ، مع تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الأصول في المجتمع (**رشاد عبد اللطيف : 2000 ، 31**) .

متغيرات الممارسة المهنية في إطار هذا المدخل (نبيل صادق : 2003 ، 233) :

(أ) الأهداف : التركيز علي نواحي القوة في المجتمع والارتقاء بمستوي المعيشة ، والاستفادة من قدرات أفراد المجتمع وتقوية الفئات الضعيفة .

(ب) المؤسسات : منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية بالفئات الضعيفة والمهمشة

(ج) نسق الهدف : أصحاب المصلحة الحقيقية الفقراء .

(د) المشكلات محل الاهتمام : التفاوت ، عدم العدالة في توزيع الثروات ، الحرمان ، الفقر .

(هـ) الاستراتيجيات : استراتيجية التفاوض مع الجهات المعنية واستراتيجية الإقناع مع المسئولين وأصحاب المصلحة .

(و) التكنيكات : شبكة اتصال واسعة النطاق ، العمل المباشر

2 – مدخل منح القوة :

ويتركز هذا المدخل علي بناء وتدعيم قدرات الأفراد وطاقاتهم والتركيز علي مصالحهم وطموحاتهم ومواردهم وإنجازاتهم (**Zastrow : 2000, 445**) . ويعتمد هذا المدخل علي :

(أ) القيم : الإيمان بقوة الفرد وقدرته علي التطور والتعليم .

(ب) بؤرة التركيز : وتبدأ من مكونات شخصية الفرد وإمكانياته وبين ما هو متاح في البيئة والتداخل بينهما لإنجاز الأهداف .

(ج) تحديد الصعوبات : في إمكانيات وموارد كل من الفرد والبيئة المحيطة .

(د) دور الممارس : في تقدير حاجات الأفراد ، قياس قدراتهم وعناصر قوتهم ومدي مصداقيتهم في التغير والتحسين في أوضاعهم .

(هـ) النتائج: شعور الأفراد بالكفاءة والاستقلالية والرضا وتحسين نوعية الحياة (**Saleebey. D : 1997, 119 – 120**) .

3 – نموذج الحياة :

ويهتم هذا النموذج بتعزيز مناطق القوة والقدرة في الأفراد وتدفعهم إلي التقدم والنمو المطرد والانطلاق لجوانب الإبداع في شخصياتهم مع تأهيل وإعداد البيئة المحيطة بهم لضمان استمرارية النمو والارتقاء وتحسين نوعية الحياة ، وذلك من خلال : دعم الشبكات الاجتماعية والمساندة المجتمعية للفئات الضعيفة (الأسر الفقيرة) لتوفير فرص لتعزيز مناطق القوة لديهم (**Marrie. W & Dorith : 1995, 584 – 586**).

وبناءاً علي ما سبق تري الباحثة أن نموذج الحياة من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية من أنسب المداخل والنماذج المهنية المستقبلية التي تلاءم الممارسة في مجال مساندة الأسر الفقيرة ويعمل علي تطويرها .

ثالثا : مساندة الأسر الفقيرة في إطار نموذج الحياة من منظور الممارسة العامة :

يعد نموذج الحياة المستمد من المنظور الأيكولوجي نموذجاً يركز علي المواجهة بين نسق العميل وبيئته ، وديناميات العلاقات المتبادلة بينهما من خلال إطار متكامل من الممارسة المهنية مع الأفراد والأسر والجماعات بهدف إطلاق القدرات والطاقات المتاحة لديهم وتقليل الضغوط الحياتية التي يعانون منها (**أحمد شفيق السكري : 2000 ، 298**) .

وهذا النموذج يتعدي النظرة الضيقة للعجز الإنساني والقصور في القدرات والاهتمام بالجوانب العلاجية فقط ، بل يعتمد بشكل أساسي علي عمليات الحياة ذاتها ويوجه إلي تمكين الأفراد ومنحهم القوة اللازمة للتوافق واستمرار النمو، ويركز علي الجوانب الذاتية والبيئية معاً ويسعي إلي تحرير الطاقات وتعديل البيئة من أجل رفع مستوي العلاقة الملائمة بين العميل وبيئته المحيطة (**Carle, B & Alex, G : 1995, 821**) .

1 – مبررات اختيار نموذج الحياة لمساندة الأسر الفقيرة :

- يعتمد نموذج الحياة في المقام الأول علي القدرات الإنسانية ، وكيفية الارتقاء بها ونوعية البيئة وتوجه جهود الممارسين إلي نسق العميل ونسق البيئة أو كلاهما معا، وهذا يتسق مع مضمون ممارسة الخدمة الاجتماعية في تركيزها علي استثارة القدرات الإنسانية وتحسين طبيعة النمو الإنساني والارتقاء بالأداء الاجتماعي للأفراد والجماعات والتأثير في بيئاتهم مع تعزيز قدراتهم علي مواجهة ضغوط الحياة ، وهذا يتسق مع متطلبات مساندة الأسر الفقيرة .
- يحاول نموذج الحياة التوفيق بين احتياجات الأفراد والأسر والجماعات وما يقدم لهم من خدمات ومساعدات والموارد البيئية المتاحة لهم (**Michael A. & Barbara H : 2008, 400 – 401**) .

ومن ثم فإنه يمكن استخدام هذا النموذج بفاعلية في **مساندة الأسر الفقيرة** ، في تحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم من قبل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جانب (مساندة إجرائية) وتنمية إدراكهم لكيفية التعامل مع مشكلاتهم بفاعلية من جانب آخر (مساندة معلوماتية).

- أعطي نموذج الحياة اهتماماً كبيراً للجوانب الأيكولوجية للأداء الإنساني وفرق بين تأثير البيئات الاجتماعية والمادية ، وذلك علي اعتبار أن الأفراد في البيئة لا يمكنهم فقط تقديم الموارد للعملاء ، ولكن يمكن أيضا أن يؤثروا علي سلوك العميل من خلال استجاباتهم لهذا السلوك (**Louise C. Johnson & Stephen : 2007, 272**) .
- يتضمن النموذج مفاهيم هامة مثل مفهوم منح القوة للعميل باعتبار أن منح القوة للأفراد يساعدهم علي التوافق والتكيف مع البيئة ويحرر طاقاتهم، ويرفع معدلات نجاح العلاقة بينهم من خلال : تعبئة الموارد الشخصية والأسرية والتنظيمية للأسرة الفقيرة والبيئة المحيطة لفرض نوع من التحكم في البيئة وما تمنحه من موارد لإشباع حاجات الأسرة الفقيرة وتحقيق طموحاتها
- ويركز نموذج الحياة علي طبيعة العلاقة المتبادلة بين الأفراد وبيئاتهم وأن الضغوط التي يتعرضون لها تنتج من الاختلافات والتمايزات بين احتياجات الأفراد وقدراتهم من ناحية والخصائص والموارد البيئة من ناحية أخري (**Brenda D & Karel K : 2005, 62 – 63**) . وهذا ما تعاني منه بالفعل الأسر الفقيرة حيث تواجه ضغوط حياتية مستمرة وأزمات معيشية وما هو متاح من البيئة لمواجهة تلك الضغوط قاصر وغير كافي ، ومن ثم تتدخل الممارسة للخدمة

الاجتماعية لإصلاح وتصويب تلك العلاقة وتمكين الأسرة من إعادة التكيف والتلاؤم بينها وبين البيئة المحيطة وتوفر بيئة آمنة أكثر استجابة لمتطلبات الأسرة الفقيرة .

- أحدث ذلك النموذج تغيير في ممارسة الخدمة الاجتماعية من التعامل مع الفرد في الموقف إلي نطاق أوسع وهو الفرد في علاقته بالبيئة وأوضح دور العوامل البيئية وأثرها علي مشاكل الأفراد ، مما جعل العوامل البيئية تستحوذ علي اهتمام الممارسين المهنيين في تحليل العلاقة بين الأسرة الفقيرة كنسق والبيئة المحيطة ويتسع نموذج الحياة ليشمل كل الأنساق **(جمال شحاتة : 2009 ، 272 – 273) .**

2 – تطبيقات نموذج الحياة في مساندة الأسر الفقيرة :

ينظر نموذج الحياة إلي مشكلات العملاء كنتيجة للتحولات الحياتية المعقدة والتفاعلات السلبية التي تحدث بين الإنسان والبيئة والتي غالباً ما تؤدي إلي حدوث اضطرابات بين قدرات وحاجات الأفراد ونوعية المطالب البيئية وتعمل في الوقت نفسه علي خلق معوقات ومشكلات تزيد من الضغط علي الأفراد وقد حدد النموذج ثلاث مناطق في مجالات الحياة وهي **(Malcom Payne: 1997, 145)**

(أ) تحولات الحياة Life Transitions :

وتتمثل في كل التغيرات البيولوجية والاجتماعية معا وما يتصل بتلك التغيرات من اختلافات في المكانة والأدوار والأوضاع الاجتماعية تخلق ضغوط لدي الأفراد **(Alex G : 1996, 398 - 399)** ، أو مثل التعرض لأزمات مختلفة مثل انخفاض مستوي المعيشة أو الإصابة بمرض معين مثل : التقاعد ، وغير ذلك ، وعندما لا يتم اجتياز أي مرحلة من تحولات الحياة لسبب ما فإن عملية التكيف مع تحولات الحياة تصبح صعبة ويترتب عليها العديد من الضغوط .

(ب) الضغوط البيئية Environmental Pressures :

تظهر الضغوط البيئة عندما لا تستطيع البيئة أن تتدخل وتدعم تحولات الحياة ، وبالتالي تتحول البيئة نفسها كمصدر للمتاعب والتوتر ، وتتضمن تلك الضغوط عجز الشبكات الاجتماعية والتنظيمات المجتمعية التي يكون في إمكانها مساعدة الأفراد والجماعات ، ولكن تحتجز مواردها وخدماتها دون سبب منطقي .

الأمر الذي يؤدي إلي وجود صعوبات وضغوط حياتية علي الأفراد والأسر، وقد تتمثل في تدهور البنية الأساسية والأحياء السكنية وأماكن إقامة تلك الأفراد والأسر.

(ج) العمليات التكيفية الخاطئة Dysfunctional Interpersonal Processes :

وتظهر تلك العمليات التكيفية الخاطئة كاستجابات لتحولات الحياة والضغوط البيئية وما ينتج من مواقف سلوكية سلبية أو غير متوقعة مثل : التخلي عن المسئوليات المنوط بها الفرد والقائمة علي الغير ، العدوان ، التوتر والقلق وغير ذلك (**Alex G & Carel B. : 1996, 72**) .

3 – مراحل التدخل المهني لمساندة الأسر الفقيرة في إطار نموذج الحياة :

يسعي نموذج الحياة كما سبق الإشارة إلي تحقيق أهداف عديدة بدء من تحسين مستويات التكيف من الأفراد والبيئة والتخفيف من حدة المواقف الحياتية الضاغطة وتحسين قدرتهم علي التعامل بطريقة أكثر وفاعلية من خلال تغيير مفاهيمهم وسلوكياتهم السلبية والضغط والتأثير علي الهيئات والمؤسسات والشبكات الاجتماعية لتكون أكثر استجابة وفاعلية لاحتياجات الأفراد .

ومن ثم فإن الباحثة تضع تصوراً لمراحل التدخل المهني من خلال هذا النموذج لتطوير وتفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية لمساندة الأسر الفقيرة علي النحو التالي :

تتحدد **مشكلة الأسر الفقيرة** في علاقة غير متوافقة مع البيئة نتيجة لتعقد الحياة وكثرة الضغوط اليومية والأعباء المعيشية ، فالأسرة الفقيرة تواجه كل يوم أزمات ومشكلات تحتاج إلي مساندة نتيجة لتحولات الحياة والإمكانيات المتاحة للأسر الفقيرة ولا تستطيع مواجهة تلك المشكلات مما يخلق لديها ضغوط عديدة تحتاج فيها إلي المساندة والتدعيم ، وبالتالي فإن مراحل التدخل المهني من خلال هذا النموذج تتم من خلال توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو مساندة الأسر الفقيرة للتغلب علي المشكلات وتيسير التعامل مع المعوقات التي تعوق أدائهم الاجتماعي وتكيفهم مع البيئة .

1 – مرحلة الاستعداد The Preparatory Stage :

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل العمل المهني وفقاً لهذا النموذج ، حيث يقوم من خلالها للأخصائي الاجتماعي بإعداد نفسه للتعامل مع اهتمامات الأسرة الفقيرة الذاتية والموضوعية ، وكذلك محاولة فهم آراء وأفكار الأسر الفقيرة حول المشكلة التي تعاني منها .

2 – مرحلة التقدير Assessment Stage :

(أ) وتبدأ هذه المرحلة بتقدير الموقف بواسطة دراسة الأسباب الشخصية والاجتماعية الكامنة في الأسرة الفقيرة والتي تساهم بشكل أو بآخر في استمرار معاناة الفقر داخلها ، وتحتاج إلي توفير مصادر للمساندة بشتي صورها .

(ب) دراسة البيئة المحيطة والأسباب الداعية لاستمرار الفقر من ضعف في الإمكانيات والموارد داخل البيئة ، مثل : الافتقار إلي التشريعات والقرارات التي تتواكب مع تحولات الحياة ويمكن من خلالها مساندة الأسر الفقيرة .

(ج) التطرق إلي نوعية العلاقة بين الأسر الفقيرة والبيئة المحيطة والظروف التي أدت إلي فشل الأسر الفقيرة في الاستفادة من البيئة المحيطة في إشباع احتياجاتها .

وفي هذه المرحلة ينصب اهتمام كل من الممارس العام ونسق العميل (الأسرة الفقيرة) في تحديد أنواع الضغوط التي تتعرض لها الأسرة الفقيرة وترتيب أولويات هذه الضغوط والتي ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث الموقف الإشكالي والانتقال إلي فهم الحقائق الموضوعية المرتبطة بالأسرة الفقيرة واحتياجاتها الملحة في المساندة الاجتماعية ، وكذلك فهم الحقائق الذاتية ووجهة نظر الأسر الفقيرة في عالمهم وما ردود أفعالهم حول الحقائق الموضوعية والذاتية ، ويتم تعميق الفهم المتبادل بين الممارس العام والأسر الفقيرة حول إمكانية المساندة وتأثيرها علي المشكلات التي تواجهها الأسر الفقيرة بشكل مستمر ، وذلك للتوصل إلي أهداف يمكن تحقيقها من خلال المشاركة بينهما . وبناءًا علي ذلك يتم طرح تصورات للتدخل المهني تتيح التعامل مع الأوضاع الاجتماعية والبيئة للأسر الفقيرة من خلال المطالبة والمواجهة بين الهيئات والمنظمات المجتمعية التي يمكنها مساعدة الأسر الفقيرة في إشباع احتياجاتهم .

3 – مرحلة التدخل المهني Intervention Stage :

وهي المرحلة التي يتم فيها التدخل المهني لتحقيق التغيير المنشود ويكون الهدف منها التوصل إلي نجاح الأسرة الفقيرة في تلبية احتياجاتها إزاء المواقف الضاغطة مع إحداث تحسن في استجابات المنظمات والشبكات الاجتماعية في الاستجابة لمطالب الأسرة الفقيرة ، حيث تتكون عملياته وإجراءاته في ثلاث خطوات هي :

الخطوة الأولي : ويبدأ فيها الممارس العام التعمق في حياة الأسرة الفقيرة وتقديم المساندة التقديرية ، ومعرفة قدراتها من خلال دعوتها للحديث عن اهتماماتها واحتياجاتها وما تتوقعه من مساندة اجتماعية ، وما هي نوعياتها ومصادرها ومستوياتها ، وبذلك يتم التوصل إلي فهم مشترك حول طبيعة المساندة وأهدافها وأهم المهام والأدوار والمفاهيم ، ويتم التعاقد في إطار اهتماماتها ورؤيتها الطبيعية وكيفية المساندة لها .

الخطوة الثانية: وفيها يقوم الممارس العام بالتدخل المهني لمساندة الأسر الفقيرة من خلال ثلاث مناطق أساسية وهي:

- تحولات الحياة كمصدر للضغوط وما تتطلبه من مساندة للأسرة الفقيرة .
- مكونات البيئة المحيطة والضغوط التي تفرضها علي الأسر الفقيرة وتتطلب مساندة لمواجهتها والتعامل معها .
- العمليات التكيفية الخاطئة للأسر الفقيرة كمصدر للضغوط المختلفة ، ويتولي الممارس العام توفير آليات لمساندة تلك الأسر الفقيرة لمواجهة متطلبات الحياة ومواجهة الضغوط الحياتية ويتحركوا في إطار تحولات حياتية ناضجة من خلال وسائل داعمة لقدراتهم تدفعهم للتعامل بفاعلية مع مشكلات الحياة وتبني قدرات جديدة للمواجهة وتحفزهم علي العمل والوصول إلي قدر من السيطرة علي بعض التهديدات التي تعوق مسيرة الأسرة الفقيرة وتحقق نوع من المساندة الذاتية لهم **ويضطلع الممارس العام هنا بدور الممكن والميسر** .
- وينتقل الممارس العام للتعامل مع المكونات البيئية التي تشكل ضغوط علي الأسر الفقيرة وتسبب مشكلات مثل : عدم الحصول علي الخدمات والمساعدات بشكل كافي – البيروقراطية – البطالة وغير ذلك ويبدأ في تقديم المساندة الإجرائية ، وذلك من خلال التأثير علي المنظمات المختلفة لتقديم المساندة الكافية للأسر الفقيرة من خلال تيسير الحصول علي الخدمات، بالإضافة إلي مساعدة الأسر الفقيرة علي استخدام الموارد المتاحة في البيئة .

وهنا يبرز دورن كمدافع ووسيط ومنظم للعلاقة بين الأسر الفقيرة ومصادر المساندة الاجتماعية المختلفة بالمجتمع .

الخطوة الثالثة: ويتفاعل فيها الممارس العام مع العمليات التكيفية الخاطئة للأسر الفقيرة كمصدر للضغوط مثل : عمل الأم نتيجة لغياب الأب ، ودفع الأطفال للعمل لزيادة الدخل ومواجهة الأعباء المعيشة وتسريبهم من التعليم ، ويركز أهدافه وجهوده في معالجة تلك العمليات التكيفية الخاطئة والناتجة من تحولات الحياة وقضايا البيئة ويبدأ في تقديم **مساندة معلوماتية** مقدمًا فيها لظروف الأسرة الفقيرة من خلال إصلاح أنماط الاتصال بين أفراد الأسرة وتنمية العلاقات المتبادلة بينهم والبحث عن بدائل شخصية وبيئية تخفف من حدة العمليات التكيفية الخاطئة عن طريق توزيع المسئوليات وتصحيح المفاهيم المرتبطة بالأدوار . وغير ذلك .

ويتجلى دور الممارس العام في كونه **معلم ومنسق ومعالج للمردود السلبي للعمليات التكيفية الخاطئة علي الأسرة الفقيرة .**

4 – مرحلة الإنهاء The Ending Stage :

وفيها تكون الأسرة الفقيرة قد حققت أهداف التدخل المهني بالتعاون مع الممارس العام ويبدأ الممارس العام في إنهاء العلاقة بينه وبين الأسر الفقيرة ويتم فيها مراجعة الإنجازات التي حققتها الأسر الفقيرة والتخطيط للمستقبل .

ويقوم الممارس بدور المساعد في التعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة التي تنتقل فيها الأسرة الفقيرة من الاعتماد عليه إلي الاعتماد علي ذاتها والاستمرار في الخروج من دائرة الفقر من خلال التمكين ومنح القوة في هذه المرحلة لاستمرار التحسن في نمو قدرات الأسر الفقيرة واتخاذهم القرارات المتعلقة بحياتهم ، وبهذا تكونت لديهم مساندة ذاتية .بالإضافة إلي أنه من خلال التدخل المهني تم ارتباطهم بمؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني في البيئة حيث قدمت لهم مساعدات وخدمات وفرص ومساعدتهم في التعامل مع مشكلاتهم الحياتية ، وبهذا توافرت لديهم مساندة مادية .

و بناءًا علي ما تقدم فإن نموذج الحياة يتيح مرونة للممارس العام في انتقاء واستخدام ما يناسب نسق العميل (الأسرة الفقيرة) وطبقاً لتقديره لمشكلة النسق وقدراته وإمكاناته ونواحي القوة والضعف لديه ، بالإضافة إلي تكامل النموذج في استخدام أطر نظرية مرتبطة به وأساليب علاجية ميسرة ويسهل استخدامها في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلي تعامله مع الواقع من خلال تركيزه علي الجوانب الأيكولوجية مما يجعله مناسبًا لمواجهة الظروف والمواقف المستقبلية التي تحتاج فيها الأسرة الفقيرة للمساندة والدعم .

شكل (2) يوضح توصيف الأسر الفقيرة من منظور نموذج الحياة في الممارسة العامة

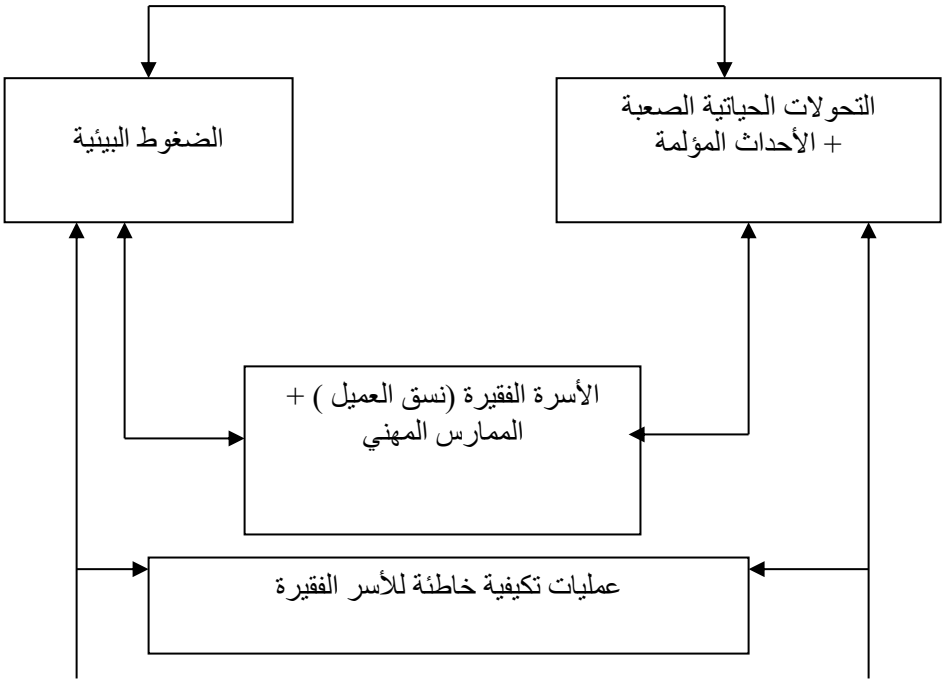

شكل (3) تصور لدور الممارس المهني في إحداث التغيير في إطار نموذج الحياة في الممارسة العامة Alex Gattermann and Carle B. Germain 2008

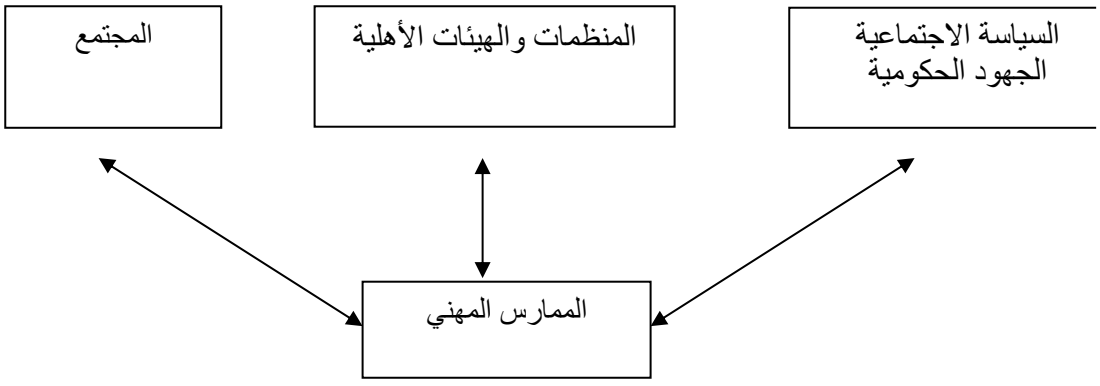

رابعـا : متطلبـات وآليـات تحقيـق الرؤيـة المسـتقبلية لتطـوير ممارسـة الخدمـة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة :

وبناءًا علي ما تقدم فإنه لضمان تحقيق الرؤية لأهدافها لابد من **توافر مجموعة من المتطلبات علي مستوي الممارسة المهنية من منظور شمولي ، ومن هذه المتطلبات ما يلي :**

1 – تطوير الإطار المعرفي للمهنة والمستقاه من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتحقيق أقصي استفادة ممكنة منه وخاصة فيما يتصل بالواقع المجتمعي والممارسة المهنية في مجال رعاية الأسر الفقيرة ، وكذلك مراجعة نتائج بحوث التدخل المهني في مجالات الممارسة المهنية المرتبطة بالفقراء والفئات الضعيفة للتوصل إلي معارف علمية خاصة بالخدمة الاجتماعية أكثر قدرة علي التعميم وتفسير الواقع .

2 – توافر ثلاث مستويات من الممارسين المهنيين لتحقيق مساندة للأسر الفقيرة ويتضمن ذلك :

(أ) أخصائيون ممارسون يتعاملون مباشرة مع الأسر الفقيرة ويلتحمون مع مشاكلهم واحتياجاتهم اليومية ويقدمون لهم أنماط مختلفة من المساندة لتجاوز الأزمات والضغوط الحياتية .

(ب) أخصائيون اجتماعيون ممارسون في مستوي متقدم من الإعداد المهني والعلمي ، حيث يقومون بإعداد البرامج وتنفيذ الخطط التي يمكن من خلالها مساندة الأسر في مواجهة الفقر والتخفيف من حدته ويتولون توجيه وتدريب الممارسين المتواجدين في الميدان والإشراف عليهم

(ج) الأخصائيون الاجتماعيون المشاركون في وضع السياسة الاجتماعية ولديهم البيانات الدقيقة والحديثة عن حجم الأسر الفقيرة وخصائصها واحتياجاتها ، وما إلي ذلك من معلومات **(طلعت السروجي : 2010 ، 16 بتصرف) .**

وتكون مهمتهم الأساسية هي الربط بين كافة السياسات والبرامج وتوفير المعلومات للأخصائيين الممارسين في كيفية التنفيذ طبقا لما هو مستهدف من هذه البرامج ، ولا يكتمل نجاح الرؤية وتحقيق الممارسة للأهداف إلا من خلال التكامل بين الثلاث مستويات السابقة .

3 – صقل البعد المهاري : وخاصة مهارات المساعدات الذاتية والتشجيع والاتصال ويطور الأخصائيين الاجتماعيين من مهاراتهم وخبراتهم المرتبطة بتحديد المشكلات وتحليلها ومهارات التفاعل في مجال تمكين ومساندة الأسر الفقيرة بما يؤدي إلي زيادة كفاءة وفاعلية الممارسة المهنية .

4 – تبادل الخبرات والمهارات مع المجتمعات ذات الظروف المشابهة ، وإقامة مشروعات بحثية مشتركة لاختبار نماذج معينة في الممارسة المهنية واستخلاص النتائج التي تتوافق مع طبيعة المجتمع المصري .

5 – تضمين صياغة السياسة الاجتماعية بحيث تحقق الأمن الاجتماعي والتكيف للأسر الفقيرة ، وتوفير فرص لبدائل أخري في النسق الاقتصادي والاجتماعي وأن تشتمل هذه البرامج علي التدريب المهني ووضع برامج إرشادية تساعدهم علي إدراك الفرص التي تساعدهم في كسر حلقة الفقر المفرغة .

6 – تفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي ، حيث الاندماج في كافة البرامج والمشروعات الحديثة التي توجه لمساندة الأسر الفقيرة وتخفف معاناتهم علي المستوي الكمي والكيفي .

7 – إحداث تغييرات علي المستوي المحلي والقومي تتيح للأسر الفقيرة التواصل مع القيادات الحكومية والأهلية للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في كيفية التغلب علي مشكلات الفقر وإتاحة الفرصة لهم للتأثير علي مستخدمي القرار بما يحقق مصالحهم داخل المجتمع وذلك من خلال إعادة النظر في الأولويات التي توضع وتحدد مدي أحقية الأسر الفقيرة في الحصول علي كافة أشكال المساندة من المجتمع والبيئة المحيطة .

بالرغم من القراءة والبحث لتوصيف الرؤية المستقبلية وتوخي الباحثة الدقة والموضوعية في عرض رؤيتها والحرص علي ألا تكون الرؤية المستقبلية طموحة بشكل يصعب تحقيقها أو تقليدية فتأخذ الشكل النمطي في التطبيق والذي غالباً ما تأتي نتائجه محدودة ، إلا أنها **أدركت وجود العديد من التحديات التي يجب مواجهتها والتعامل معها بطريقة علمية ومهنية وتداركها لضمان تحقيق الرؤية لأهدافها منها :**

1 – أن الأسر المصرية الفقيرة لا تشكل كتلة متجانسة وإنما هي فئات متباينة وفقاً لثقافتها التي تنتمي إليها ، وكذلك السياق البيئي والاقتصادي والاجتماعي الذي توجد فيه .

2 – كيفية الوصول إلي أفقر الأسر المصرية التي هي أولي بالمساندة والدعم وكيفية تحقيق أقصي استفادة ممكنة من جهود وزارة التضامن الاجتماعي من مشروعات وبرامج تبشر بالخير ، وشبكات الأمان الاجتماعي التي تحاول إيجاد دوراً لها من خلال برامجها التقليدية والصندوق الاجتماعي للتنمية .

3 – أن الجهود البحثية والممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الفقر ورعاية الأسر الفقيرة نادراً ما تطرح معطياتها أمام متخذي القرار وواضعي السياسة الاجتماعية وإن طرحت فإنها تواجه بتعارض بين الأكاديميين ورجال السياسة في العديد من القضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة لمواجهة الفقر ومساندة الأسر الفقيرة .

4 – كيف يمكن للأخصائي الاجتماعي أن ينجح في استخدام مفاهيم منح القوة والتمكين مع الأسر الفقيرة التي قد تكون تعايشت مع الفقر وظروفه وخضعت لمسار دائرة الفقر المفرغ، وتري أنه لا يوجد سبيل للخروج وقد تقاوم للأخصائي الاجتماعي وترفض التعاون معه .

5 – ما النماذج والأساليب المهنية الملاءمة التي يجب أن ينتهجها الأخصائي الاجتماعي للتعامل مع حزمة المشكلات والظروف الجائرة المرتبطة بالأسر الفقيرة مثل : الأمية – البطالة – غياب الوعي المجتمعي – ضعف القدرات والمهارات ..

6 – ما أنسب أنماط المساندة التي يجب أن يبدأ بها للأخصائي الاجتماعي مع الأسر الفقيرة ، هل المساندة الإجرائية المادية والمالية السريعة كمساعدتهم في الحصول علي إعانات فورية لمواجهة أعباء الحياة ، أو يفضل للأخصائي أن يهتم بالمساندة التقديرية وإشعارهم بالثقة والأمان في إيجاد حلول لمشكلاتهم ، أو اختيار المساندة المعلوماتية لافتقارهم الشديد لها .

وعليه فإنه لمواجهة تلك التحديات حاولت الباحثة طرح مجموعة من الآليات الإجرائية لتطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة واستشراف المستقبل من خلال تسليط الضوء علي مشكلات الفقر وتباعاتها ومساعدة متخذي القرار والمخططين علي اتخاذ مسارات أكثر ملاءمة في برامج مكافحة الفقر .

- **آليات تحقيق الرؤية المستقبلية لتطوير ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة :**

* **الآلية الأولي : تحديث نظم تعليم الخدمة الاجتماعية** وعملية إعداد الأخصائي الاجتماعي، حيث تتم من خلال تطوير وتحديث نظم التعلم في إطار التقنيات الحديثة والعلوم المستقبلية ونظم المعلومات وربط ذلك بالأهداف المجتمعية ، مع الحرص الشديد علي التكامل بين الجوانب النظرية والميدانية في إعداد للأخصائي الاجتماعي في مجال الضمان الاجتماعي ، فليس من

المتوقع أن نجد للأخصائي الاجتماعي قادراً علي الانخراط في مشكلات الواقع المجتمعي والمشاركة الفعالة في مشكلاته دون أن يتم إعداده وتدريبه علي التعامل مع هذه المشكلات .

* **الآلية الثانية : تطوير مجالات الممارسة :** يشير *" رشاد عبد اللطيف : 1998 ، 39 "* إلي أنه لا بد من الاهتمام بطرح آفاق جديدة لمجالات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية تتضمن اختيار المجالات ذات الأولوية مع الإلمام بالحديث في العلم وتطبيق مهارات جديدة تتلاءم مع التحديات المفروضة وأن يتم بشكل دوري تقويم مدي ملاءمة ونجاح المجالات المهنية مع احتياجات المجتمع ومشكلاته المتغيرة ووضع برامج جديدة تتناسب والحاجات الملحة للمواطنين داخل المجتمع .

ومن المجالات المهنية ذات الأولوية الضمان الاجتماعي كأحد مجالات الممارسة المهنية المعنية بشئون الفقراء وأسرهم ، والتي تشكل احتياجات أساسية للمجتمع المصري في الوقت الحاضر والمستقبل ، وخاصة بعد تزايد معدلات الفقر بصورة تنبئ بالخطر ولا يتوقع أن تتراجع قبل مرور عقود من الزمن .

* **الآلية الثالثة : تطوير مؤسسات الممارسة :** لما كانت وحدات الضمان الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات المهنية هي الأماكن التي تلجأ إليها الأسر الفقيرة لطلب المساندة عند عجزها عن مواجهة أزمات الحياة اليومية آملا في الحصول علي الدعم والمساعدة فإنه من الضروري تطوير هذه المؤسسات فنياً وإدارياً لضمان جودة الخدمات التي تقدمها ، وتدريب الكوادر المهنية وتزويدهم بكل ما هو جديد ومستحدث في مجال التطوير والممارس المهنية للخدمة الاجتماعي ، وحتي تكون مصدر جذب للأسر الفقيرة وتعطي الثقة بإمكانية توفير المساندة اللازمة لهم **(ماهر أبو المعاطي : 2003 ، 57)** .

* **الآلية الرابعة : تطوير نماذج ومداخل الممارسة :**إذا كانت النماذج والمداخل الخاصة بالممارسة هي المرشد والموجه لعمل للأخصائي الاجتماعي ، ومن خلاله يتم التدخل المهني وتحقيق نسق الهدف ، فإنه يتعين علي الباحثين في مجالات الخدمة الاجتماعية والممارسين الميدانيين في مجال الضمان الاجتماعي تحديد نماذج ومداخل متعددة تصلح لممارسة التدخل مع الفئات الفقيرة مثل : الأسر الفقيرة ، المرأة المعيلة، الأطفال ، ... مما يتيح للأخصائي الاجتماعي اختيار ما يتناسب مع كل فئة ، وممارسة الخدمة الاجتماعية في إطار الرؤية المستقبلية لا بد وأن تتم بتوجهات نظرية معرفية ،ونماذج ومداخل تتوافق مع المشكلات التي تواجهها والفئات التي تتعامل معها حتي يمكن

تفسير تلك المشكلات وإيجاد الحلول والبدائل مع التركيز علي تنمية قدرات الأسر الفقيرة والاعتماد علي ذاتها .

* **الآلية الخامسة : دعم وتشجيع بحوث الفقر :**

حيث تعتبر البحوث والدراسات من أهم الآليات التي تساهم في تطوير الممارسة المهنية

وعليه فمن الضروري توجيه بحوث الخدمة الاجتماعية حول قضايا ومشكلات الفقر والتفاوت والعدالة الاجتماعية بشكل أكثر تحديداً من خلال وضع خطة قومية متكاملة للبحث العلمي في الخدمة الاجتماعية علي مستوي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية مع تحديد إطار استراتيجي وموضوعات بحثية يتعلق بالفقر ووجود سجل تبادل معلومات خاص بما أجري من بحوث ضماناً لعدم تكرارها ، بحيث تتناول تلك البحوث موضوعات خاصة بتنمية قدرات الأسر الفقيرة ، تمكين المرأة المعيلة ، البطالة وغير ذلك للتوصل إلي نظرية ممارسة في الخدمة الاجتماعية نابعة من واقع الممارسة المهنية في مجال رعاية الأسر الفقيرة واقع الممارسة الميدانية .

* **الآلية السادسة : التكامل والتنسيق :**

وتشمل الآلية علي محوريان:

* **المحور الأول :** ويتم بين الهيئات والمنظمات العاملة في مجال الفقر ورعاية الأسر الفقيرة ، ويتولى للأخصائي الاجتماعي عن فتح قنوات الاتصال بينهم وعقد اللجان والاجتماعات لمتابعة الخطط وتنفيذ البرامج ووضع الأسس لتجاوز أي صعوبات تنشأ أثناء العمل .

* **المحور الثاني :** ويتضمن التكامل والتنسيق بين للأخصائي الاجتماعي والمشاركين له في مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية في مساندة الأسر الفقيرة ، حيث يبدأ بوجود دليل عمل يحدد مهام كل عضو من أعضاء فريق العمل حتي يحترم كل عضو تخصص الآخر ويتجنب حدوث أي تداخل ما بين التخصصات والمهن المختلفة ، ويتم العمل بنجاح، بالإضافة إلي قيام للأخصائي الاجتماعي بانتقاء العناصر البشرية التي سوف تشارك في عملية المساندة والتأكد من أنها سوف تشارك بفاعلية وجدية في حل المشكلات **(رشاد عبد اللطيف : 2007 ، 91) .**

* **الآلية السابعة : الشراكة :**

وتتم آلية الشراكة في هذه الرؤية في إطار من مصالح وروابط تبادلية بين الجهات الحكومية المعنية بالأسر الفقيرة وبين المجتمع المدني ومنظماته ، ويترتب عليها حقوقاً وواجبات ومسئوليات

يلتزم بها الشركاء في إطار تفاعلي حواري تفاوضي يبدأ بصياغة السياسات المشتركة وتحديد الأهداف والأولويات وتصميم وإعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها بشكل يحقق أكبر قدر من الاندماج بين القدرات والامكانيات المتاحة لدي الشركاء ، وقد بدأت السياسات الحكومية أخذ تلك الآلية في الاعتبار ، حيث ركزت الخطتان الخمسيتان السابقة والحالية (2007 – 2008) (2011 – 2012) علي تفعيل تلك الشراكة ، حيث تتم في التخطيط والتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية بهدف تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة وخلق أنشطة لزيادة الدخل والتخفيف من حدة الفقر وتدعيم شبكات الآمان الاجتماعي وتحقيق التكافؤ الاجتماعي (**وزارة التخطيط : 2007 ، 57 – 58**) . وتري الباحثة أنه : لا يمكن كسر حلقة الفقر بدون تنسيق من جانب الدولة وتصوراتها للقضاء علي الفقر ، خصوصا عندما يتجسد ذلك في سياسات اجتماعية متكاملة ، لأن الجهود الجارية حاليا للتخفيف من حدة الفقر جهود مجزأة وغير متواصلة ، وهي تقوم علي الفهم الجامد العتيق للفقر ، الذي يقوم علي رصد الفقراء ، ثم تقديم يد العون لهم من خلال دخل إضافي يعطي لهم ، دون معالجة القدرات التي يحتاجون إليها أو الدعم المطلوب للخروج من وطأة الفقر كما تفتقر تلك المعالجات إلي أهداف للتنمية طويلة المدي .

ولهذه الأسباب أصبح تطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الفقر ورعاية الأسر الفقيرة أكثر إلحاحاً من ذي قبل لمجابهة أوضاع تلك الأسر ولن يتسنى ذلك تفعيل دور للأخصائي الاجتماعي في الاتصال والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات الحكومية وتوحيد الفكر والرأي تجاه قضية الفقر باعتبارها قضية ذات أولوية ، فالدولة من جانب تستطيع معالجة الأسباب الجذرية التي ينتج عنها الفقراء ومنظمات المجتمع المدني تقدم الإغاثة والعون ، وبهاذ يمكن لممارسة الخدمة الاجتماعية تحويل العمليات الاجتماعية المتناثرة إلي جهود قومية ناجحة .

مراجع البحث

المراجع العربية :

لا : المؤلفات والكتب :

– أحمد السكري (2000) :قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة جامعية .

– أحمد وفاء زيتون (2000) : الفقر والتنمية، الفيوم، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع .

– جمال شحاته حبيب (2009) : الممارسة العامة من منظور حديث في الخدمة الاجتماعية ، إسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط (1) .

– جون هيلز وآخرون (2007) : الاستبعاد الاجتماعي ، محاولة للفهم ، ترجمة : محمد الجوهري، عالم معرفة ، ع (344) ، تصدرها المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر .

– حسين حسن وآخرون : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة ، بيروت ، المؤسسة جامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2005.

– رشاد أحمد عبد اللطيف (2000) : أجهزة طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، حقوق الطبع محفوظة لدي المؤلف .

– ـــــ (2007) : تنظيم المجتمع وقضايا التعولم ، مداخل مهنية ونظريات عامة، الإسكندرية ، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر .

– ---- (2010) : التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار الوفاء لطباعة والنشر

– طارق فاروق الحصري (2007) : الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، المنصورة ، المكتبة مصرية للنشر والتوزيع ، ط 1 .

1– طلعت مصطفي السروجي (2009) : رأس المال الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

1– .---------- (2010) : الخدمة الاجتماعية الدولية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

1– عبد الرؤوف الضبع (2009) : المشكلات الاجتماعية ، دراسات سوسيولوجيا ، القاهرة، الدار العالمية شر والتوزيع .

1– عبد العزيز فهمي النوحي (2001) : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ، عملية حل المشكلة من إطار نسقي / إيكولوجي ، القاهرة ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف .

1- ماهر أبو المعاطي علي (2003) : الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ، أسس نظرية – نماذج لبيقية ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ط (1) .

1- مجمع اللغة العربية (1983) : المعجم الفلسفي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية..

1- محمد محروس الشناوي ، محمد عبد الرحمن (1994) : المساندة الاجتماعية والصحة النفسية، مراجعة لرية ودراسات تطبيقية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

1- نبيل محمد صادق وآخرون (2003) : مهارات وتطبيقات تنظيم المجتمع ، القاهرة ، دار الحكيم طباعة والنشر .

1- هبة الليثي (1999) : أبعاد ظاهرة الفقر في مصر واستراتيجيات مكافحته (في) الفقر في مصر،

نيا : البحوث والدراسات :

1 – إسماعيل قيرة (1999) : الفقر بين التنظيم والسياسة والصراع ، بحث منشور (في) مجلة المستقبل ربي ، ع (241) ، بيروت .

2 – أحمد وفاء زيتون (1997) : استراتيجية العمل وبرامج الرعاية الاجتماعية لمحاربة الفقر ، بحث شور (في) مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع (3) ، كلية الخدمة الاجتماعية ، امعة حلوان ، الجزء الثاني .

2- راجي اسعد ، ملك رشدي (1999) : الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر ، كراسات التنمية رقم (6) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر .

2- رشاد أحمد عبد اللطيف (1997) : مهارات حديثة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة التحديات المعاصرة بحث منشور (في) مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع (3) ، كلية الخدمة اجتماعية، جامعة حلوان .

2- -----(2010) : التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، دار الوفاء طباعة والنشر ، ج 1

2 سامية خضر (1997) : الفقر والسلطة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الإسكندرية ، دار الوفاء طباعة والنشر ..

2- سعاد السيد عبد الرحيم (1990) : التكيف مع الفقر ، أنماط مواجهة الفقراء لفقرهم ، رسالة ماجستير (ير منشورة) ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

2- عماد عبد الرازق (1998) : المساندة الاجتماعية متغير وسيط في العلاقات بين المعاناة الاقتصادية لخلافات الزوجية ، بحث منشور (في) مجلة دراسات نفسية ، ع (1) ، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين

2- ماهر أبو المعاطي (1998) : الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، ورقة عمل مقدم
ي) المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .
2- -------- (2010) : استراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع لتحسين نوعية الحياة للمرأة الفقيرة في
مجتمعات العشوائية ، بحث (تحت النشر) (في) المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية الثالث والعشرون
خدمة الاجتماعية
2- هبة الليثي (1996) : مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر ، ورقة مقدمة لندوة القيم
لاجتماعية (الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية) ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد
لعلوم السياسية .

لثا : التقارير والنشرات :

3- الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي (2006) : سياسات مساندة الأسر الفقيرة ، المؤتمر السنوي
رابع " الفكر الجديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل ، القاهرة ، سبتمبر .
3- الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي (2009) : تقرير أمانة السياسات .. من أجلك أنت"، المؤتمر
سنوي السادس
3- البنك الدولي (1990) : تقرير عن التنمية في العالم " الفقر " ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية
لأهرام ،
3- ------- (2004) : تقرير التنمية في العالم 2004 " جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء ،
مدارات البنك الدولي ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر .
3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) : تقرير التنمية البشرية لعام 1997.
3- تقرير التنمية البشرية (2005) : اختيار مستقبلنا ، نحو عقد اجتماعي جديد ، البرنامج الإنمائي للأمم
متحدة بالتعاون ومعهد التخطيط القومي .
3 - تقرير التنمية البشرية (2008) : العقد الاجتماعي في مصر ، دور المجتمع المدني ، البرنامج
إنمائي للأمم المتحدة بالتعاون ومعهد التخطيط القومي .
3- وزارة التخطيط (2007) : الخطة الخمسية السادسة (2007 – 2008 / 2011 – 2012)، القاهرة.

لمراجع الأجنبية :

38- Allen, P. & Gravin, C. (2000). The Hand Book of Social Work. Direct Practice Sage Publication, Inc, N. Y

39 - Barker, R. (2003). The Social Work Dictionary. (5th ed), Washington, Dc: NASW Press

40- Brown, V. (2007). Social Support Networks Among Rural Female Need Household. Ph, D thesis, Maryland University .

41- Coulton, C.J. & Chow, J (1995). Poverty. In Encyclopedia of Social Work,

42- Gitterman, A. (1996). Advances in the Life Model of Social Work Practice. In Francis J. Turner, Social Work Treatment, (4th ed.)New York: The Free Press.

43- Gitterman, A. & Germain, C. (2008). The Life Model of Social Work Practice. New York: Columbia University Press.

44- Kreitner et al. (1999). Organizational Behavior. (1st European ed). London: M Grow Hill Publishing Company .

45- Lousi, R. (2004). Low Income Communities and Community Support Empowerment at a low Income Housing Development, Ph, D thesis, U. S. A, New York University Press .

46- Marchetal, E. (2002). The Generalist Method of Social Work Practice. Boston: Allyn & Bacon .

46- Marrie. W & Doroth (1995). Community Practice Models. In Richard. L (Ed). In Chief, Encyclopedia of Social Work Op. Cit.

47- Rank, M. (2008). Poverty. In Encyclopedia of Social Work, (20th ed), Vol. (3) .N. Y, Oxford University Press

48- Rondero, V. (2008). Generalist and Advanced Generalist Practice. In Encyclopedia of Social Work, Op. Cit

49- Rosalie et al. (2008). Social Work and Social Welfare. (6th ed). U. S. A, Belmont, Tomson Press.

50- Saleebey, D. (1997). The Strength Perspective in Social Work Practice. (2nd ed). N Y, Longman Publishers.

51- Simth, R. & Mackie, M. (1995). Social Psychology. U. S. A, Worth, Publishers.

52- Zastrow, C. (2000). Introduction to Social Work and Social Welfare, 7th ed.) Boston: Woods Worth Publishing Company.

ملف العدد

المؤتمر العلمي الأول

مستقبل الخدمة الاجتماعية والتخصصات البينية بين الممارسة والتنظير

كلية الخدمة الاجتماعية التنموية - جامعة بني سويف

2 سبتمبر 2025 م

تحت رعاية:
أ.د/ طارق علي محمد – رئيس جامعة بني سويف

أ.د/ أبو الحسن عبد الموجود – نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس المؤتمر

أ.د/ هنداوي عبد اللاهي حسن – عميد كلية الخدمة الاجتماعية التنموية ونائب رئيس المؤتمر

تمر مصر بتحولات اقتصادية اجتماعية وسلوكية لابد أن تتم دراستها من قبل الباحثين والمتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، وتشير زيادة أعداد الأبحاث العلمية و الميدانية و التي ترصد تلك القضايا الشائكة في المجتمع المصري و أن اختيار المؤتمر لموضوع مستقبل الخدمة الاجتماعية والتخصصات البينية بين الممارسة والتنظير"، جاء انطلاقاً من اهتمام الكلية بتنفيذ رؤية مصر نحو تطوير برامج التعليم العالي، كونها تتبنى استراتيجية علمية ومنظومة عمل متفانية، وتوفير كافة أوجه الدعم للكلية التي تهتم بالبحث العلمي وتطويره لأجل إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل.

وقد شارك في أعمال المؤتمر الأستاذ الدكتور حماده محمد محمود، نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب، والدكتور عمرو عثمان، مساعد وزير التضامن ومدير صندوق مكافحة الإدمان، والدكتور أحمد محمد يوسف عليق ، رئيس لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية و عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها ، وسط حضور لافت من علماء ورواد الخدمة الاجتماعية من مختلف الجامعات المصرية، ووكلاء الكلية، وأعضاء هيئة

التدريس والطلاب.

التعريف بالمؤتمر

يأتي هذا المؤتمر في ظل التحديات التي تواجه تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، في الوقت الذي طرأت فيه تغيرات ملحوظة على سوق العمل، والذي واكبه اهتمام ملموس من الدولة ورؤيتها الاستراتيجية فيما يتعلق بالتعليم العالي والاهتمام بالتخصصات البينية الملائمة لمتطلبات سوق العمل.

أهداف المؤتمر:

- تسليط الضوء على استراتيجية التعليم العالي 2030 المرتكزة على البرامج الدراسية المتداخلة والتخصصات البينية.

- تسليط الضوء على التخصصات التي يمكن للخدمة الاجتماعية الاشتراك معها في برامج دراسية بينية.

- تسليط الضوء على مجالات العمل المتكاملة التي يجب على الخدمة الاجتماعية تأهيل خريجيها للعمل بها.

- عرض التحديات التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في مواكبة التعليم المستمر.

- تقديم رؤى معاصرة حول أساليب التكامل في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية.

- توفير ملتقى علمي للتبادل والاستفادة بين متخصصي الخدمة الاجتماعية والتخصصات البينية بما يحقق الشراكات في برامج بينية لتلبية حاجة سوق العمل.

- تقديم رؤية مستقبلية لدعم البحوث بين الخدمة الاجتماعية والتخصصات العلمية الأخرى.

ومن أهم محاور المؤتمر

- الخدمة الاجتماعية والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال

- الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة

- الخدمة الاجتماعية ومجالات التسويق الاجتماعي.

- الخدمة الاجتماعية والعلاقات العامة

- الخدمة الاجتماعية والاتجاهات المستحدثة في مواجهة الإدمان

- مسارات الممارسة الحديثة والمستقبلية للخدمة الاجتماعية مع الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية و الطرق المساعدة.

التوصيــات العلميــة للمؤتمــر .

في ختام فعاليات المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية التنموية – جامعة بني سويف، الذي انعقد تحت رعاية الأستاذ الدكتور طارق علي محمد رئيس الجامعة، وبمشاركة نخبة من الأساتذة والباحثين والممارسين، خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات العلمية والمهنية الهادفة إلى تطوير تعليم وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في ضوء المستجدات المعاصرة، وجاءت على النحو الآتي:

1. تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية لتتضمن مقررات حديثة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإدارة البيانات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

2. إدماج التكنولوجيا الرقمية في التدريب الميداني وبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية ، من خلال استخدام المنصات الإلكترونية والمحاكاة الذكية في تعليم المهارات المهنية.

3. الاهتمام بالتعاون المؤسسي بين كليات الخدمة الاجتماعية والمؤسسات الحكومية والأهلية والمهنية، لتفعيل الشراكات المجتمعية الداعمة للتخصصات البينية.

4. إطلاق مبادرات تدريبية مستمرة تستهدف تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات التحول الرقمي، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية اللازمة لتطوير الأداء المهني.

5. تعزيز البحث العلمي التطبيقي في مجال الخدمة الاجتماعية من خلال تشجيع البحوث المشتركة بين الأقسام العلمية المختلفة والتخصصات البينية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والصحة النفسية الرقمية، وريادة الأعمال الاجتماعية.

6. ضرورة وضع معايير محدثة لاعتماد البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية، تتضمن بنودًا لقياس كفاءة المخرجات التعليمية في ضوء مهارات المستقبل.

7. تطوير قواعد بيانات العلمية تشمل الممارسين والباحثين في مجال الخدمة الاجتماعية، بما يسهم في بناء شبكة معرفية تسهّل التعاون العلمي والميداني.

8. تبنّي نهج تعليمي قائم على المهارات والكفاءات بدلاً من الأساليب التقليدية في التدريس، بما يضمن إعداد خريجين قادرين على الابتكار والتكيف مع التحولات الرقمية.

9. العمل على تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات تضم خبراء من مجالات الخدمة الاجتماعية، والإعلام، وعلم النفس، وتقنيات المعلومات، لمعالجة القضايا الاجتماعية برؤية تكاملية.

10. تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الجامعات المصرية والعربية والعالمية في مجال التعليم البيني للخدمة الاجتماعية، وتفعيل النشر العلمي المشترك في المجلات المحكمة.

11. إدراج مقررات حول القيم والأخلاقيات المهنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في الممارسة المهنية ، لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للأدوات الرقمية.

12. الاستفادة من التجارب المؤسسية الناجحة مثل : صندوق مكافحة الإدمان والمؤسسة العربية الإفريقية، كنماذج فاعلة للشراكة بين القطاعات الأكاديمية والمهنية والمجتمعية